



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا  
كلية الدراسات العليا



قياس وتحليل العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية  
في بعض المصارف العراقية الخاصة (2009-2017)

Measuring and Analyzing the Relationship between  
the Financial Indicators and Banking Efficiency In  
some Private Iraqi Banks (2009-2017)

اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات المصرفية

اعداد الطالب

فائز هليل سريح

أشرف

الاستاذ الدكتور

ابراهيم فضل المولى البشير

1440 هـ - 2018 م

# الآية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(( إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ))

سورة طه: الآية (98)

# إهداء

ارفع اسمى آيات التقدير والطاعة والامتنان الى من تعجز الكلمات عن  
الوفاء بحقهما الى روح والديّ الزكية الطاهرة

رحمهما الله

الى قرّة عيني وبهجتي زوجتي الغالية السند والداعم

الى محبوتي (سبأ)

الى اخوتي واخواتي الذين لم يبخلوا علي بدعمهم وتشجيعهم

الى جميع الاساتذة والاهل والاصدقاء والزملاء

الى كل طالب علم وباحث عن المعرفة

اهدي عملي هذا



# المستخلص

هدفت الدراسة لتحديد شكل العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة بالمؤشرات المالية والكفاءة المصرفية ومتابعة التطور في المصارف في ظل الاصلاح المصرفي وتحديد اي المصارف الخاصة العراقية حققت اعلى كفاءة واعتمدت الدراسة على عدد من الفرضيات لاختبار العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية الخاصة للفترة من 2009-2017 ومن اجل التوصل الى نتائج الدراسة استخدم بعض نماذج التحليل المالي (النسب المالية) كنتائج معتمدة لبعض المؤشرات المالية ، واسلوب تحليل مغلف البيانات لتقدير الكفاءة المصرفية ومعرفة اي من المصارف حققت نسبة كفاءة عالية ، واستخدم ايضا نموذج البنابل ذات الاثار العشوائية لقياس العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية ، وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها:

وجود علاقة معنوية ذو دلالة احصائية لكل من (العائد على الاستثمار ، والعائد على الموجودات) مع الكفاءة المصرفية ، ووجود علاقة غير معنوية ذو دلالة احصائية لكل من (العائد على حقوق الملكية ، وربحية اسهم الواحد) مع الكفاءة المصرفية وحقق مصرف الائتمان التجاري اعلى كفاءة بلغت 92% بينما حقق المصرف الاهلي العراقي على اقل كفاءة 34% وحصل مصرف بغداد على اعلى معدلات للعوائد بينما حصل مصرف سومر على اقل معدلات للعوائد واخيرا اظهرت نتائج الدراسة ان المتوسط العام للكفاءة المصرفية بلغت 61% مما يعني سوء استغلال وهدر في الموارد المصرفية بلغ 39% .

واوصت الدراسة باعتماد استراتيجية حديثة لإدارة العمل المصرفي لزيادة القدرات الانتاجية لتعظيم عوائدها وتجنب المخاطر واتباع السياسات المناسبة في ظل بيئة خالية من المشاكل لتحقيق الكفاءة المطلوبة ، واوصت الدراسة ايضا بإزالة القيود والاجراءات التي تقيد العمل المصرفي في المصارف الخاصة لمسايرة التيارات التي تعصف بالعمل المصرفي ومواكبة التطورات اسوة بالمصارف العربية والعالمية.

# Abstract

The study aimed at determining the relationship between variables of the study that are represented in the financial indicators, banking efficiency and investigating the development at banks under the banking reform. The study also aimed at determining which Iraqi private banks achieved the highest efficiency. The study based on several hypotheses to test the relationship between the financial indicators and banking efficiency applied on a sample of Iraqi private banks during the period 2009-2017. In order to conclude the results of study, financial analysis models were used (financial ratios) as certified results of some financial indicators, also Data Envelopment Analysis was used to assess the banking efficiency and determine which banks achieved higher efficiency, while Panel Data Analysis Fixed Effects model also was used to measure the relationship between the financial indicators and banking efficiency. The study concluded several findings the most important are:

The existence of a significant relationship with statistical significance for (return on investment and return on assets) with banking efficiency, and the existence of a relationship of non-significant statistical significance for both (return on equity and profit per share) with banking efficiency, The Bank of Baghdad achieved the highest rates of return while the Bank of Sumer had the lowest rates of return. Finally, the results of the study showed that the average level of banking efficiency reached 61%, which means abuse and waste in banking resources 39%

The study recommended the following: a modern strategy of banking management should be adopted to increase the production capacity to maximize its returns and avoid the risk, appropriate policies should be adopted under a free of problems environment to achieve the required efficiency. Procedures and restrictions hindering the private banking business should be removed to keep pace with the developments as the banks do throughout the Arab countries and world.

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الاهداء
ت	شكر وتقدير
ث	المستخلص
ج	<b>Abstract</b>
ح	قائمة المحتويات
د	قائمة الجداول
ر	قائمة الأشكال
1	المقدمة
<b>25-4</b>	<b>الفصل الأول: الاطار المنهجي والدراسات السابقة</b>
5	المبحث الأول: الاطار المنهجي
11	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
<b>90-26</b>	<b>الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة</b>
27	المبحث الأول: المؤشرات المالية والتحليل المالي
47	المبحث الثاني: الكفاءة المصرفية المفاهيم وطرق القياس
68	المبحث الثالث : الكفاءة المصرفية ونماذج قياسها
77	المبحث الرابع: الكفاءة المصرفية وعلاقتها بتحليل المؤشرات المالية
<b>117-91</b>	<b>الفصل الثالث : تطور القطاع المصرفي العراقي</b>

92	المبحث الأول: نشأة وملامح الجهاز المصرفي العراقي
96	المبحث الثاني: تحليل واقع النشاط المصرفي في العراق
111	المبحث الثالث: الاصلاح المصرفي وانعكاساته على قطاع المصارف الخاص في العراق
<b>122-118</b>	<b>الفصل الرابع: قياس وتحليل المصارف العراقية الخاصة</b>
119	المبحث الأول: تحليل واقع القطاع المصرفي الخاص في العراق
126	المبحث الثاني: تحليل المؤشرات المالية
143	المبحث الثالث: تطبيق نماذج DEA على المصارف العراقية الخاصة
161	المبحث الرابع: نتائج العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية
<b>168</b>	<b>الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات</b>
<b>172</b>	<b>المصادر</b>
<b>206-194</b>	<b>الملاحق</b>



## فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-2	مقارنة تحليل مغلف البيانات وتحليل الحدود العشوائي	89
1-3	اجمالي رؤوس اموال الجهاز المصرفي العراقي	97
2-3	توزيع رؤوس الاموال للجهاز المصرفي العراقي للفترة 2009-2017	99
3-3	تطور مؤشر الموجودات المصرفية	102
4-3	تطور مؤشر العمق المصرفي	104
5-3	تطور مؤشر الودائع الجهاز المصرفي العراقي	106
6-3	الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق	108
7-3	مؤشر السيولة في المصارف التجارية	110
8-3	مؤشرات التداول الرئيسية لقطاع المصارف للمدة (2009-2017)	116
1-4	متوسط حجم الموجودات للمصارف الخاصة العراقية للمدة 2009-2017	122
2-4	متوسط حجم الودائع للمصارف الخاصة العراقية للمدة 2009-2017	124
3-4	معدل العائد على حقوق الملكية لمصارف عينة الدراسة	126
4-4	معدل العائد على الاستثمار ROI للمصارف عينة الدراسة 2009-2017	131
5-4	ربحية السهم الواحد لمصارف عينة الدراسة	133
6-4	معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة ROA	137
7-4	متوسطات الكفاءة الفنية الثابتة والمتغيرة والحجمية للمصارف العراقية	146

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
148	متوسط السنوات لمؤشرات الكفاءة خلال المدة (2009-2017)	8-4
151	نتائج الكفاءة الفنية المتغيرة للمصارف عينه الدراسة 2009-2017	9-4
152	درجات تصنيف مؤشرات الكفاءة الفنية المتغيرة	10-4
153	درجات تصنيف لمؤشرات الكفاءة الفنية المتغيرة	11-4
154	مؤشرات عائد الحجم خلال السنوات لجميع المصارف	12-4
156	عائد الحجم لجميع المصارف خلال المدة 2009-2017	13-4
159	مؤشرات عائد الحجم لكل مصرف خلال المدة 2009-2017	14-4
165	نتائج اختبار نماذج البائل	15-4

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
10	المخطط الفرضي للدراسة	1-1
38	الاطراف المستفيدة من التحليل المالي	1-2
52	الكفاءة الفنية لمنتج واحد	2-2
53	الكفاءة الفنية لمنتجين	3-2
54	الكفاءة الوظيفية	4-2
55	الكفاءة الفنية والكفاءة الوظيفية	5-2
57	الكفاءة الحجمية	6-2
95	هيكل الجهاز المصرفي العراقي 2017	1-3
96	رؤوس اموال المصارف التجارية الخاصة والحكومية 2009-2017	2-3
98	حجم رؤوس الاموال اموال الجهاز المصرفي العراقي	3-3
100	توزيع رؤوس الاموال للجهاز المصرفي العراقي للفترة 2009-2017	4-3
100	توزيع رؤوس الاموال لفئات الجهاز المصرفي العراقي للفترة 2009-2017	5-3
103	تطور مؤشر الموجودات المصرفية	6-3
105	تطور مؤشر العمق المالي	7-3
107	تطور مؤشر الودائع الجهاز المصرفي العراقي	8-3
109	الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق	9-3
110	مؤشر السيولة في المصارف التجارية	10-3

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
117	مؤشرات التداول الرئيسية لقطاع المصارف للمدة (2009-2017)	11-3
123	متوسط حجم الموجودات للمصارف الخاصة العراقية للمدة 2009-2017	1-4
125	متوسط حجم الودائع للمصارف الخاصة العراقية للمدة 2009-2017	2-4
129	معدل العائد على حقوق الملكية لمصارف عينة الدراسة	3-4
129	متوسط معدل العائد على حق الملكية للمدة 2009-2017	4-4
132	متوسط العائد على الاستثمار للمصارف عينة البحث	5-4
133	متوسط العائد على الاستثمار للمدة 2009-2017	6-4
135	ربحية السهم الواحد للمصارف الخاصة للمصارف عينة البحث	7-4
136	ربحية السهم الواحد للاعوام 2009-2017	8-4
138	معدل العائد على الموجودات للمصارف الخاصة للمدة 2009-2017	9-4
139	متوسط العائد على الموجودات للسنوات 2009-2017	10-4
147	تطور المصارف الخاصة التي حققت الكفاءة المصرفية	11-4
147	متوسط الكفاءة التكنولوجية حسب عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية	12-4
149	تطور متوسطات مؤشرات الكفاءة للمصارف خلال المدة 2009-2017	13-4
149	متوسط السنوات لمؤشرات الكفاءة خلال المدة (2009-2017)	14-4
152	نتائج الكفاءة الفنية المتغيرة للمصارف عينه الدراسة 2009-2017	15-4

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
154	مستويات الكفاءة المصرفية	16-4
155	مؤشرات عائد الحجم خلال السنوات لجميع المصارف	17-4
156	نسب عائد الحجم لجميع المصارف خلال المدة 2017-2009	18-4
160	عائد الحجم للمصارف لجميع المصارف خلال المدة 2017-2009	19-4
160	عائد الحجم للمصارف لجميع المصارف خلال المدة 2017-2009	20-4

تعد الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية التي تم استخدامها في العديد من المجالات المختلفة، إذ أن لها أهمية ودور كبير على مستوى القطاع العام والخاص على العديد من المنشأة والمنظمات ومن أمثلتها القطاع المصرفي إذ يطلق عليها الكفاءة المصرفية حيث تعتبر من المؤشرات التي تدل على نجاح أو فشل هذه المؤسسات ويمكن من خلالها تقييم أداء المصارف ، إذ أن كفاءة المصرف يمكن التعبير عنها بمدى إمكانية هذا الأخير في إيجاد التوازن والتوافق ما بين غايته في تحقيق الربحية والقيود المفروضة عليه في ظل بيئة تنافسية ، والمتمثلة في الاحتفاظ بالسيولة اللازمة وتقليل المخاطر والتكاليف وتحقيق الأمان مقابل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح إذ ان المصارف تمثل قطاع هام في الاقتصاد .

وتلعب دورا رئيسا في دعمه وتطويره ، ووسيطا أكثر أمانا بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها ، ومن الضروري تحليل كفاءة المصارف لأن هذه العملية تعتبر أساسية لتحديد مدى كفاءتها في إدارة أصولها بالشكل الأمثل وإظهار قدرتها على تحسين وتطوير نوعية عملها ونوعية الخدمات التي تقدمها إضافة إلى وضع الخطط المستقبلية للنهوض بالعمل المصرفي إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع التقدم الاقتصادي والتقني ، ومع التطور المستمر الذي عرفت الصناعة المصرفية فإن القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية العمل المصرفي، وهنا تبرز أهمية المؤشرات المالية التي أصبحت تستخدم ويستفيد منها كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، كالمشاريع والمصارف وشركات التمويل والمستثمرين والمدخرين والشركات التجارية والصناعية.

والتحليل بالنسب المالية هو عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهم كيفية إعدادها ، إضافة إلى أنه يقوم أداء المنشآت المصرفية، لذلك لا بد من اعتبار القوائم المالية مخرجات النظام المالي والمصرفي ومدخلات أساسية لعملية التحليل المالي، وبعبارة أخرى القوائم المالية تمثل نتاج الدورة المحاسبية، وبداية الطريق لعملية التحليل المالي للحصول على المؤشرات المالية التي تمثل نقطة الانطلاق في تقييم أداء المنشآت المالية والمصرفية. إن تطور النظم الاقتصادية والمالية وتنوعها ساهم في تنوع وتعدد المنتجات المصرفية، الأمر الذي أدى إلى تزايد المخاطر المرفقة

للعمل المصرفي وفي ظل التخصص المصرفي حيث المصارف الخاصة التي خضعت لسيطرة ورقابة المصرف المركزي باعتبارها مصارف شريكة في جذب الاستثمارات وتنشيط الادخارات مما يجعل تلك المصارف تساهم في النشاط الاقتصادي وتعد ممولا لمشاريع التنمية والاعمار لذلك كان لابد من الاهتمام بموضوع التحليل المالي الذي يقوم بدراسة القوائم المالية دراسة تحليلية مفصلة توفر المعايير والمؤشرات التي تساعد في تخطيط وتنظيم مختلف نواحي النشاط الاقتصادي وان استخدام تحليل المؤشرات المالية وتحليل كفاءة المصارف واستخدام أدواته يحول دون الوقوع في مخاطر الإفلاس والخسارة، ويمثل إحدى أهم الوسائل الرقابية والتخطيطية التي يتم اللجوء إليها من أجل تقييم أداء المنشآت المصرفية.

ان تحليل كفاءة المصارف يعتبر من اهم القضايا في السوق المالية والمصرفية فمعظم برامج الاصلاح للقطاع المالي والمصرفي في البلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص يركزان على تحسين كفاءة المصارف والتي تأتي من خلال تعظيم دور المؤسسات المصرفية الخاصة وزيادة المنافسة في السوق المالية كما ان من المتوقع ان يصبح العراق عضو في منظمة التجارة العالمية وعليه فان النظام المالي والمصرفي سيواجه تحديات كبيرة نتيجة للتحرير المالي اذ ان النظام المصرفي في العراق سيتأثر بهذه التغيرات لان المصارف الغير الكفوة سوف تجبر على الخروج من السوق المالي بسبب حدة المنافسة بين المصارف الكفوة .

وبما ان الاقتصاد العراقي يعيش ومنذ عام 2004 في ظل بيئة تنافسية لاسيما القطاع المصرفي لذا ينبغي ان نأخذ بنظر الاعتبار كفاءة المصارف التي تعمل في هذه البيئة فنجد انفسنا امام مفهوم الفرصة والفرصة البديلة للمستثمر الذي يسعى الى تحقيق اقصى عائد باقل مخاطرة من خلال ايداعه لأمواله في المصرف او شراء اسهم في الاسواق المالية وهنا يتحقق فقط في المصارف الكفوة لذا ينبغي قياس كفاءة هذه المصارف ومعرفة اثر المؤشرات المالية في الكفاءة المصرفية وايضا من خلال التحليل المالي للمؤشرات المالية سنتوصل الى معرفة كفاءة هذه المؤشرات المتمثلة ( معدل العائد على الاستثمار، ربحية السهم الواحد ، ومعدل العائد على حقوق الملكية ، والمؤشرات الاخرى ) وهل قادرة هذه المؤشرات على تفسير وترجمة نتائج المصارف بحيث يمكن التنبؤ بمعلومات تفيد المصارف في عملية التخطيط وتصليح المسار ومعرفة اماكن

الخلل والعمل على تذليلها لتجنب المصارف الاقل كفاءة من العسر المالي والخروج من السوق بسبب عدم امكانية الاخيرة الموائمة من المصارف الاخرى علما ان المؤشرات المالية تعتبر أساسا من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة وتتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية.



## الفصل الأول

### الاطار المنهجي والدراسات السابقة

#### تمهيد

يناقش هذا الفصل قاعدتين رئيسيتين من قواعد البحث العلمي ، وهما الاطار المنهجي والدراسات السابقة ، والمنهجية عبارة عن خارطة الطريق للدراسة ومسار الباحث وصولا الى حلول المشكلات بتتبع الفرضيات المشتقة من الاطار النظري للدراسة ، اذ يحاول الباحث وتوخيا للجدية والاصالة عرض ما تسنى من دراسات في هذا المجال ولكي يكون لهذه الدراسات دور مهم ودعم في بناء منهجية الدراسة الحالية . ولهذا تم تقسيم هذا الفصل لمبحثين ، تضمن المبحث الاول منهجية الدراسة والتي تضمنت مشكلة الدراسة واهدافها واهميتها العلمية والتطبيقية وحدودها الزمانية والمكانية والفرضيات والوسائل الاحصائية ، اما المبحث الثاني فتناول الدراسات السابقة ومناقشتها ومجالات الافادة منها، واعترافا بالسبق للباحثين الاخرين في هذا المجال ، وطرح لما يتميز به هذا المجهود ومقارنتها مع ما قدمه اولئك الباحثون .

## المبحث الاول

### 1-1 الاطار المنهجي

يتضمن هذا المبحث الكيفية التي صاغت من خلالها تساؤلات الدراسة والتي تتمثل بمشكلة الدراسة والاهمية المتوقع ان تضيفها على المستوى النظري والتطبيقي لموضوعات الدراسة المبحوثة وتحديد الاهداف المرجوة منها والتعرف على حدود الدراسة الزمانية والمكانية وكذلك المخطط الفرضي للدراسة وفضلا عن ذلك تعرض الدراسة منهجية الدراسة الميدانية التي تعدها الجوانب الرئيسية لمشروع البحث اذ انها تعطي صورة واضحة لكيفية تنفيذ الدراسة وتحقيق الاهداف المرجوة منها وتتضمن ما يلي:

#### 1-1-1 مشكلة الدراسة

ان التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي بعد عام 2004 والمتمثلة بزيادة اشراك القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد العراقي فرض واقعا جديدا على القطاع المصرفي الخاص بأنثبات وجوده ان يأخذ دوره في النشاط الاقتصادي ودعم الاقتصاد المحلي من خلال جذب الادخارات المحلية والاستثمارات الاجنبية ، وتعزيز دور المصارف في تمويل مشاريع التنمية والاعمار وكلما كانت المصارف اكثر ربحية وكفاءة كلما كانت قادرة على انجاز هذه الوظيفة بشكل احسن واكبر واكثر فاعلية ، وخاصة ان بعض المصارف العراقية بعد 2004 تميزت بالكفاءة مقابل تدني مؤشراتها المالية ، الا ان المصارف العراقية الخاصة تعاني من غياب وتجاهل قياس مؤشرات ادائها بالطرق العلمية الحديثة وخصوصا في ما يتعلق بالكفاءة المصرفية مما يعيق تقويم ادائها بالشكل الصحيح ومدى الحكم على موقعها التنافسي وعليه من الضرورة قياس العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية من خلال اسلوب مغلف البيانات واسلوب بانل ويمكن صياغة مشكلة البحث عن طريق التساؤلات التالية:

❖ هل المعلومات التي توفرها المؤشرات المالية تعطي صورة حقيقية للمصرف يساعد على اتخاذ

القرار؟

❖ هل هناك علاقة بين المؤشرات المالية ومؤشرات الكفاءة المصرفية في المصارف العراقية الخاصة خلال الفترة (2009-2017)؟

❖ هل ان المصارف التي تحقق كفاءة عالية تحقق عوائد موازية لنتائج الكفاءة ؟

❖ هل تضمن المصارف العراقية بأدائها الحالي الحفاظ على موقعها التنافسي؟

### 1-1-2 الأهمية العلمية للدراسة

ان الأهمية النظرية للدراسة تبرز من خلال استخدام المؤشرات المالية والتي تساعد استخدامها في ترشيد قرارات الاستثمار وتوزيع الموارد في ابسط صورها ، وتعد مقياسا يجعل الإدارة قادرة بالتوسع في الأعمال وتشغيلها ، ويبين اذا كانت الإدارة تولد قيمة حقيقية لأصحاب المصرف او مساهمها ، وبذلك توفر بيئة صالحة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية ومجالا لمسائلة الادارة عن جميع النتائج الاقتصادية للوحدة باستخدام مؤشرات حديثة كأسلوب تحليل مغلف البيانات كأحد الادوات التي تقيس الكفاءة المصرفية.

### 1-1-3 الأهمية التطبيقية للدراسة

تظهر أهمية الدراسة العملية من جوانب عديدة اهمها

❖ استخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس كفاءة المصارف وبيان ، افضل المصارف التي تحقق كفاءة عالية والمصارف التي تحقق اقل كفاءة والتعرف على مستويات الكفاءة للمصارف عينة الدراسة .

❖ بما ان التحليل بالمؤشرات المالية يعطي صورة واضحة لمستقبل ما تحول عليه المصارف ومدى استيعابها لضغط الازمات والاستمرار بإيجابية ومعالجة الاختلالات مسبقا عن طريق اكتشافها من خلال تلك المؤشرات باعتبارها احدى مقاييس تقييم الاداء للمصارف عينة الدراسة اذ ان بعض المؤشرات تعطي صورة واضحة لبيان موقف المصرف من نواحي عدة من بينها السيولة وديمومة الربحية ومؤشرات اخرى يمكن من خلال معرفة كفاءة التشغيل للمصرف والتنبؤ بمستقبل المصارف والوقوف على مشاكلها ومعالجتها باعتبار عملية التحليل مراجعة لسياسات المصرف ورقابة للأداء.

❖ قياس اثر المؤشرات المالية على الكفاءة المصرفية من خلال نماذج اقتصادية حديثة لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (المؤشرات المالية) والمتغير التابع (الكفاءة المصرفية) ، وهل هناك نقطة التقاء بينهما اي بمعنى هل المؤشرات المالية تعطي نتائج مشابهة لنتائج الكفاءة المصرفية او قريبة منها او لها اثر في الكفاءة المصرفية .

❖ يعتبر تحليل كفاءة المصارف من اهم القضايا في السوق المالية والمصرفية فمعظم برامج الاصلاح للقطاع المالي والمصرفي في البلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص يركزان على تحسين كفاءة المصارف والتي تأتي من خلال تعظيم دور المؤسسات المصرفية الخاصة وزيادة المنافسة في السوق المالية بسبب حدة المنافسة بين المصارف الكفوة .

#### 4-1-1 فرضيات الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف البحث وإيجاد الحلول والمعالجات للمشكلة الواردة جراء تطبيق نماذج البحث وللإجابة عن الاسئلة السابقة يمكن صياغة الفرضية الاساسية مفادها " هناك علاقة بين المؤشرات المالية كمؤشر فعال للحكم على الكفاءة المصرفية " وتتنبثق من الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية وهي:

- ❖ هناك علاقة ذو دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية ومؤشرات الكفاءة المصرفية
- ❖ هناك علاقة ذو دلالة احصائية بين معدل العائد على الاستثمار ومؤشرات الكفاءة المصرفية.
- ❖ هناك علاقة ذو دلالة احصائية بين ربحية السهم الواحد ومؤشرات الكفاءة المصرفية
- ❖ هناك علاقة ذو دلالة احصائية بين معدل العائد الموجودات ومؤشرات الكفاءة المصرفية.

#### 5-1-1 هدف الدراسة:

يحتل القطاع المصرفي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول بحكم الوظائف الأساسية التي يقدمها والتي تسهم في تطوير هذه الاقتصاديات، لذلك فان قياس وتحليل المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية للقطاع المصرفي العراقي تعدّ من الضروريات الأساسية لمعرفة قدرة المصارف العراقية الخاصة حقيقة. وعليه فإن البحث يهدف نحو تحقيق الآتي:

❖ عرض الاطر المفاهيميه والمعرفية للمؤشرات المالية والتحليل المالي والكفاءة المصرفية ومناقشتها من خلال الاطلاع على احدث الادبيات المصرفية المعاصرة ذات الصلة المباشرة بالموضوع وعرض مضامينه الفكرية.

❖ اختبار مدى قدرة المصارف الخاصة على التأقلم ومسايرة التيارات التي تعصف بالعمل المصرفي من خلال معرفة اثر المؤشرات المالية في الكفاءة المصرفية.

❖ متابعة تطور مستويات الكفاءة للقطاع المصرفي العراقي خلال المدة 2009-2017 ، وتحديد اثر ازمة انخفاض اسعار النفط على مستويات الكفاءة المصرفية خلال المدة 2009-2017 .

❖ تحديد المصارف التي بلغت اعلى مستويات الكفاءة والتي استخدمت نفس المدخلات من الانتاج والقدر المتحقق من المخرجات مع المصارف الاخرى وكذلك تحديد المصارف الغير كفوءه في المصارف العراقية الخاصة للمدة 2009-2017.

❖ قياس درجة الكفاءة المصرفية في باستخدام تحليل مغلف البيانات. وتحديد درجة الكفاءة وترتيبها وفقا لدرجة كفاءتها.

❖ تحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات البحث والمتمثلة في المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية.

❖ متابعة تطور المؤشرات المالية في المصارف في ظل الاصلاح المصرفي بعد عام 2004 وتطور الكفاءة المصرفية للمدة من 2009-2017

#### **6-1-1 حدود الدراسة المكانية:**

اشتمل البحث على 19 مصرف عراقي خاص وذلك للأعوام 2009-2017 وقد كان السبب الرئيسي لاختيار العينة توافر البيانات والتي تم نشرها على الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية خلال المدة 2009-2017

#### **7-1-1 حدود الدراسة الزمانية:**

تم اختيار المدة الزمانية للدراسة للمدة من 2009-2017 وذلك لتوفر البيانات الخاصة لهذه الفترة لعينة الدراسة

## 8-1-1 ادوات التحليل الاحصائية والرياضية المستخدمة

استخدم البحث الادوات الحديثة لتحقيق اهدافه واختبار فرضياته المتمثلة بالاتي:

- ❖ قياس المدخلات والمخرجات المصرفية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA لقياس اي المصارف كفاً.
- ❖ استخدام نماذج التحليل المالي والنسب المالية لاستخراج المؤشرات المالية المتمثلة (العائد على حقوق الملكية ، العائد على الاستثمار ، ربحية السهم الواحد ، والعائد على الموجودات ).
- ❖ استخدام نموذج البائل العشوائي لاختبار العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية.

## 9-1-1 هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى خمسة فصول كل فصل يحتوي على عدة مباحث ، الفصل الاول يحتوي على مبحثين ، المبحث الاول خاص الاطار المنهجي والمبحث الثاني يتضمن الدراسات السابقة ، واما الفصل الثاني خاص بالاطار النظري للدراسة ويتضمن ثلاثة مباحث ، المبحث الاول يتضمن الاطار النظري والتعريف بالمؤشرات المالية والتحليل المالي، اما المبحث الثاني فيتضمن الكفاءة المصرفية وطرق قياسها ، فيما خصص المبحث الثالث للعلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية ، اما الفصل الثالث قسم لثلاثة مباحث خصص المبحث الاول لنشأة وتطور الجهاز المصرفي العراقي والمبحث الثاني تضمن انعكاسات الاصلاح المصرفي على القطاع المصرفي العراقي الخاص اما المبحث الثالث فتضمن تحليل المؤشرات المالية للقطاع المصرفي الخاص ، الفصل الرابع تم تقسيمه لثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول الكفاءة المصرفية ونماذج قياسها فيما كان المبحث الثاني لتقدير الكفاءة المصرفية وعرض نتائجها فيما تضمن المبحث الثالث نتائج العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية وخصص الفصل الخامس للاستنتاجات والتوصيات واخر المصادر والملاحق.

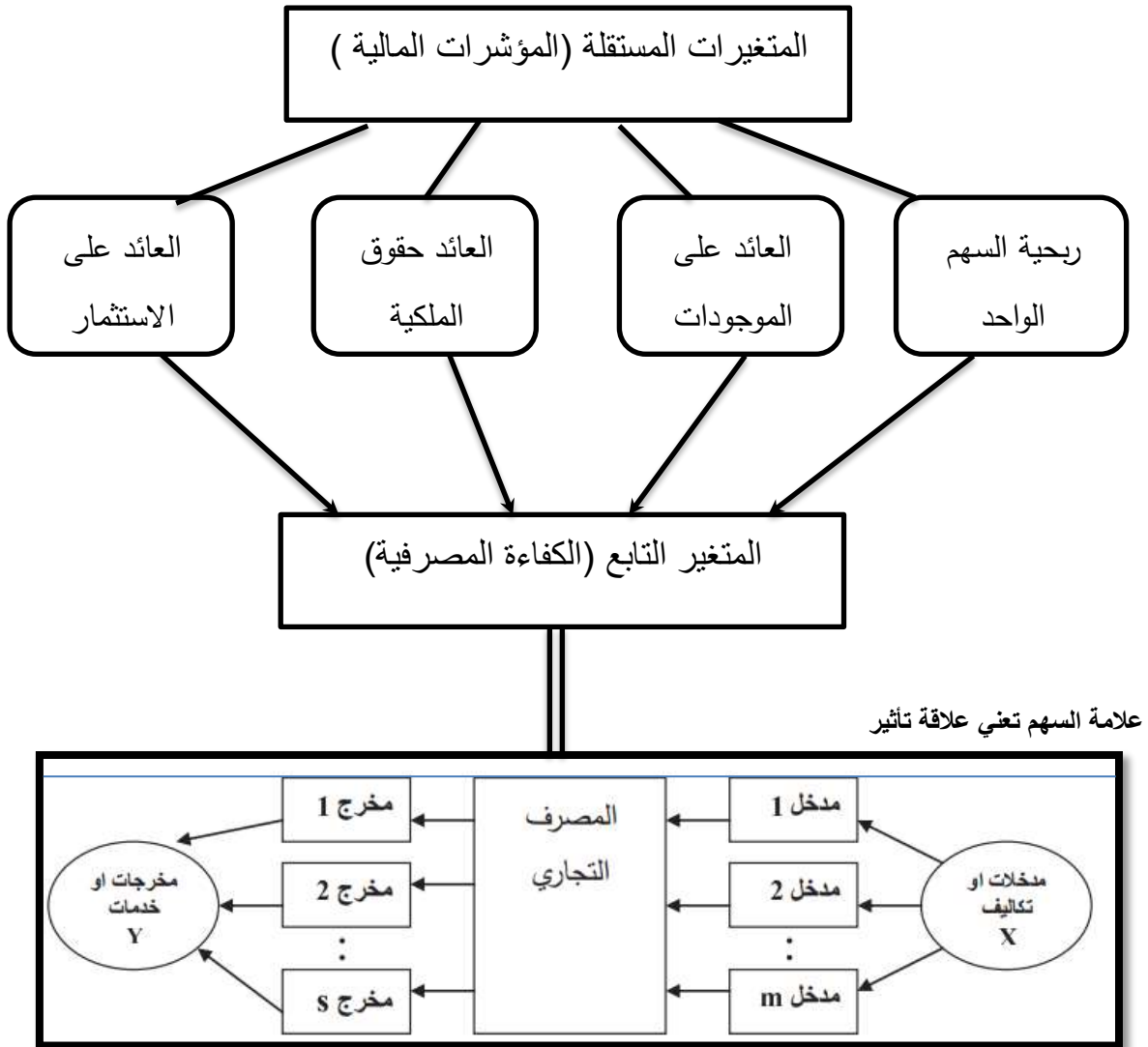
## 10-1-1 المخطط الفرضي للدراسة

لقد اسفرت المراجعة لأدبيات الكفاءة المصرفية باعتبارها (متغير تابع) والمؤشرات المالية (متغيرات مستقلة) الى بلورة المخطط الفرضي للدراسة ، والذي تم اعداده في ضوء مشكلة الدراسة واهدافه ، فقد وضع الباحث مخطط اوليا يحدد المتغيرات الرئيسية والفرعية مع العلاقات والارتباطات

والتأثيرات بينهما، اذ يقدم مخطط الدراسة باهتمام وجود علاقة وتأثير بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية وكما في الشكل (1-1)

### شكل (1-1)

#### المخطط الفرضي للدراسة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على متغيرات الدراسة

## المبحث الثاني

### 2-1 الدراسات السابقة

يتضمن هذا المبحث جانبين، الاول يختص بالدراسات الاجنبية والآخر يختص بالدراسات العربية

#### 1-2-1 الدراسات الاجنبية

##### 1-1-2-1 دراسة Chortareas,et.al,2013

Financial Freedom and Bank Efficiency : Evidence from the European Union .

وقد سعت الدراسة الى اختبار العلاقة بين التحرر المالي والكفاءة المصرفية وقد استخدمت الدراسة مقياسا جديدا لقياس الكفاءة المصرفية يطلق عليه تحليل مغلف البيانات ( Data Envelopment Analysis(DEA لقياس درجات الكفاءة المصرفية كما اختبرت الدراسة اثر التحرر المالي في كفاءة القطاع المصرفي وطبقت على عدد كبير من المصارف ووجدت الدراسة ان زيادة التحرر المالي هي ذات اثر ايجابي في كفاءة القطاع المصرفي.

##### 2-1-2-1 دراسة (Ioanna et al 2013)

بيان العلاقة بين الكفاءة التقنية والربحية واستخدم الباحث نموذج تحليل مغلف البيانات وأشارت النتائج الى ان المؤسسات ذات الكفاءة التقنية المرتفعة عادة لا تحقق ربحية عالية ، حيث كانت العلاقة بين الكفاءة التقنية والربحية عكسية، وتم تفسير الاختلاف في اتجاه العلاقة بين الكفاءة التقنية والربحية عكسية من خلال مجموعة من الاسباب والتي ترتبط بنوع الصناعة وطبيعة المؤسسات والاستراتيجية المتبعة

##### 1-2-1 3- دراسة Moh'd and Omari (2013)

“Performance Efficiency of the Jordanian Islamic Banks Using Data - Envelopment Analysis and Financial Ratios Analysis”.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم ومقارنة كفاءة الأداء للبنك الإسلامي الاردني خلال الفترة 2005-2009، وذلك باستخدام نهجين: أسلوب تحليل مغلف البيانات وتحليل النسب المالية للبنك



الإسلامي الاردني. وتم استخدام المدخلات: (الودائع والتمويل على المدى القصير، والأصول الثابتة، المصاريف العمومية والإدارية وحقوق المساهمين). في حين، والمخرجات كانت: (مجموع التسهيلات الائتمانية و الأرباح من الموجودات الأخرى) لأسلوب تحليل مغلف البيانات، اما تم استخدام كل من نسب الربحية، ونسب السيولة، مؤشرات المخاطر والإعسار في تحليل النسب المالية. اشارت النتائج إلى أن البنك الإسلامي الاردني أتمم بالكفاءة خلال فترة الدراسة في مدخلاتها تنتج النواتج الفعلية، وذلك باستخدام كلا النهجين. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوجد دليل ملموس على العلاقة بين أسلوب تحليل مغلف البيانات وتحليل النسب المالية، كما ووصت الدراسة مديري البنوك الاسلامية الى زيادة كفاءة البنوك من خلال تحسين المدخلات للوصول الى مخرجات المثلى.

#### 4-1-2-1 دراسة Paradi&Zhu,2013

A survey on Bank Branch Efficiency and Performance Research With Data Envelopment Analysis ،

وقد استخدمت الدراسة تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis(DEA) لقياس الكفاءة والأداء المصرفي وكذلك قياس التغير بالكفاءة والإنتاجية المصرفية بعد عمليات التحرر المالي وإزالة القيود المصرفية وأثرها في كفاءة وإنتاجية القطاع المصرفي وتوصلت الدراسة الى ان كفاءة وإنتاجية القطاع المصرفي تحسنت بعد عمليات التحرر وإزالة القيود .

#### 5-1-2-1 دراسة (Siddique and Rahim:2013)

في باكستان والتي انقسمت في قياس الكفاءة في المصارف الاسلامية والتقليدية من جهة وفروع من مصارف اسلامية قائمة بذاتها من جهة اخرى باستخدام تحليل مغلف البيانات للمدة 2007-2013 وحسب عوائد الحجم الثابتة CRS وعوائد الحجم المتغيرة VRS وتوصلت الدراسة الى ان الكفاءة الفنية لبعض فروع المصارف الاسلامية افضل من المصارف الاسلامية الكاملة اضافة الى ان تخصيص الموارد من حيث التكلفة للمصارف الاسلامية هي اعلى منه للمصارف التقليدية.

### Chortareas,et.al,2012 دراسة 6-1-2-1

Bank Supervision, Regulation ,and Efficiency : Evidence from the European Union .

وهدفت الدراسة الى قياس اثر التغيير في ازالة القيود والتحرر المالي في الكفاءة المصرفية والأداء لعينة مكونة من مجموعة من المصارف وقد قاست الدراسة الكفاءة المصرفية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA) Data Envelopment Analysis للفترة -2008 2000 فضلا عن توظيف بعض النسب المالية واستخدام الانحدار في الدراسة وأشارت نتائج الدراسة الى ان ازالة القيود المصرفية وتدعيم رؤوس اموال المصارف يسهم في زيادة الكفاءة المصرفية.

### Maghyereh&Awartani,2012 دراسة 7-1-2-1

Financial Integration of GCC Banking Markets: A non-parametric bootstrap DEA estimation approach .

وهدفت الدراسة الى قياس التكامل المالي وأثره في الكفاءة المصرفية للمدة -2009 1998 باستخدام النماذج الحديثة في القياس ومعرفة التغيير في درجات الكفاءة والنتيجة عن التغيير في العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في الكفاءة المصرفية وأهمها الحجم والملكية فضلا عن التكامل المالي وتوصلت الدراسة الى ان درجات الكفاءة تتغير سنويا بسبب تأثير هذه العوامل وان للتكامل المالي اثراً ايجابياً في كفاءة القطاعات المصرفية.

### Zhang,et.al,2012 دراسة 8-1-2-1

Bank Risk Taking Efficiency and Law Enforcement :Evidence from Chinese City Commercial Banks.

هدفت الدراسة الى قياس الكفاءة المصرفية لعينة من المصارف التجارية للمدة -1999 2008 ووظفت تقنية Stochastic distance function approach في قياس الكفاءة المصرفية الذي يعد من تقنيات المدخل البارومتري في قياس الكفاءة المصرفية وتوصلت الدراسة الى ان هناك مجموعة من المحددات تؤثر في الكفاءة وبشكل كبير .

### 9-1-2-1 دراسة ( Sharmaa et al ; 2012 )

#### Measurement of Technical Efficiency and Its Sources : An Experience of Indian Banking Sector

هدفت هذه الدراسة لقياس الكفاءة الفنية للمصارف التجارية في الهند ولإظهار مصادر عدم الكفاءة من خلال تطبيق طريقة حد التكلفة العشوائية (SFA) في الدراسة وذلك باستخدام البيانات التجميعية المتوازنة (Balanced Panel Data) وكانت فترة الدراسة من عام 2005-2006 وحتى عام 2009-2010 حيث اعدت النتائج التجريبية على اسس دالة Cobb-Douglas ونموذج عدم الكفاءة الوظيفية . وتشير نتائج الدراسة الى ان المصارف التجارية قد اظهرت نمو في مستوى الكفاءة الفنية على مدى فترة الدراسة ، وذلك يعتمد اعتمادا كبيرا على الاصول الثابتة ومدخلات والودائع ، ومن خلال تحليل مصادر عدم الكفاءة ، تبين ان المصارف المملوكة للقطاع العام لديها علاقة هامة وايجابية مع الكفاءة الفنية وعلاوة على ذلك ، تم التوصل الى ان المصارف بحاجة الى التركيز على نسبة النقد والودائع حيث ان هذه النسبة لها علاقة ايجابية مع كفاءة المصارف ، ولكن ليست ذات دلالة احصائية ، كما بينت الدراسة ان نسبة الودائع الى اجمالي الالتزامات لها علاقة سلبية ذات دلالة احصائية مع الكفاءة التقنية للمصارف

### 10-1-2-1 دراسة Eken & Kale,2011

#### Measuring Bank Branch Performance Using Data Envelopment Analysis (DEA): The Case of Turkish Bank Branches .

وقد تناولت الدراسة استخدم مقياس جديد لقياس الأداء المصرفي وهو تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis (DEA) ومعرفة نقاط القوة والضعف في المصارف فضلا عن قياس انتاجية وربحية هذه المصارف و كفاءة الحجم لمعرفة المصارف التي يمكن لها ان تتوسع في حجم انتاجها لتحقيق المزيد من الارباح .

### 11-1-2-1 دراسة Burgstaller&Cocca,2011

#### Efficiency in Private Banking: Evidence from Switzerland and Liechtenstein

هدفت الدراسة الى قياس الكفاءة الفنية للمصارف الخاصة للمدة 2003-2007 باستخدام تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis(DEA) وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة عوامل تحدد الكفاءة المصرفية كالحجم وقوة رأسمال والملكية.

### 12-1-2-1 دراسة Tahir et al. (2011)

#### Evaluating Efficiency of Islamic Banks Using Data Envelopment Analysis: International Evidence.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في أربع مناطق، وهي أفريقيا وآسيا، وأوروبا، والشرق الأوسط خلال الفترة من عام 2003-2008. باستخدام كل من تحليل واللامعلمية (The nonparametric approach) ويستخدم تحليل مغلف البيانات لتحليل الكفاءة الفنية وحجم البنوك الإسلامية. عموماً، لقد اشارت نتائج الدراسة الى ان كفاءة البنوك الإسلامية قد انخفضت خلال الفترة من عام 2003 الى عام 2008 من 0.746 حتى وصلت الى 0.544 في نهاية عام 2008. وخلال فترة الدراسة، أشارت نتائج الى أن عدم الكفاءة الفنية لدى البنوك الإسلامية في عينة الدراسة وهذا يؤدي إلى عدم الكفاءة الإجمالية للبنوك الإسلامية. باستخدام سلسلة من الاختبارات المعلمية واللامعلمية (The nonparametric and parametric approach) أشارت نتائج إلى أن هناك اختلافات كبيرة في الكفاءة بين حجم البنو وليس بين المناطق. البنوك الكبيرة الحجم تكون كفاءة أعلى من البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم.

### 13-1-2-1 دراسة kablán,2010

#### Banking Efficiency and Financial Development in Sub-Saharan Africa

وهي من دراسات صندوق النقد الدولي وأجراها Kablan وقد هدفت الدراسة الى قياس درجات الكفاءة المصرفية لمجموعة من المصارف باستخدام Stochastic Frontier Analysis

ومعرفة اثر التغيير في الاجراءات والسياسات الاقتصادية في الكفاءة المصرفية وقد توصلت الدراسة الى ان ازالة القيود له اثر ايجابي في كفاءة القطاعات المصرفية

#### **14-1-2-1 دراسة ( Olson and Taisier , 2010 )**

##### **Efficiency and bank profitability in MENA countries**

هدفت هذه الدراسة الى تقدير كفاءة المصاريف في بعض الدول العربية ومقارنة هذه النتائج مع المؤشرات المحاسبية لربحية هذه المصارف متمثلة في العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية ، وقد اعتمدت هذه الدراسة طريقة التوزيع الحر DFA عن طريق تقدير دالتي التكلفة والربح بغرض تقدير مؤشرات الكفاءة للفترة من 2000 حتى 2008 ومن ثم يتم قياس متوسط كفاءة المصارف حسب البلد ومقارنتها بالمؤشرات المحاسبية للربحية ، حيث تكونت عينة الدراسة من 38 مصرف موزعة على عشر دول عربية مختلفة وتوصلت الدراسة الى استنتاجات هامة منها انحسار معظم المصارف العربية في نطاق لا يرتقي الى الحجم الامثل ، وكذلك الحال لمستوى كفاءة التكلفة التي تبقى اصغر من مستواها في المصارف الامريكية الشمالية ، وتتقارب اكثر من مستواها في العديد من الدول الاوروبية والاقتصاديات النامية ، وكذلك تبين ان المصارف الاسلامية في هذه الدول العربية تبدو اقل كفاءة من حيث التكلفة والربح ومقارنة بالمصارف التقليدية ، علما بانها اكثر ربحية من المصارف التقليدية ، كما ان هذه الدراسة ترى على غرار العديد من الدراسات الاخرى ان المصارف العربية تظهر اقل تناقضا بين الكفاءة من حيث التكلفة والربح مما هو عليه الحال في بعض الدول الاخرى ، وهذا يعني انه على الرغم من عدم الكفاءة من ناحية الربحية فان المصارف العربية تبلي بلاء حسنا بالمعايير الدولية في توليد الارباح اعتمادا على الموارد المتاحة وبيئة التشغيل الحالية .

#### **15-1-2-1 دراسة (Hamiltona et al 2010)**

##### **Cost and Profit Efficiency in the Jordanian Banking Sector**

هدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل كفاءة التكلفة والارباح لانواع مختلفة من البنوك العاملة في القطاع المصرفي الاردني خلال الفترة 1993- 2006 باستخدام طريقة حد التكلفة العشوائية

المعلمية (SFA) حيث شملت عينة الدراسة 23 مصرفا محليا واجنبيا ومن المصارف العاملة في الاردن مقسمة لثلاثة انواع من المصارف وهي : مصارف تجارية ،مصارف الاستثمار ومصارف اسلامية بهدف تحديد اي نوع من المصارف اكثر كفاءة من حيث التكلفة والربح وتوصلت الدراسة الى وجود مستويات كفاءة الربح اقل بكثير في مقابل كفاءة التكاليف واطهرت نتائج الدراسة الى ان كفاءة الربح البديل هو اقل من كفاءة الارياح القياسية ، هذه النتائج تعني اما ان هناك وجود القوه السوقية في القطاع المصرفي الاردني فيما يتعلق بالتسعير او وجود اختلافات في جودة مخرجات المصارف وتنعكس على الاختلافات في الاسعار ومن النتائج الاخرى ان المصارف الاسلامية هي اقل كفاءة من حيث كفاءة التكلفة من المصارف التجارية والاستثمارية التي اظهرت كفاءة اكبر من حيث كفاءة الربح .

#### 1-2-1-17 دراسة (khaled bader, 2008)

بعنوان :كفاءة التكلفة والعائد والربح للمصارف الاسلامية والتقليدية ، وقد استعمل الباحث تقنية تحليل مغلف البيانات مع مجموعة من الاختبارات الاحصائية للمقارنة بين مستويات الكفاءة حسب حجم المصرف وموقعه ومن نتائج الدراسة ان اكبر مصادر عدم الكفاءة اتت من جانب اليرادات ووجود فروق معنوية في قيم الكفاءة بين البنوك التقليدية والاسلامية

#### 1-2-1-18 دراسة :Kessy, Pantaleo.J(2007)

Bank Efficiency and Economic growth: An Empirical Analysis of the Economies of East African Community (EAC) Countries. Doctor of Philosophy Thesis, Colorado State University. United States.

حللت هذه الدراسة العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي في ثلاث دول من شرق افريقيا وهي تنزانيا وكينيا و أوغندا في الفترة (1994-2005) مع التركيز على القطاع البنكي حيث تم استخدام نموذج البيانات المغلفة(DFA) لقياس الكفاءة في بنوك هذه الدول ومقارنة مستويات الكفاءة فيها واطهرت نتائج هذه الدراسة ان كفاءة البنوك احصائيا كانت موجبة ومهمة لكل المتغيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومعادلته ووجد ايضا ان توزيع القروض على القطاع الخاص من البنوك التجارية له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي كما وجد ان كفاءة البنوك التجارية هي

على علاقة ايجابية مع متوسط انتاجية رأس المال ومتوسط الادخار وهذا ما يؤثر ايضا على النمو الاقتصادي.

### 19-1-2-1 دراسة ( Baeder et at ; 2007 )

Efficiency of Conventional versus Islamic Banks : International Evidence using the Stochastic Frontier Approach ( SFA)

هدفت هذه الدراسة لقياس ومقارنة كفاءة التكاليف وكفاءة الايرادات وكفاءة الارباح لـ 80 مصرف في 21 دولة من منظمة المؤتمر الاسلامي OIC وتشمل الدراسة 43 مصرفا اسلاميا و 37 مصرفا تقليديا ، باستعمال طريقة تحليل البيانات المغلفة (DEA) خلال الفترة ما بين 1990 وحتى 2005 ، وتمت الدراسة حسب حجم وعمر ومكان تواجد المصارف . ولقد اظهرت النتائج ان هناك عدم كفاءة في استخدام الموارد في جميع البنوك محل الدراسة بشكل عام ، كما اظهرت النتائج عدم وجود اختلافات جوهرية بين نتائج الكفاءة في المصاريف التقليدية والمصارف الاسلامية ، ومع ذلك هناك مجال كبير للتحسن في تقليل التكاليف وتعظيم الارباح في النظم المصرفية على حد سواء ، وعلاوة على ذلك ، فان النتائج بينت بانه لا يوجد فرق ذو اهمية في متوسط مستوى الكفاءة بين المصارف كبيرة الحجم مقابل المصارف الصغيرة والمصارف الجديدة في مقابل القديمة في كل من المصارف الاسلامية والتقليدية على حد سواء . هذا يعني ان عامل الحجم والعمر لم يؤثر على اداء المصارف في هذه الدراسة ، وعموما كانت النتائج هي لصالح النظام المصرفي الاسلامي الاكثر حداثة .

### 20-1-2-1 دراسة ( yudistria, 2003 )

بعنوان كفاءة البنوك الاسلامية لثمانية عشر مصرف اسلاميا، استعمل فيها الباحث طريقة تحليل مغلف البيانات ، حيث اعتبر تكاليف العاملين ، الاصول الثابتة ، واجمالي الودائع مدخلات للمصرف وكل من اجمالي القروض والايرادات لأخرى والاصول المتداولة مخرجات للمصرف الاسلامية ، وخلص الباحث الى ان المصارف الاسلامية تمتاز بكفاءة اقتصادية عالية وانها تأثرت بالأزمة المالية 1998 و 1999 وان المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم لم تحقق وفورات الحجم

خلال الفترة الدراسة كما ان المصارف الاسلامية في منطقة الخليج العربي اقل كفاءة من نظيراتها خارج المنطقة.

### 2-2-1 الدراسات العربية

#### 1-2-2-1 دراسة: (2016) Ramadan

#### Data Envelopment Analysis (DEA) Approach for the Jordanian Banking Sector's Performance

هدفت هذه الدراسة الى تقييم أداء البنوك في القطاع المصرفي الأردني، حيث تم استخدام تحليل مغلف البيانات لعينة من البنوك العاملة في الأردن بلغت 16 بنكاً (10 البنوك الأردنية و6 بنوك الأجنبية العاملة في الأردن) خلال عام 2014 فقط . وباستخدام المتغيرات: الودائع والمطلوبات ومجموع المصروفات والأصول كمدخلات الرئيسية للبنوك والتي تمثل النشاط الرئيسي للبنوك، والمتغيرات: التسهيلات الائتمانية، وصافي الدخل كما مخرجات البنوك باستخدام البرامج الإحصائية SIAD. اشارت نتائج هذه الدراسة أن جميع البنوك العاملة في الأردن لديها فائض في الموارد غير المستغلة بالشكل الأمثل وعلى الفرص الاستثمارية المتاحة لهذه المصارف، والسبب وراء هذا قد يكون بسبب سياسة التحفظ من البنوك، خصوصاً بعد أزمة الرهن العقاري التي يعاني منها هذه البنوك. كما ان النتائج اشارت أيضاً أن البنوك الأجنبية العاملة في الأردن قد حققت نسبة كفاءة أكثر من البنوك الأردنية، وهذا يمكن أن يعزى إلى ان إدارة والخبرة في التمويل والانتشار الدولي في البنوك الأجنبية افضل من البنوك الأردنية .

#### 2-2-2-1 دراسة (2015) Alber

“Determinants of Banking Efficiency: Evidence from Egypt”.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار المترتبة على حجم البنك والعمر والملكية على كفاءة البنوك المصرية، باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA). وقد أجريت هذه باستخدام اختبار Wilcoxon على عينة مكونة من 10 البنوك خلال الفترة 1984-2013. وأشارت النتائج إلى اختلاف بشكل ملحوظ بالكفاءة للبنوك العينة، وفقاً لحجم، وعمر، والملكية، حيث أن البنوك الصغيرة، القديمة وخاصة تكون أكثر كفاءة من البنوك الكبيرة. وكما اشارت النتائج الى ملكية البنك



يفسر 21.1% من كفاءة وهذا قد يكون أكثر تفصيلاً من خلال تحليل خصائص المصارف الخاصة التي يمكن أن تعزز كفاءة أكثر من البنوك العامة.

### 1-2-2-3 دراسة النعيمي 2014

بعنوان تحليل وقياس العلاقة بين التنافسية والكفاءة المصرفية ، وهدفت الدراسة الى قياس التنافسية والكفاءة المصرفية وتحليلها في الاسواق المصرفية العربية (قطر ،السعودية، الاردن ، بالإضافة الى العراق ) لمعرفة القدرة التنافسية والكفاءة المصرفية الحقيقية للقطاعات المصرفية العربية ومدى قدرتها على مواجهة التحديات والصعوبات في عصر المعرفة والتكنولوجيا ، وتوصلت الباحثة بان هناك تباين في درجات التنافسية والكفاءة المصرفية بين الدول العربية عينة البحث وان الاسواق المصرفية للدول العربية يقلب عليها المنافسة الاحتكارية وان التنافسية تؤدي الى زيادة الكفاءة المصرفية.

### 1-2-2-4 دراسة محمود 2014

عنوان الدراسة استخدام مؤشرات تقييم الاداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية المضافة في القيمة السوقية للاسهم هدفت الدراسة الى تحليل مؤشرات تقييم الاداء المالية والتقليدية والوقوف على دلالاتها الفنية ودلالات مقاييس القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة واستخدامها في قياس التغير في القيمة السوقية لأسعار اسهم بنك فلسطين ووصلت الى القيمة السوقية لاسهم بنك فلسطين كانت ذات ارتباط قوي بمقياس الاداء التقليدية المالية مجتمعة وكانت القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة ذات قدرة تفسيرية عالية في قياس هذا التغير

### 1-2-2-5 دراسة هيفاء 2014

بعنون معايير تقييم الاداء المصرفي التقليدية والحديثة دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية ، هدفت الدراسة الى معرفة ما اذا كانت المعايير التقليدية كافية لتقييم اداء المصارف ومعرفة ما اذا كانت المعايير الحديثة والعمل على تطبيقها في المصارف لتحسين اداء المصارف نحو الافضل ومقارنة نتائج المصرف باستخدام المعايير الحديثة ، كانت النتائج ان

الاعتماد على الأدوات التقليدية لقياس وتقييم الاداء في المنظمة غير كاف للإلمام بكل الجوانب والتفاعلات المرتبطة بالمنظمة ويجب الاعتماد على المؤشرات الحديثة الخاصة بقياس وتقييم الاداء

### 1-2-2-6 دراسة الهندي 2014

بعنوان استخدام مؤشرات تقييم الاداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية المضافة لقياس التغير في القيمة السوقية للاسهم ، هدفت الدراسة الى تحليل مؤشرات تقييم الاداء المالية والتقليدية والوقوف على دلالاتها الفنية ودلالات مقاييس القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة واستخدامها في قياس التغير في القيمة السوقية لأسعار اسهم بنك فلسطين وتوصلت الى ان القيمة السوقية لاسهم بنك فلسطين كانت ذات ارتباط قوي بمقياس الاداء التقليدية المالية مجتمعة وكانت القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة ذات قدرة تفسيرية عالية في قياس هذا التغير .

### 1-2-2-7 دراسة ختو وقرشي (2013)

بعنوان: قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، هدفت إلى قياس الكفاءة المصرفية لعدد من البنوك الوطنية والعربية والأجنبية، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل مغلف البيانات بالاعتماد على البيانات المصرفية لعام 2010م، حيث اعتبرت القروض والنتائج البنكي الصافي كمخرجات والديون والمصاريف العامة للاستغلال واهتلاك الأصول الثابتة كمدخلات، وكانت النتائج العامة للدراسة: أن معظم بنوك الدراسة تتمتع بوفرة في الموارد، وهو ما يعكس ضعف الاستثمارات المصرفية في تلك البنوك، وبينت كذلك أن البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من البنوك العربية والوطنية، وأن درجات مؤشرات الكفاءة لا ترتبط بحجم البنك.

### 1-2-2-8 دراسة السعيد 2013

بعنوان معايير ومؤشرات قياس كفاءة المصارف السودانية ،هدفت الدراسة قياس كفاءة المصارف السودانية بابرار مناطق القوة والضعف حتى يتمكن البنك من معالجتها ، وكانت نتائج الدراسة عند تطبيق معيار CAEL والنسب المالية المختلفة اوضحت بجلاء وضع المصارف من حيث كفاءة راس المال ،جودة الاصول ، موقف الربحية ، وكفاءة السيولة خلال سنوات

الدراسة وعدم اهتمام المصارف بالسلامة المالية والمصرفية يساعد على تدهور الاوضاع المالية وحدوث اختلالات هيكلية ظهرت نتائجه في تحليل معايير CAEL للإنذار المبكر والزم بنك السودان المركزي المصارف تطبيق معايير الرقابة الاحترازية معايير CAEL

### 1-2-2-9 دراسة بتال 2012

بعنوان : قياس وتحليل كفاءة أداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكتيك تحليل مغلف البيانات هدفت الدراسة إلى تطبيق اسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة المصارف العراقية الخاصة للمدة 2007-2009 ، ومعرفة العلاقة بين اجراءات الاصلاح المصرفي ومؤشرات الكفاءة المصرفية ، وكذلك دراسة وتحليل اثار اجراءات الاصلاح المالي والمصرفي على القطاع المصرفي اظهرت نتائج الدراسة ان خمسة مصارف حققت الكفاءة الكاملة (بغداد ، الاهلي ، ايلاف الاسلامي والمنصور ) واثبتت نتائج الدراسة التطبيقية ان هناك علاقة طردية بين الدور الرقابي والاشرفي للبنك المركزي العراقي والمتمثلة بتطبيق نظام التصنيف المصرفي CAMEL على المصارف الخاصة ومستويات الكفاءة المصرفية للقطاع المصرفي العراقي الخاص في العراق خلال المدة 2007-2009

### 1-2-2-10 دراسة (2009)AL-Hussain Adel Hussain

Corporate Governance Structure Efficiency and Bank Performance in Saudi Arabia ,Doctor of Business Administration Thesis , University of Phoenix, United States.

يعتبر هيكل الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي من المكونات الاساسية في تعزيز كفاءة البنوك وتوضح هذه الدراسة العلاقة بين كفاءة هيكل الحوكمة المؤسسية واداء البنوك وذلك من خلال عينة تضم (تسعة) بنوك مدرجة في السوق المالي السعودي في الفترة (2004-2007) باستخدام نموذج مغلف البيانات (DEA) والنسب المالية ، وتوصلت هذه الدراسة الى ان هناك علاقة قوية بين كفاءة هيكل الحوكمة المؤسسية واداء البنوك ، عند استخدام العائد على الاصول كمعيار للأداء اما عند استخدام عائد السهم مقياسا للأداء فان هناك علاقة ايجابية ولكن ضعيفة بين كفاءة هيكل الحوكمة المؤسسية واداء البنوك

### 1-2-2-11 دراسة السقا، 2008

والموسومة هل تتحول الكويت لمركز مالي اقليمي : تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي ، وهدفت الدراسة الى تحليل الكفاءة الفنية للجهاز المصرفي بدولة الكويت مقارنة بالأجهزة المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي وغطت الدراسة المدة 1997-2004 وقد سعت الدراسة الى تقييم مدى قدرة الجهاز المصرفي الكويتي على القيام بالدور المأمول منه اذ ما قررت دولة الكويت التحول نحو مركز مالي اقليمي وقد اوضحت النتائج انخفاض مستويات الكفاءة النسبية في المتوسط للجهاز المصرفي بدولة الكويت بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

### 1-2-2-12 دراسة (سفيان 2007)

الغاية من هذه الدراسة كان المقارنة بين الكفاءة النسبية للمصارف الاسلامية المحلية والاجنبية العاملة في ماليزيا وباستخدام DEA للمدة 2001 - 2004 واطهرت النتائج ان مؤشر الكفاءة كانت منخفضة عام 2002 ثم عادت للارتفاع في السنوات 2003-2004 كما ان النتائج بينت ان المصارف الاسلامية المحلية اكثر كفاءة من المصارف الاسلامية الاجنبية واوضحت الدراسة ايضا ان مصادر عدم الكفاءة في المصارف بشكل عام فانه يعود الى ان هذه المصارف لا تعمل عند الحجم الامثل لمستوى الانتاج وتم توظيف معامل الارتباط الخطي لمعرفة معنوية العلاقة بين مؤشرات الكفاءة المستخرجة ومؤشرات الربحية للمصارف عينة الدراسة .

### 1-2-2-13 دراسة البتال، 2006

والموسومة استخدام برنامج الاكسل في قياس الكفاءة الفنية للمصارف الاسلامية ، وهدفت الدراسة إلى قياس الكفاءة الفنية لمجموعة من المصارف الاسلامية لسنة 2000 باستخدام تحليل مغلف البيانات وقد توصلت الدراسة الى ان بعض المصارف الاسلامية قد وصلت الى مستوى الكفاءة الكاملة وبعضها الاخر لم يصل الى مستوى الكفاءة الكاملة مما يتطلب منها السعي نحو تطوير مستوى كفاءتها استخدام مواردها افضل استخدام .

## 1-2-2-14 دراسة ودايفيد وفيلد 2006

بعنوان الدراسة قياس الكفاءة المصرفية لمجموعة من الدول الاوربية وسعت هذه الدراسة الى استخدام نموذج DEA لقياس الكفاءة المصرفية لمجموعة من البلدان الاوربية التي تحولت من النظام الموجه الى النظام المستند على الية السوق في تخصص الموارد وكذلك سعت الى معرفة اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية والقوانين والاشراف المصرفي على الكفاءة المصرفية في معظم بلدان عينة الدراسة ، كما ان زيادة تركيز النظام المصرفي يساهم في تعزيز وتحسين الكفاءة، ورفع معدلات الوساطة المصرفية ، ومن النتائج المهمة ايضا لهذه الدراسة انها اظهرت ان دور الاشراف المصرفي والمتمثلة بمتطلبات الحد الادنى في كفاية راس المال قد ساهم في تعزيز معدلات العوائد المصرفية وزيادة الحجم الاجمالي للودائع ، ولم تظهر النتائج وجود علاقة بين الملكية الاجنبية للمصارف وزيادة مؤشرات الكفاءة المصرفية

## 1-2-2-15 دراسة خالد عبد المصلح عمارة 2005

بعنوان اثر اداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية في المصارف التجارية الاردنية .هدفت الدراسة الى تحديد وقياس اثر اداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية في المصارف التجارية الاردنية بين مؤشرات تكلفة المدخلات ومؤشرات كفاءة التكلفة وكفاءة الربح وقد خلصت الدراسة الى ان المدخلات لها اثر بالغ الاهمية على اثر المخرجات وان كلاهما عوامل مستقلة يؤثران على الكفاءة المصرفية واطهرت النتائج ان الايرادات لها اثر ايجابي على كفاءة الربح في المصارف عينة الدراسة

### 1-2-3 مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة

- ❖ التعرف على طرق البحث العلمي وام الاساليب التي استخدمت في الدراسات المرجعية ونماذج القياس والتقييم والاستفادة منها في دراستنا الحالية.
- ❖ كان للدراسات السابقة اهمية في اختيار الفجوة العلمية وتحديد متغيرات الدراسة
- ❖ مدى التطابق بين نتائج دراستنا ونتائج الدراسات السابقة
- ❖ كان للدراسات السابقة اهمية في زيادة الوعي والاحاطة الكاملة بمنهجية الدراسة ودعم للجانب النظري لدراستنا الحالية ومدلولا للوصول الى كثير من المصادر العملية.

❖ ساهمت نتائج وتحليل الدراسات السابقة في مناقشة نتائج دراستنا والتركيز على متغيرات الدراسة.

❖ استفاد الباحث من الدراسات السابقة باختيار الطريق المناسب لاتجاه الدراسة والتركيز على حل مشكلتها وتحقيق اهدافها.

#### 1-2-4 اهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:-

❖ تعد الدراسة الاولى والوحيدة التي جمعت بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية والتي طبقت على القطاع المصرفي العراقي باستخدام نموذج البانل العشوائي لقياس العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية وايضا استخدام نموذج تحليل مغلف البيانات DEA لتقدير الكفاءة المصرفية للمصارف العراقية الخاصة

❖ هذه الدراسة اهتمت بقياس وتقييم واقع الكفاءة المصرفية في المصارف العراقية بينما معظم الدراسات السابقة كانت دراسة مقارنة بين حالتين او نموذجين .

❖ استخدام نموذج تحليل مغلف البيانات DEA لقياس الكفاءة المصرفية وهي من الطرق الملائمة لقياس اداء المؤسسات حيث انها استخدمت في الدراسات الامريكية والاوربية ولكنها حديثة الاستخدام في البيئة العربية بالإضافة الى التحليل المالي والاساليب التقليدية .

❖ تشمل العديد من الدراسات السابقة لشمولية الموضوع والحصول على اكبر قدر ممكن من المعلومات التي تفيدنا بالحصول على النتائج الدقيقة والوافية عن الموضوع.

❖ تحليل المؤشرات المالية ومؤشرات الكفاءة المصرفية كل على حدة وبيان تطور القطاع المصرفي العراقي خلال مدة البحث من 2009-2017.

## الفصل الثاني

### الاطار النظري للدراسة

#### تمهيد

إن تطور النظم الاقتصادية والمالية وتنوعها ساهم في تنوع وتعدد المنتجات المصرفية , الأمر الذي أدى إلى تزايد المخاطر المرفقة للعمل المصرفي وفي ظل التخصص المصرفي حيث المصارف الخاصة التي خضعت لسيطرة ورقابة المصرف المركزي باعتبارها مصارف شريكة في جذب الاستثمارات وتنشيط الادخارات مما يجعل تلك المصارف تساهم في النشاط الاقتصادي وتعد ممولا لمشاريع التنمية والاعمار لذلك كان لا بد من الاهتمام بموضوع التحليل المالي الذي يقوم بدراسة القوائم المالية دراسة تحليلية مفصلة توفر المعايير والمؤشرات التي تساعد في تخطيط وتنظيم مختلف نواحي النشاط الاقتصادي وان استخدام تحليل المؤشرات المالية وتحليل كفاءة المصارف واستخدام أدواته يحول دون الوقوع في مخاطر الإفلاس والخسارة, ويمثل إحدى أهم الوسائل الرقابية والتخطيطية التي يتم اللجوء إليها من أجل تقويم أداء المنشآت المصرفية. وان تحليل كفاءة المصارف يعتبر من اهم القضايا في السوق المالية والمصرفية فمعظم برامج الاصلاح للقطاع المالي والمصرفي في البلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص يركزان على تحسين كفاءة المصارف والتي تأتي من خلال تعظيم دور المؤسسات المصرفية الخاصة وزيادة المنافسة في السوق المالية، كما تعد المؤشرات المالية وحدة قياس التغيرات التي تحدث في الاسواق المالية وتتحدد قيمة المؤشر في مرحلة او فترة معينة ، ثم تتم مقارنة قيمة المؤشر بعد ذلك عند اي نقطه زمنية ومن ثم التعرف على تحركات السوق سواء كانت للأعلى او للأسفل ، وبذلك يكون قد حدد الاتجاه العام لتحركات اسعار الاسهم كما ان المؤشرات المالية لها القدرة على التنبؤ للحكم على قدرة المؤسسات مع الاستمرار والبقاء لتحقيق الارياح المرجوة منها لذلك ينقسم الفصل الى: وهي

المبحث الاول : المؤشرات المالية والتحليل المالي

المبحث الثاني : الكفاءة المصرفية المفاهيم وطرق القياس

المبحث الثالث : الكفاءة المصرفية ونماذج قياسها

المبحث الرابع: المؤشرات المالية وعلاقتها بالكفاءة المصرفية

## المبحث الاول

### 1-2 المؤشرات المالية والتحليل المالي

تعد المؤشرات المالية وحدة قياس التغيرات التي تحدث في الاسواق المالية وتتحدد قيمة المؤشر في مرحلة او فترة معينة ، ثم تتم مقارنة قيمة المؤشر بعد ذلك عند اي نقطه زمنية ومن ثم التعرف على تحركات السوق سواء كانت للأعلى او للأسفل ، وبذلك يكون قد حدد الاتجاه العام لتحركات اسعار الاسهم . كما ان المؤشرات المالية لها القدرة على التنبؤ للحكم على قدرة المؤسسات مع الاستمرار والبقاء لتحقيق الارباح المرجوة منها . وتعد المؤشرات مقياس للسوق وتبين التفاصيل الدقيقة عن السوق ومستوياته وتظهر مستوى السوق اذا كان مرتفعا او منخفضا ويحسب الارتفاع او الانخفاض بالسوق على اساس مستوى المؤشر بالنقطة بحيث يحسب مستوى اولي للنقطة ثم يبين التغيرات التي تحصل حسب تغير المؤشر في اسواق الاوراق المالية وتنعكس حالة السوق من خلال تغير مستوى اسعار اسهم المؤسسات التي يتم تداولها في السوق المالي والتي بدورها تغير مستوى المؤشرات من جراء استخدام البيانات المالية في عملية التحليل المالي التي تنتج نسبا وارقاما تبين مقدار التغير في تلك المؤشرات ويعكس المؤشر حالة السوق التي يهدف المؤشر الى قياسها .

#### 1- 1-2 مفهوم المؤشرات المالية

المؤشر المالي هو مقياس لحركة السوق الذي غالبا ما يتكون من اوراق مالية تعكس حالة السوق ، ففي حالة ارتفاع المؤشر يرتفع سوق راس المال وفي حالة انخفاض المؤشر ينخفض سوق راس المال ، كذلك تستخدم في تقييم اداء السوق ومعرفة اتجاهات الاداء فيها ومقارنتها مع غيرها من الاسواق .فضلا عن المعلومات التي توفرها هذه المؤشرات والتي تستخدم في قياس مدى تحقيق الاسواق لأهدافها(جبار ،2015: 11) والمؤشرات المالية ماهي الا محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين والربط بين المؤشرات والنسب المالية المختلفة التي تزود الاطراف المعنية بفهم افضل لوضع المؤسسة المالي ( عقل ،2009: 210) ولا تزال المؤشرات والنسب المالية تشكل القاعدة العريضة لتطوير التحليل المالي نحو الاساليب الاكثر تقدما الا ان الاساس هو صياغة



هذه النسب بأسلوب علمي مختصر بحيث تكون هناك امكانيه لتخفيض الوقت والجهد للوصول الى نتائج اكثر دقه بدلا من استخدام كل نسبة على حدة وتفسيرها بشكل منفرد مما يؤدي الى تداخل المعلومات والنتائج التي قد نصل اليها (الحيالي، 2004: 249) وعادة ما تكون للمؤشرات المالية قدرة تنبويه للحكم على قدرة المؤسسات على الاستمرار والبقاء ، وقد اثبتت الدراسات ان مؤشرات مالية او نسبة واحدة منفردة لا يمكن ان تعطي صورة واضحة ولا تستطيع الحكم على الوضع المالي بمعنى ان ايجاد العلاقات بين بنود القوائم المالية عن طريق استخراج النسب والمؤشرات المالية وبناء على نتائجها نستطيع تقييم وضع المؤسسة المالي وتحديد نقاط القوة والضعف ومعالجتها ( Gibson, 2010 :142 )

وعرفت المؤشرات المالية بانها علاقة بين بنود الميزانية لبعضها البعض او بين بندين او رقمين في القوائم المالية بقصد الكشف عن نقاط الضعف في الموقف المالي والاستفادة من نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف وتحويلها الى نقاط قوة (الهوري ، 1996: 363 ) كما عرفها هندي بانها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصيتين بالمركز المالي (هندي، 2003: 73) وعرفها الشديفات بانها المؤشرات التي تستخرج من القوائم والتقارير المالية ومعالجة الانحرافات والعمل على استمرارية الاداء المالي بالصورة الافضل والمتوازنة من خلال المقابلة بين هذه المؤشرات والمعدلات المعيارية (الشديفات، 2001: 97) اما الحيالي فقد عرف المؤشرات المالية بانها نسبة رقم من ارقام القوائم المالية الى رقم اخر من نفس القائمة المالية او من قائمة ثانية بحيث يكون احدهم مقاما والثاني بسطا ولأجل ان تقدم النسبة مدلول ذو معنى لا بد ان تكون ارقام مقام وبسط المعادلة ذات علاقة سببية (الحيالي، 1991: 24) غير ان رياض اضاف على هذه العلاقة بين البندين حتى تتمكن الادارة من السيطرة على سير تنفيذ الموازنات المالية من خلال استخراج هذه المؤشرات بصورة دورية حيث تسهل المعالجة في حال حدوث انحرافات سلبية (رياض ، 2000: 139)

ويرى الباحث من خلال ما ورد اعلاه بان المؤشرات المالية تعطي مدلولاً للعلاقة السببية بين المنسوب والمنسوب اليه بحيث تفسر العلاقة بين بنود القوائم المالية الواحدة او المختلفة من

خلال المؤشرات التي تضمن سلامة المركز المالي والكشف عن الانحرافات التي تحدث في الأنشطة التشغيلية لمعالجتها وبالتالي العمل على استمرارية الاداء المالي بصورة جيدة

## 2-1-2 مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي: لغة رد الشيء الى عناصره المكونة له ويراد به تقسيم الكل الى اجزائه ، اي فك وحدته والهدف من دراسة كل تفاصيله مادية كانت او معنوية وهو ايضا عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة او المشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية لاستخدامها في تقويم اداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات ( مطر ، 2006 : 3 ).

والتحليل المالي هو اسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والادوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمؤسسة وتحويلها الى معلومات يمكن الاستفادة منها والاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات بحيث يتم استخدامها في متابعة الخطط ومراقبتها وتقييمها وتحديد المشاكل وتحفيز الادارة على معالجتها(ابو دلبوح،2012: 21) ويعد الوسيلة التي تمكن الوسيلة التي تمكن رجال الاعمال والمستفيدين من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة المؤسسة المصدرة لتلك البيانات (جميل وسعيد ،2007: 111-131) ويلعب التحليل المالي دورا هاما وحيويا في توفير المعلومات المالية اللازمة لترشيد القرارات الاقتصادية للعديد من الاطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ولكي يكون للتحليل المالي دورا وفعالية وكفاءة فان المعلومات المالية التي يوفرها بالمصادقية والموضوعية الملائمة ( طاهر،2015: 9) وتفيد عملية التحليل المالي في التعرف على نمط التمويل خلال الفترة الماضية ومديونيتها ومستوى السيولة ، وقياس كفاءة استخدام الاموال داخل المنظمة وذلك من خلال تحليل المؤشرات المالية المختلفة (ابو ناعم، 1992 : 191 ) ويصف faridson وآخرون التحليل بانه مهارة ضرورية لعدة جهات تتضمن ادارة الاستثمار والادارة المالية والاقراض التجاري وادارة تمديد الائتمان وذلك باستخدام النسب المالية المحتسبة وفقا لمعايير دقيقة غير مرنة عن طريق المتابعة الصارمة والدقيقة للبيانات المالية للمؤسسات موضوع التحليل (3: faridson & avarez , 2002) ويعمل

التحليل المالي على تطبيق ادارات وتقنيات تحليلية للقوائم المالية والبيانات المختلفة بها وذلك بغرض الحصول على تقديرات واستنتاجات تكون مفيدة في تحليل قطاع الاعمال ( wildal. 4, 2004) ويعتبر التحليل المالي احد مجالات المعرفة المدنية والمتطورة ويعد دراسة معمقة وموسعة لجميع عناصر القوائم المالية المنشورة او بعضها ويعد اعادة التوزيع الملائم لها باستخدام الاساليب المتنوعة للتحليل حسب نوعية المؤسسة ،

ومن زاوية اخرى ينظر الى التحليل المالي مجموعة من الوسائل والطرق التحليلية التي تطبق على البيانات المالية لغرض الوصول الى القرار الافضل . ( الجرجاوي ، 2008 ، 23 ) اما (archer) عبر عنه بانه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والارقام المالية التاريخية المعروفة في القوائم المالية الى كم اقل من المعلومات واكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات (archer,1983: 59) ويمكن من خلال التحليل المالي معالجة تلك البيانات المتاحة لتقييم المشروع القائم او المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد ( Uncertainty ) (الشمري،2010: 54)

كما وعبر بعض المحاسبين عن التحليل المالي كونه وسيلة تضمن الاجراءات اللازمة لإعطاء صورة عن فاعلية انشطة المؤسسة وكذلك كفاءة تلك الانشطة في كل مقطع منها ثم طبيعة ومستوى الاموال التي حصلت عليها تلك المؤسسة وكيفية استغلالها وتوزيعها والعلاقات الحسابية المتبادلة مع المنشآت الاخرى ( الزبيدي ، 2010 ، 39 )

ويصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير واسس يهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية بهدف ايجاد الروابط فيما بينها بهدف معرفة العلاقة بين الايرادات والمصروفات لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية لوضع الحلول لها ( الشيخ ، 2008 ، 20 ) وتتوقف جودة التحليل المالي ودرجة الاعتماد عليه على نوع ومقدار المعلومات المتاحة ، فكلما تحسنت نوعية وكمية المعلومات كان التحليل اكثر ثقة ويتوقف ايضا على المام المحلل بعلم المحاسبة والاقتصاد والادارة والظروف المحيطة بالمؤسسة وبادارتها ( سليمان ، 2005 ، 208 )

ولقد اصبح التحليل بالنسب المالية تقنية شائعة لقياس الاداء في مختلف المجالات وتوفر تلك النسب تقييما للمركز المالي للمنشأة فيما يتعلق بصناعتها او نظيرتها وذلك لان اساس المقارنة بين عنصرين او اكثر هي النسب المالية، وعلى الرغم من ان عملية حساب تلك النسب بسيطة ولكن في بعض الاحيان يؤدي الى ارباك محتمل في استخدامه العملي وهنا لا بد من مساعدة المحللين على تنظيم افضل لعملية التحليل للوضع المالي اي ان تتم عملية التحليل بطريقة منهجية ومدروسة ليتمكن المستخدمون على فهم الموقف المالي للشركة دون فقدان اي معلومات هامة عن المؤسسة (Wolitzer & Muresan ,2004:1)

ويستخدم التحليل المالي بالنسب لدراسة الوضع المالي ويحكم على المؤسسة وفقا لنتائج اعمالها وبالتالي يصبح اداة التقييم الاداء المالي لها محققا اهدافها في تحديد نقاط القوة والضعف ويقدم الحلول من خلال توفير الخطط المناسبة (Alrafadi & Mazila,2011: 618-622) وكذلك للرقابة على اداء المؤسسة وتحسين العمليات الرئيسية لها (Gibson, 2001: 150)

ولقد اجرت كادرينا دراسة حول تقييم المؤشرات المالية وغير المالية لعملية التحليل فوجدت حضورا في بعض المؤشرات وليس كلها بسبب عدم وجود منهجية موحدة في تصنيف وقياس وتقييم هذه المؤشرات لأسباب تتعلق بالتطبيق العلمي للمؤشرات والتي يمكن حصرها في ادناه: (Kotane and Irina2012 :218)

- ❖ جودة التقارير المالية التي يتم على اساسها حساب المؤشرات المالية
- ❖ عدم وجود قاعدة بيانات كافية وموضوعية تقييم بشكل موضوعي للمركز المالي للمنشأة
- ❖ مشكلة تفسير المعلومات المالية وفقا لاستراتيجية واهداف تطور المؤسسات والتي لا يولي الكثير من رجال الاعمال اهتماما كبيرا بتقييم اداء الاعمال
- ❖ مشكلة تحديث المعلومات لمؤشرات المؤسسات المتناظرة .

ويرى الحيالي ان التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها واثارة الاسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الاسباب التي ادت الى

ظهور هذه البيانات بالكميات التي ظهرت عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع في اظهارها ( الحياي ، 2007 ، 20 )

كما يرى بعض المختصون ان التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات حيث ان مدخلات هذا النظام تتمثل بالمعلومات المحاسبية ( القوائم المالية ) ومعلومات غير محاسبية كأسعار الاسهم والتضخم والنمو بينما عمليات هذا النظام تتمثل باستخدام اساليب التحليل المالي المختلفة في حين ان مخرجاته هي المعلومات التي يقدمها التحليل المالي من نسب ومؤشرات واشكال بيانية والتغذية العكسية تتمثل بالتحقيق من صحة هذه المخرجات ( السالم ، 2005 : 34 )

ويتم استخدام المؤشرات المالية في التحليل في الحصول على معلومات اضافية ومعرفة الوضع المالي للمنظمة لإيجاد القرارات فيما يخلق الظروف المناسبة لتحسين اداء المؤسسة والتي يمكن تقييم نتائجها من خلال تلك المؤشرات (Kotane & Irina ,2012 :216-224)

### 2-1-3 تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بانه علم له قواعد ومعايير واسس ويهتم بجمع المعلومات الخاصة بالمؤسسة وبعد اجراء التصنيف اللازم لها تخضع الى دراسة تفصيلية دقيقة ثم ايجاد الرابط والعلاقة فيما بينها (كوكش، 2012: 19) كما يعرف التحليل المالي بانه دليل يعكس علاقة عنصرين ماليين مع بعضهما (Sharon,1993:4) وانه الاستخدام المنتظم للنسب الغرض منه تفسير القوائم المالية لتحديد نقاط القوة والضعف في المنظمة وادائها في الفترة السابقة ووضعها الحالي (Khan & Jain ,1995: 57) (مريان، 2010: 31) وعرف (Foster,1986:58) بانه دراسة بين مجموعة عناصر القوائم المالية في فترة معينة او لفترات زمنية متصلة ، اما (Baruch,1994:4) فعرفه على انه عملية اجرائية لنظام المعلومات المحاسبي يهدف الى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات مالية اخرى وغير مالية عن سوق الاوراق المالية والاقتصاد الكلي وذلك لمساعدة المستفيدين منها على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والمالية اما (Bernstin,1993:27) فذهب بالتحليل المالي بانه عبارة عن اجراءات تهدف الى تقييم

المركز المالي الحالي والسابق للمنشأة سعياً لتحقيق أفضل التوقعات حول أداء وظروف المؤسسة مستقبلاً.

وأشار السامرائي بتعريفه للتحليل المالي هو قيام المؤسسة بالبحث والتحري بين بنود القوائم المالية وتفسير اسباب نشوء هذه العلاقات واستخدامه في تقييم أداء المؤسسة (عثمان، 2013: 143) (السامرائي، 2012: 61)

بينما عرفه (Johan) بأنه استخدام القوائم المالية لتحليل الاداء والوضع المالي للمنشأة والتنبؤ بالأداء الحالي والمستقبلي (Johan & Subramanyam, 2007: 12) وأنه عملية تشخيص المعلومات الموجودة في البيانات المالية للحكم على المؤسسة بالقوة والضعف فيما يتعلق بالربحية والمركز المالي (Sarngadharan & Kumar, 2011: 161)

وأخيراً عرف Thomas التحليل المالي باستخدام النسب القيمة العددية التي تم انشاؤها من قيمتين أو أكثر المستخرجة من القوائم المالية على شكل نسب مالية تصلح كمقياس كمي على شكل نسبة مئوية أو متعددة أو نسبة الهدف منها تقييم الاداء المالي والتشغيلي والقدرة التنافسية للمنشأة (Thomas, 2016: 13-26)

ويرى الباحث من خلال التعاريف السابقة بان التحليل المالي عملية يتم من خلالها اكتشاف الارتباطات فيما بين الاحداث المالية وواجه علاقة تلك الارتباطات أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة بالشكل الذي يساهم في تحديد اهمية الانشطة التشغيلية والمالية للمصرف وخواصها وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية وغيرها كي يتم استخدامها في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات وكشف نقاط القوة والعمل على ادامتها واستمراريتها ومعالجة نقاط الضعف من خلال تلك المؤشرات.

## 2-1-4 اهمية التحليل المالي

للتحليل المالي اهمية بالغة في تكوين الرؤيا الصادقة عن موقف الشركة مالياً والوقوف على مدى استمراريتها في التنافس من عدمه وعليه يمكن تلخيص اوجه الاهمية وفق الاتي:

❖ يعد التحليل اهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد وتقييم البدائل الاستراتيجية المتخلفة وذلك يمكن الادارة في استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات التي تواجهها وبذلك تأثير مباشر في خيار المؤسسة الاستراتيجية ( الزبيدي ،2013: 115 )

❖ يعتبر احدى مهمات المدير المالي في المنشآت المختلفة تساعد في اداء مهامه بشكل مثالي ( كوكش ، 2015 : 20 )

❖ التحليل المالي اداة من ادوات التخطيط والرقابة الفعالة .

❖ يساعد التحليل المالي في توقع مستقبل المنشآت من حيث معرفة مؤشرات نتائج الاعمال المتعلقة بها من ربح وخسارة وبالتالي معرفة الاجراءات المناسبة وانقاذها من خسائر محتملة ( الحيايالي ، 2007: 22)

❖ يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة ، سواء كانت تجارية او صناعية او خدمية او غيرها وبالتالي يمد متخذي القرار في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة ( كوكش ، 2012 : 20 )

❖ يمكن استعماله في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الاداء(العارضي ،2013 ، 55)

❖ يساعد التحليل المالي في تقييم المؤسسات المختلفة تقييما شاملا يمكن من خلاله الحكم عليها ، وبالتالي معرفة ما اذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية ام انها متعثرة وسيتم تصفيتها او تعديل نشاطها الذي تمارسه او غير ذلك ( كوكش ، 2012 : 21 )

وختاما يمكن القول ان في ظل التوجه الى الاساليب العلمية في المجالات الادارية والمالية ، تزداد اهمية التحليل المالي ، وكلما كان التوجه متقدما نحو هذه الاساليب فانه بالتبعية سيتم التحول من أساليب التقليدية في التحليل المالي الى الاساليب العلمية الرياضية الاكثر تقدما

## 2-1-5 اهداف التحليل المالي

ان الغرض الرئيسي للتحليل المالي يتمثل تقويم اداء المؤسسة من نقاط مختلفة تتسجم واهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة الوحدة الاقتصادية

وضعفها من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي وتكون عوناً في ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ( محمد وآخرون ، 2008 : 22 )

وبشكل عام فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الغايات التالية :-

- ❖ التعرف على حقيقة الوضع المالي للمنظمة
- ❖ الحكم على مدى كفاءة الإدارة (الشواور ، 2013 : 247 )
- ❖ إقامة مؤشرات عامة لقياس درجة نمو المنظمة والكشف عن مواطن القوة والضعف فيها ويقدم الحلول من خلال توفير الخطط المناسبة
- ❖ تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها بالمدى القصير والطويل وتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار ( محمد وآخرون ، 2008 : 22 )
- ❖ وضع الخطط المستقبلية واحكام الرقابة الداخلية
- ❖ التعرف على نقاط الضعف في المؤسسة واقتراح الحلول والتوصيات ( خنفر ومطارنة ، 2006 : 72 )
- ❖ ينطوي التحليل المالي على مقارنة اداء المؤسسة مع اداء المؤسسات الاخرى في نفس الصناعة وتقييم اتجاهات المركز المالي للشركة على مر الوقت ( Florenz & Ramon 2012:173-190 )
- ❖ الحكم على كفاءة المنشآت من خلال استغلال موجوداتها (saleem,1999: 16)

## 2-1-6 فوائد التحليل المالي

النسب المالية هي تقنية هامة وثابتة للتحليل المالي وفيما يلي فوائد التحليل المالي بالنسب المالية

(Lermack, 2003 :19-22)

- ❖ يستخدم لتقييم الاداء ووضع معايير للأداء
- ❖ تستخدم للتركيز على المجالات التي تحتاج تحسين او التركيز على المجالات التي توفر الامكانيات المستقبلية الواعدة



❖ انما تمكن الاطراف الخارجية من تقييم الجدارة الائتمانية والنوعية للمنظمة

## 2-1-7 شروط التحليل المالي

ينبغي ان تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجيا ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار ومن هذه الشروط ( الصياح والعامري ، 2006: 50 )

❖ المرونة : قابلية للتغير بين فترة واخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغير الحاصلة خلال الفترة  
❖ الشمولية : ان يكون التحليل المالي شاملا لأنشطة المؤسسة بحيث تظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة ولا يمنع ان يكون التحليل جزئيا اذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين

❖ التنبؤ : يتركز التحليل المالي على التنبؤ في المستقبل وليس على اساس دراسة الظروف التاريخية للمنشأة ويكون التنبؤ اما قصير الاجل او طويل الاجل مثل اعداد خطة تحويل للسنوات القادمة ودراستها او التوقعات للتدفقات النقدية للفترة القادمة وحول الارباح التي يمكن الحصول عليها

❖ السرعة : ان يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الانجاز لكي لا يجعل من البيانات والمعلومات متقدمة من ناحية الوقت .

❖ الاقتصاد : ان يكون اقتصاديا من ناحية التكلفة وكذلك الجهد والوقت

❖ الاداء : ان يكون الاداء المستخدم في التحليل المالي ذو فعالية وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل الى نتائج فعلية وحقيقية

## 2-1-8 مقومات التحليل المالي

لنجاح عملية التحليل المالي في تحقيق اهدافها لابد من وجود مجموعة من المقومات والمبادئ التي تشكل ركائز اساسية لابد من مراعاتها ويمكن حصر المقومات الاساسية للتحليل المالي فيما يلي (مطر ، 2003 : 4 ) ( الشيخ ، 2008 : 9)

❖ ان يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا يتناسب مع اهداف عملية التحليل يستخدم اساليب وادوات تجمع وبقدر متوازن بي سمتي الموضوعية و الملائمة للأهداف التي يسعى اليها

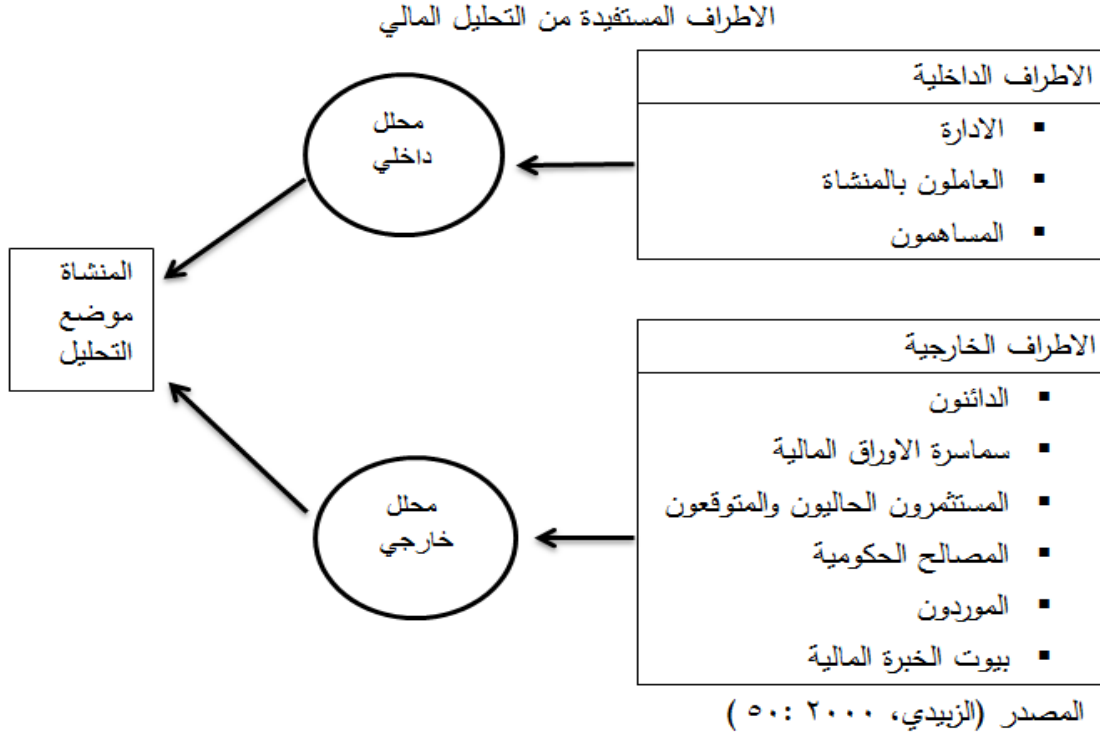
❖ ان مصادر المعلومات التي يستفيد منها المحلل المالي معلوماته يجب ان تتصف بقدر معقول من المصداقية.

❖ تحديد المؤشرات المناسبة للوصول الى افضل النتائج الممكنة وبأسرع وقت ممكن ( المومني ، 2011 : 24 )

❖ يتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة بالإضافة الى ذلك لابد ان يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية وقادر على تفسير النتائج التي يتوصل اليها لاستقرار المستقبل .

**9-1-2 الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:** هناك عدة اطراف تستفيد من عملية التحليل المالي والشكل (1-2) يوضح الاطراف المستفيدة من التحليل المالي

## الشكل (1-2)



### 10-1-2 انواع التحليل المالي في المصارف التجارية

هناك انواع عديدة من التحليل المالي ناتجة عن طريق التويب التي يستخدمها المحلل او المختص والاسس التي يعتمدها في التحليل بدراسة القوائم المالية والكشوفات الاخرى بعد ان يتم تحديد الهدف الرئيسي لعملية التحليل وتتنوع انواع التحليل المالي حسب الاتجاه الذي ينظر منها الى التحليل وبهذا يمكن تصنيف الانواع كالاتي ( الخيالي ، 2004 ، 28 )

#### 1-10-1-2 من حيث الجهة القائمة بالتحليل المالي

تعددت الاطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي كما تنتوع استخداماتهم لتلك المعلومات وفقا لنتوع علاقاتهم من جهة وتتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة اخرى (مطر، 2003، 5) ويمكن تصنيف التحليل المالي الى تحليل داخلي وخارجي :

❖ التحليل الداخلي : وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية من داخل المصرف المراد اجراء تحليل له وغالبا ما يهدف التحليل الى تقويم نشاط المصرف سواء المقارنة مع المخطط الموضوعي او مع المصارف الاخرى وتحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للنشاط الاستثماري (ابو زيد ، 2009 : 34- 35 )

❖ التحليل الخارجي : وهو التحليل الذي تقوم بإجراءاته جهات من خارج المصرف ويرتبط هذا التحليل بجهات المستفيدة من التحليل المالي سواء كان مستثمرين او مقرضين او غير ذلك ويتم التحليل بناء على ما يحصل عليه المحلل من معلومات وبيانات للمصرف محل التحليل ( ابو زيد ، 2009 ، 36 )

## 2-10-1-2 من حيث الهدف من التحليل المالي

يتنوع التحليل المالي من حيث الهدف وفق المعلومات التي تهتم بها الجهات المستفيدة والتي ترغب في الحصول على تلك المعلومات

❖ التحليل الائتماني : هذا التحليل يقوم به المقرضون من اجل معرفة الاخطار التي سوف يتعرضون لها في حالة عدم مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد ، ومن هنا يعتبر التحليل المالي اطار مناسب وفعال للتعرف على المخاطر المالية بصورة علمية ( Wild& et. al.,2001: 7 ) ( عقل ، 2006 ، 233 )

❖ التحليل الاستثماري : يعتبر هذا التحليل من افصل التطبيقات العملية للتحليل المالي والمستعملة في مجال تقييم الاستثمار في اسهم المؤسسات واسناد القرض ولهذا الامر اهمية بالغة لجهود المستثمرين من افراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها ومقدارها التي تتحقق من جراء استثمار اموالها الفائضة في مجالات استثمارية مختلفة وتحديد حجم المخاطر التي ترافق تلك الاستثمارات ، ومدى تأثيرها على السيولة والربحية ( الشواورة، 2013: 242 ) ( Wild& et. al.,2001: 7 )

❖ تحليل الاداء : هذا النوع من التحليل مهم جدا ولمعظم الاطراف مثل ( الادارة ، المقرضون ، المستثمرون وغيرهم ) ولكي تتم عملية الرقابة وتقويم اداء المصارف التجارية لابد من الاعتماد

على تقويم رغبتها وكفاءتها في ادارة موجوداتها والتوازن المالي واتجاهات النمو وهذا لا يتم لا باستخدام اساليب التحليل المالي حيث يعتبر هذا التحليل من الادوات المثالية لتحقيق اهدافها (الجزراوي وعبدالله ، 2011 : 380-387 )

❖ التخطيط : تعد عملية التخطيط امر ضروري للمصرف وذلك بسبب التعقيدات التي تشهدها الاسواق المالية وتشمل عملية التخطيط بوضع تصور عن اداء المصرف وذلك بالاسترشاد عن الاداء السابق له وهنا تؤدي ادوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية يسبقها من حيث تقييم الاداء السابق وتقدير الاداء المتوقع (رحمو واخرون ، 2010 : 17 )

## 2-1-11 مراحل التحليل المالي :-

تستوجب عملية التحليل المالي ثلاث مراحل اساسية وهي ( خنفر والمطارنة ، 2011 : 76 )

- 1- مرحلة الاعداد والتحضير : ومن خلالها يقوم المحلل بثلاث خطوات وهي :
  - أ- الهدف من التحليل حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة كتحديد اسلوب التحليل والمعلومات الواجب جمعها وتختلف الاهداف حسب الفئات المستفيدة
  - ب- مدى التحليل ونطاقه من حيث المنشآت التي سوف تقوم بتحليلها والفترة الزمنية هل هي قصيرة ام طويلة الاجل ( عبيسي ، 2014 : 31 )
- 2- مرحلة التحليل : وتتكون هذه المرحلة من عدة خطوات حيث يلجأ من خلالها المحلل الى المعلومات والبيانات المتوفرة لمعالجتها بما يخدم عملية التحليل
  - أ- تبويب وتصنيف المعلومات كي تساعد المحلل المالي في الوصول الى نتائج نظيفة تحقق الغرض منها زمن ثم عملية المقارنة عندما تكون هناك اكثر من فترة مالية .
  - ب- اختيار الاداة الملائمة لعملية التحليل.
  - ج- تحديد الانحرافات ومعرفة اسبابها ثم وضع الحلول المناسبة لمعالجتها او الحد منها (عثمان ، 2013 : 150)

3- كتابة التقرير : وهذه المرحلة النهائية حيث تتم كتابة الاستنتاجات التي توصل اليها المحلل والتوصيات اللازمة وتعتبر هذه المرحلة مكملة للمرحلة السابقة ويحاول المحلل في كتابة التقرير

الوضوح والبساطة في عرض الحقائق يمكن للقارئ فهمها والعمل بما يتطلب تحقيق الاهداف  
المرجوة من التحليل (خنفر والمطارنة، 2011: 76)

## 2-1-12 اساليب التحليل المالي

تتعدد الاساليب المستخدمة في التحليل المالي وعلى المحلل ان يختار الاداة او الاسلوب  
الاكثر ملائمة للأهداف التي يحتاج اليها التحليل ويمكن تقسيمها الى ما يلي :

❖ التحليل العمودي : من خلال هذا الاسلوب تتم دراسة العلاقات بين بنود القوائم المالية نفسها  
وبصورة مستقلة ولنفس الفترة المالية . وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية الى  
اجمالي القائمة نفسها ويمكن مقارنة الجزئيات في القائمة الواحدة مع بعضها وذلك حسب الهدف من  
التحليل ومن فوائد هذا التحليل تحديد الاهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم ( Gibson, 2010: 460-477 )  
وينقسم التحليل العمودي الى التحليل في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة  
التدفقات النقدية ( Revsine et al ., 2005: 218-224 )

❖ التحليل الافقي : يقصد بالتحليل الافقي مقارنة الارقام الواردة في القوائم المالية لعدة فترات  
محاسبية متتالية حيث يساعد هذا التحليل في تمديد المجالات التي يحدث فيها اختلاف بمعنى تتم  
المقارنة بين البنود المختلفة لسنوات مختلفة ويسمى تحليل الاتجاه وتحليل السلاسل الزمنية وبناء  
على هذا الاسلوب تكون هناك سنة اساس تساعد في هذا التحليل وبالتالي المقارنة مع المؤسسات  
الاخرى ( لطي ، 2006 : 320-321 ) ويمكن تقسيم التحليل الافقي الى التحليل الافقي لقائمة  
الدخل والميزانية العمومية وقائمة التدفق النقدي ( Revsine et al, 2005, 213-224 )

❖ التحليل بالنسب المالية : يعتبر هذا الاسلوب الاكثر استخداما والاكثر قدرة على تغيير العلاقات بين  
بنود القوائم المالية ( petty, 1993: 403 )

## 2-1-13 معايير التحليل المالي

ان احتساب النسب المالية بمفردها واي مقياس من مقاييس الاداء بمفرده سيترك المحلل  
مؤشرات ذات قيمة محددة مالم يكن هناك معيار لقياس النتائج ومقارنتها بها لاجل الحكم على مدى

مناسبتها . ويمكن القول ان اختيار المعيار المناسب لا يقل اهمية عن اختيار النسبة نفسها (عقل ،2011 : 242 )

**وهناك عدة معايير مستخدمة في هذا المجال اهمها**

❖ **المعايير المطلقة :** وهي تلك المجموعة من النسب والمعدلات التي اصبح متعارفا استعمالها في حقل التحليل المالي وذلك على الرغم من الاختلافات في نوع المؤسسة وعمرها ولصناعة ووقت التحليل المالي واغراض المحلل ( الشواورة ،2013 : 251 )

❖ **المعيار التاريخي :** ويقوم على اساس الاداء المالي للمنشأة عبر الزمن وعلى اساس الاتجاهات التي اتخذها اداء المؤسسة في الماضي كأداة مهمة لقياس اداءها الحالي والمستقبلي ( عثمان ، 2013 : 148 )

❖ **معيار الصناعة :** وهو اكثر استخداما وهو معيار مستخرج من معدل النسب لعدد من المنشآت التي تنتمي لصناعة واحدة ويفيد في تحديد المركز التنافسي للمنشأة في السوق الا انه يواجه مشاكل عديدة منها صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات وصعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة الى جانب وجود اختلافات في الظروف التاريخية والجغرافية والمستوى التكنولوجي وخط الانتاج والايدي العاملة واختلاف شروط الائتمان المقدمة والمتوجه ( سليمان ،2005 : 211 )

❖ **المعيار المخطط :** يستخدم هذا المعيار من قبل ادارة المؤسسة ويقوم هذا المعيار على اساس وضع اهداف لأنشطة معينة ومقارنة ما كان متوقع من المؤسسة تحقيقه طبقا للتقديرات المعدة مع ما حققته فعلا وذلك خلال فترة محدودة من الزمن ( كراجة واخرون ، 2006 : 162)

## **2-1-14 حدود التقييم باستخدام النسب المالية**

يمكن تلخيص حدود استخدامات النسب المالية بالنقاط التالية ( Jane et al ,2006 : 4 )

- ❖ **تقل اهمية النسب المالية بشكل كبير عندما تحقق المنظمة خسائر**
- ❖ **ليس هناك نسبة او نسب هامة لكل المنظمات والمهم هو الفائدة التي تقدمها النسب لإدارة المنظمة**

- ❖ تقدم النسب المالية مؤشرات تتعلق بالأداء المالي للمنظمة وبالرغم من اهميتها لكن هناك عوامل اخرى لا توفرها القوائم المالية كرضا العميل والتعلم والنمو في المنظمة
- ❖ لا تقوم جميع المنشآت باستخدام اساليب محاسبة موحدة وبالتالي يعكس هذا فرقا في المؤشرات المالية المستخرجة من قوائم هذه المؤسسات
- ❖ لا تقدم النسب المالية عندما تحسب لسنوات متتالية ما يفيد في حال تغير قيمة العملة او حدوث تغيير في معدلات التضخم

## 2-1-15 القيود المفروضة على التحليل بالنسب المالية (Lermack, 2003 :19-22)

- ❖ عدم وجود نظرية حول ما ينبغي ان يكون الرقم الصحيح المختلف النسب .
- ❖ قد لا تكون النسب قابلة للمقارنة بدقة بين المؤسسات المختلفة بسبب مجموعة من العوامل مثل الممارسات المحاسبية المختلفة .
- ❖ تستند النسب الى البيانات المالية التي تعكس الماضي فقط وليست مؤشر على المستقبل .
- ❖ توفر البيانات المالية معلومات تعكس الماضي فقط وليست مؤشر على المستقبل .
- ❖ البيانات المالية لا تشمل جميع البنود .
- ❖ المعايير والممارسات المحاسبية تختلف من بلد الى اخر وهو يعوق المقارنات المالية العالمية
- ❖ عملية اتخاذ القرارات هي عملية ديناميكية في بيئة متغيرة باستمرار في حين ان تحليل النسب ثابت لأنه يستند الى البيانات التاريخية .
- ❖ الروابط بين النسب المختلفة ليست واضحة على الدوام.

## 2-1-16 تحليل المؤشرات ( النسب ) المالية

تعتبر النسب المالية من اكثر اساليب التحليل المالي اهمية استخداما وهي اداة مهمة جدا لإظهار المركز المالي والائتماني والتنافس للمنشأة بشكل اساسي على تحليل الارقام الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الوحدات الاقتصادية .

وقد اكتسبت النسب المالية اهمية متزايدة بعد ان اصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في محلات التنبؤ بحالات الفشل المالي ( مطر، 2010 : 31) وان تحليل



النسب يعبر عن العلاقة بين العناصر المحددة لبيانات القوائم المالية والنسبة تعبر عن العلاقة الرياضية بين عدد واخر (Kieso ,et al. 2012: 833) كما انها تساعد المحلل المالي في التغلب على مشكلة الحجم ( العليمات، 2005: 28)

ان الاستخدام الواسع للنسب المالية في التحليل المالي هو استجابة لكمية البيانات الواردة لمجموعة من البيانات التي تصدرها القوائم المالية وفي ظل الكم الهائل من تلك البيانات هناك مشكلة في كيفية المقارنة بين المنشآت ذات الاحجام المختلفة ولهذا فلا بد من استخدام النسب المالية بشكل فردي او مجموعات لمقارنة اداء المنشآت فيما بينها او مع المعايير الصناعية وفي اغلب الحالات تعتمد نتائج التحليل على مهارات المحلل المالي: Pahor and Mramor, 2001 (1-12) وباستخدام هذه النسب المالية يتم تحويل تلك البيانات الى اسلوب يسهل عملية المقارنة وبالتالي تفسير اهمية هذه البيانات ومن ثم يمكن من المقارنة بين المؤسسات المختلفة الحجم (Regan , 2005 : 194 )

وبشكل عام يتم تحديد مدى وعمق تحليل البيانات المالية وفقا لمتطلبات مستخدميها هذا من جانب ومن جانب اخر فالمحلل المالي يتخذ قرارا بشأن الاستثمار في شركة ما على اساس تحسن الاداء المستقبلي لها وتتطوي هذه التقنية على عدد من المؤشرات النسب المالية التي تحاول التعبير عن العلاقات القائمة بين المتغيرات المالية الرئيسية التي تظهر بشكل رئيسي في البيانات المالية المنشورة (Thomas , 2016: 21)

ويرى (Bernstein,1993:38) ان النسب المالية هي ادوات تزود المحلل المالي في معظم الحالات بأعراض او مفاتيح الحل للأوضاع القائمة ، وان النسب المالية اذا فسرت جيدا فأنها من الممكن تشير ايضا الى الجوانب التي تتطلب اكثر استقصاء وتفسيرا . كما ان تحليل النسب يبين العلاقات واسس المقارنة والتي تكشف الظروف والاتجاهات التي لا يمكن اكتشافها عن طريق فحص المكونات الفردية للنسبة .

بينما يرى (Wild et al., 2004 : 30-31) أن النسب المالية هي ادوات تزود مستخدميها بمشاهدات اولية للأوضاع القائمة، وبالتالي تعبر النسب المالية احدى نقاط البدء للتحليل وليس النهاية ، وأن النسب المفسرة بشكل جيد تكشف عن جوانب تتطلب اكثر استقصاء ، كما ان النسب المالية تكون اكثر فائدة عندما يتم توجيهها للمستقبل مما يعني تعديل العوامل التي تؤثر على النسب تبعاً للاتجاهات المستقبلية المحتملة وبالتالي فان الفائدة من النسب المالية تعتمد على المهارة في تطبيقها وتفسيرها وهذا يعتبر من اكثر الامور تحدياً فيما يتعلق بالنسب المالية.

وللاستفادة من النسب المالية ينبغي حساب النسب المالية ومقارنتها لسنوات عدة وهذا يسمح للمحلل التقييم بتحديد الاتجاهات في ظل السياقات المعمول بها ويمكن مقارنة هذه النسب مع شركات اخرى محددة او المتوسطات الصناعية خلال نفس الفترة الزمنية (Plantus, 2012 :3) وتعرف النسب المالية بانها "دليل يعكس علاقة عنصرين ماليين مع بعضهما" (Sharon,1993 :4) ومما سبق يجب ان تفسر النسب المالية بشكل جيد كي نستطيع الحكم عليها ، وعلى الرغم من سهولة احتسابها إلا أن تفسيرها يعتبر اكثر صعوبة ويحتاج الى مهارة مالية عالية . وبعد احتساب النسب المالية وتفسيرها ، فانه يجب مقارنتها مع كل من (Gibson, 2007: 166)

❖ نسب السنوات السابقة

❖ نسب المنافسين

❖ معدل السوق

❖ معايير محددة مسبقاً.

وتعد النسب المالية من المؤشرات الاكثر شيوعاً والتي يمكن الاستفادة منها في تقييم اداء المؤسسة وتساعد المؤشرات المالية المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المستقبلية والتنبؤ بالوضع المالي وقدرة تلك المؤسسة على تحقيق ارباح مستقبلية او المحافظة على الارباح الحالية ، وعلى الرغم من وجود انواع مختلفة من النسب المالية الا ان التركيز سيكون على مؤشرات معينة. (الشيخ، 2008: 45) (Gitman, 2003 :2) (scat & Brigham ,2000:65) وهناك قدر هائل من المعلومات التي يمكن تحقيقها من خلال تحليل البيانات المالية وعند تحليل هذه البيانات المالية للشركات يمكن

استخدام عدد كبير من النسب المالية وتقسم هذه النسب الى عدة مجموعات فكل مجموعة تدرس ظاهرة معينة اعتمادا على الغرض المقصود من التحليل المالي وتتنقسم النسب المالية الى خمس فئات وتمثل هذه الفئات مقاييس السيولة والربحية والمديونية والنشاط والتقييم ( : Thomas , 2016

(13- 26

## المبحث الثاني

### 2-2 الكفاءة المصرفية المفاهيم وطرق القياس

تعد الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية التي تم استخدامها في العديد من المجالات المختلفة إذ أن لها أهمية و دور كبير على مستوى القطاع العام و الخاص و على العديد من المنشآت والمنظمات و من أمثلتها القطاع المصرفي والتي يطلق عليها الكفاءة المصرفية التي تعتبر من المؤشرات التي تدل على نجاح أو فشل هذه المؤسسات و التي يمكن من خلالها تقييم أدائها.

إذ أن كفاءة أداء المصرف يمكن التعبير عنها بمدى إمكانية هذا الأخير في إيجاد التوازن والتوافق ما بين غايته في تحقيق الربحية والقيود المفروضة عليه والمتمثلة في الاحتفاظ بالسيولة اللازمة وتقليل المخاطر و التكاليف وتحقيق الأمان

### 2-2-1 الاطار المفاهيمي للكفاءة المصرفية

اتجه العمل المصرفي واتسع نطاق التنافس ليشمل السوق المصرفية العالمية لذلك فقد أصبحت المصارف في مواجهة حقيقية مع مصارف عملاقة وهو ما دعا إلى ضرورة تطوير كفاءتها وإنتاجيتها، إذ تؤدي المصارف دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول ولاسيما تلك التي تنتهج سياسات الاقتصاد المفتوح، وبلا شك فإن كفاءة المؤسسات المصرفية من ضمن أهم المتطلبات للنمو الاقتصادي ونظراً للتغير السريع الذي يواجه المؤسسات المصرفية التي تُعدّ من أكثر المؤسسات تعقيداً فإنها وقعت تحت ضغوط تنافسية على المستويين المحلي والعالمي وكرد فعل على هذه الضغوطات فإنها تسعى لإيجاد حلول بديلة لتخفيض تكاليف تقديم خدماتها من خلال تفعيل كفاءتها الإنتاجية والاستفادة من الإنتاج الكمي والكيفي لهذه الخدمات وعليه يكون ذا جدوى تناول مفهوم الكفاءة المصرفية وأنواعها ونماذج قياسها لتحديد المصارف الكفوة باعتبارها مصارف مرجعية تكون نموذجاً تقتدي به المصارف الأخرى والمصارف غير الكفوة لتحديد أسباب عدم كفاءتها ومعالجتها ان تحديد الكفاءة وتقييمها باعتبارهما مبدئين متصلين هما جزء من الاستراتيجيات والتخطيط الذي يقوم به اي مصرف لأنه من خلالهما يتم توفير المعلومات اللازمة للإدارة الناجحة لمراجعة تقدم النشاط الحالي لتحديد وتخصيص أوجه القصور بشكل صحيح

وتحسين العمليات لتحقيق افضل الانجازات ويعتبر رصد الكفاءة اداة لا تقدر بثمن لإدارة صحيحة  
وضرورية لتقييمها ( Varesi,2015: 261 )

وتعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الكفاءة ضمن الجانب الاقتصادي إلا أن مفهومها تاريخيا  
يرجع إلى الاقتصادي الايطالي فيلريدو باريتو الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف  
"بأمثلية باريتو " وحسب باريتو فإن " أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو  
تخصيص غير كفاء و أي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة (بن ساحة:  
2011: 134)

ويطلق مصطلح أمثلية باريتو على حالة الكفاءة الاقتصادية التي تحدث عندما لا  
يمكن زيادة منفعة مستهلك أو طرف مستفيد أو سلعة ما إلا عن طريق الإضرار بأحد المستهلكين  
أو إحدى السلع أو أكثر و ذلك ضمن تركيبة من الموارد الثابتة وعدد غير متغير من الأطراف  
المستفيدة وهي تختلف عن حالة أفضلية باريتو إذ أن حالة الأمثلية لا تتحقق إلا عند استفاد كافة  
التفضيلات (Nejad,2012:2451) ويتعلق مفهوم الكفاءة بدرجة استخدام الموارد المتاحة مثل  
الافراد والاموال والالات وهو بذلك يرتبط بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات  
فالمشروع الذي يستخدم اقل الموارد لأداء العمل هو مشروع كفاء والمشروع الذي يستخدم موارده  
ويستنزف اكثر مما يجب في عمله فهو غير كفاء(القضاة ، 2004 : 27). وتتمتع الكفاءة بأهمية  
بالغة باعتبارها سلاحا تنافسيا يدعم المؤسسات الإنتاجية والخدمية كونها ترقى بالنشاط الاقتصادي  
والمالي إلى مستويات عالية وخصوصا في ظل التراكم التكنولوجي والمعرفي من خلال مساهمتها  
في تطور الأنشطة وصولا إلى مستوى التميز والريادة سواء في إنتاج السلع أو الخدمات. وبشكل  
عام تعبر الكفاءة عن الاستخدام الأمثل للموارد وبمعنى آخر تعبر عن قدرة المنظمة على الحصول  
على أكبر قدر من الإنتاج باستخدام المقادير المتاحة من المدخلات لتحقيق استغلال الموارد  
استغلالا صحيحا لتحقيق أهدافها وتحسب الكفاءة بقسمة المخرجات الفعلية على المدخلات  
الفعلية (Nejad,2012:2451-2455) والكفاءة المصرفية هي قدرة المصرف على استخدام موارده  
(المدخلات) بأقصى(أعلى) درجات الكفاءة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الخدمات المصرفية

(المخرجات)، ويمكن القول ان الكفاءة تشير الى العلاقة بين الموارد والنتائج وترتبط بمسألة ما هو مقدار المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات او الهدف المنشود(صايل، 2017: 29).

واتخذ مفهوم الكفاءة ابعادا اخرى بالإضافة للاستخدام الامثل للموارد اهمها حجم القطاع المصرفي وهيكل الوحدات الاقتصادية والجهاز المصرفي ككل وكفاءة الاداء المصرفي ، كما استخدم مفهوم الكفاءة الاقتصادية وتطبيقها على المصارف من خلال قياس الكفاءة لمصرف او عدة مصارف الا ان الاتجاهات الحديثة تحاول دراسة الكفاءة الاقتصادية للمصارف في ظل مفهوم واسع وشامل يرتبط بالأهداف المركزية للاقتصاد المحلي وذلك بتحديد دور المصارف في الاقتصاد ومساهمتها في التنمية الاقتصادية (الجميل، 1989: 75-108). وتحقق الكفاءة اعلى مستويات الانتاج لمستوى مقبول من التكنولوجيا والموارد المتوفرة (Dodge, 2005 : 318) والكفاءة بمفهومها الدقيق دراسة العلاقة بين القيم الفعلية والمستهدفة للمخرجات والمدخلات ، وقد تأخذ هذه العلاقة شكل نسبة المخرجات الفعلية الى اكبر مستوى للمخرجات المستهدفة والمتحققة من مستوى معين من المدخلات او انها توفر ادنى مستوى من المدخلات المستهدفة الى المدخلات الفعلية التي تحقق مستوى مقبول من المخرجات (بتال ، 2016 : 7) وكان للتوجهات الحديثة للمصارف أثر بالغ في تطوير الصناعة المصرفية وانعكاسها بشكل مباشر على ربحية المصارف واستمرارها في السوق المصرفية المحلية والعالمية حيث حققت المصارف الكفاءة أرباحاً عالية في الوقت الذي تعرضت المصارف غير الكفاءة لتحديات كبيرة جعلتها تتجه نحو خيار الاندماج أو الانسحاب من السوق، إذ أصبحت المصارف تواجه تحديات كبيرة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد المتمم بحدوث الأزمات المالية مما دعا إلى ضرورة تطوير كفاءتها لتحقيق الريادة في أنشطتها وخدماتها وقيادة السوق المصرفية من خلال خفض كلف خدماتها وتحسين جودتها وتقديمها بسرعة فائقة(Shin & Kim, 2013: 41-45).

وتعرف: " بأنها الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردها ( المدخلات ) لإنتاج السلع و الخدمات (منصوري،2010: 134) وقد طرح المفاهيم النظرية الأولى للكفاءة

،(Grosskopf and Lovell 1985,1994) ، Koopmans 1957،Debreu1957،Farrell  
فضلاً عن Hauner 2004 (Hauner&Peiris,2005,17-19) وقد أوضح Farrell أن الكفاءة  
الاقتصادية تضم الكفاءة التقنية Technical Efficiency والكفاءة التخصيصية Allocate  
Efficiency

الكفاءة المصرفية: هي قدرة المصارف على استخدام موارده من المدخلات بأعلى درجات الكفاءة  
لتحقيق أكبر قدر ممكن من الخدمات المصرفية (المخرجات) (Eken and Kale, 2011: 894-890).  
ويعرف Jones الكفاءة بأنها مقياس لدراسة الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والذي  
يحقق اقل مستوى تكلفة دون التضحية بجودة مخرجات النظام (ادريس ، 2007 :40) بينما عرفها  
خالص على انها استغلال الطاقات الانتاجية على مستوى المؤسسة وتوجيه الموارد المتاحة نحو  
تحقيق اكبر قدر ممكن من العوائد باقل قدر ممكن من الهدر ، اي التحكم الناجح في امكانيات  
المؤسسة المادية والمالية والبشرية بما يضمن اداء افضل في ظل البيئة الاقتصادية والاجتماعية  
والسياسية الذي تنشط فيه. وعرفت الكفاءة بانها تعبير عن مدى نجاح المؤسسة في حسن استخدام  
الموارد المستخدمة (المدخلات) لغرض تعظيم المخرجات المستهدفة (حسن وعبد الحميد ،2010  
:163) كما تعرف على انها كفاءة استثمار الموارد المتاحة من الناحية الفنية وترتقي في استخدامها  
الى المستويات الاولى من الناحية العلمية للوصول الى اعلى المستويات في مجالات استثمار  
الموارد والوصول الى الاهداف المرغوب تحقيقها (رجب وجبارة ،2016 : 1475-1485 )

مما تقدم يرى الباحث ان الكفاءة صفة ملازمة لكيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من  
الموارد مقارنة بمخرجاتها لذا ينبغي استغلال عقلائي رشيد بمعنى القيام بمزج عوامل الانتاج باقل  
تكلفة ممكنة ويتجسد ذلك بتحقيق اقصى المخرجات من مدخلات محدودة او بتحقيق ادنى  
المدخلات لمخرجات محدودة

## 2-2-2 انواع الكفاءة المصرفية

### 1-2-2-2 الكفاءة الفنية (الكفاءة الإنتاجية) (TE) Technical Efficiency

تعني قدرة المصرف على تعظيم إنتاج (المخرجات) الخدمات المصرفية Maximize Output باستخدام مدخلات محددة (المدخلات المصرفية) (Wezel,2010,6-9) أو القدرة على تقليل المدخلات Minimize Input مع الاحتفاظ بمستوى إنتاج الخدمات المصرفية (المخرجات) وعليه يكون قياس الكفاءة الفنية ذا توجه مخرجي أو ذا توجه مدخلي (Hauner & Peiris, 2005, 17) (Kontolaimou & Tsekouras, 2010, 1948).

وتعني أيضا قدرة المصرف على تحقيق اعظم ناتج او خدمة في ظل مجموعة من الموارد المتوفرة (Coelli et.al,2003: 11) وتعرف على انها كفاءة استثمار الموارد المتاحة من الناحية الفنية وترتقي في استخدامها الى المستويات الاولى من الناحية العلمية للوصول الى اعلى المستويات في مجالات استثمار الموارد والوصول الى الاهداف المرغوب تحقيقها (رجب وجبارة، 2016: 1475-1485) أي أن الكفاءة الإنتاجية تعبر عن العلاقة بين مدخلات العملية الإنتاجية وبين المستخدم من الموارد وعند ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للمصرف فان ذلك يؤدي إلى تخفيض التكاليف وبالتالي تخفيض أسعار الخدمات المصرفية وتعزيز المركز التنافسي للمصرف وبالتالي زيادة الأرباح وتعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية ، وبذلك ترتفع الكفاءة كلما ارتفعت نسبة الناتج الى المستخدم من الموارد (الحاج وفليح، 2009: 242) بينما تعرف الكفاءة الإنتاجية في المصارف بالكفاءة الكلية للتكاليف واذ اخذنا بعين الاعتبار ان المصرف مؤسسة انتاجية تستخدم عناصر الانتاج ، مثل راس المال والعمل والودائع لتنتج القروض والخدمات المصرفية وغيرها ،وان الكفاءة الإنتاجية في المصرف لا تختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية (قريشي، 2006: 84) وتقاس الكفاءة الإنتاجية عموما بنسبة إنتاج النظام أو المخرجات إلى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات أو الناتج وانطلاقا من ذلك فإنه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق أي بديل من البدائل التالية (بن ساحة، 2011: 135)



❖ زيادة كمية المخرجات مع بقاء كمية المدخلات ثابتة

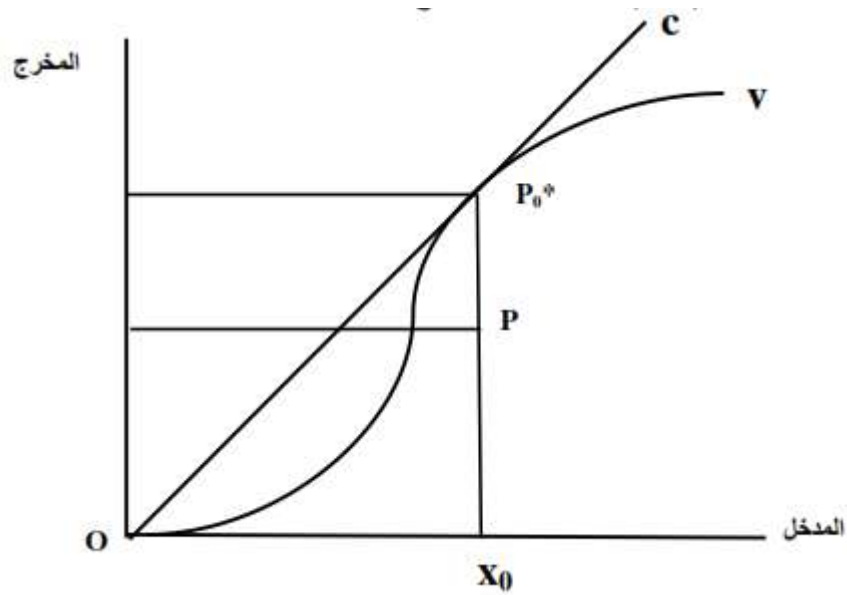
❖ زيادة كمية المخرجات بنسبة أعلى من نسبة زيادة كمية المدخلات

❖ انخفاض كمية المدخلات بنسبة أعلى من نسبة انخفاض كمية المخرجات

و نظرا لأن العملية الإنتاجية تتضمن جانبيين الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، و الجانب الثاني يتعلق بالتكاليف و تتمثل في أسعار المدخلات ويمكن التوضيح من خلال الشكل (2-2) ففي الشكل نفترض ان المصرف يستخدم عنصر انتاجي واحد ويحقق منتج واحد بافتراض انه يعمل عند عوائد الحجم الثابتة الخط OC يمثل منحنى امكانيات الانتاج (حدود امكانية الانتاج) واي نقطة تقع على هذا المنحنى تمثل الكفاءة الفنية الكاملة للمصرف ، اما النقاط التي تقع اسفل المنحنى فتمثل حالة عدم الكفاءة فالنقطة P0 تمثل مصرفا غير كفوء بينما النقطة P0\* تمثل مصرفا كفؤا فنيا

### الشكل (2-2)

#### الكفاءة الفنية لمنتج واحد



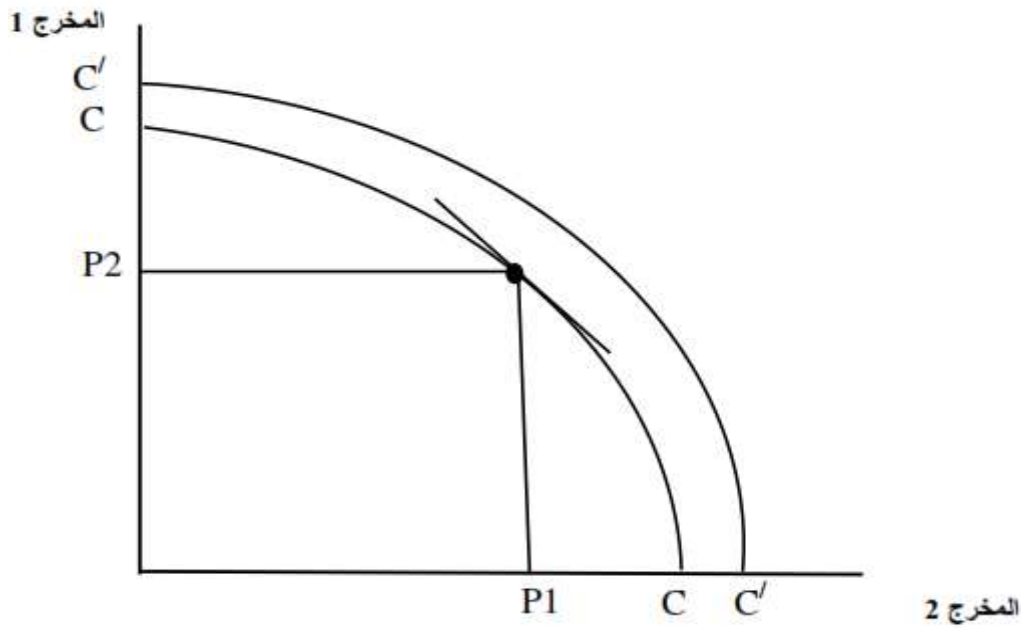
Source: Rowena J., Peter C. & Andrew S(2006)Measuring Efficiency in Health Care  
Cambridge University Press NewYork,p5

والشكل (2-2) يبين ان مصرف يحقق منتجين ويستخدم عنصر انتاجي واحد فعند مستوى فني معين فان منحنى الكلفة المتساوي CC (isoquant) التوافقات من العمل وراس المال)

يعطي التوافقات الممكنة من المخرجات التي يمكن تحقيقها في حدود العنصر الانتاجي . وعند مستوى اعلى من التكاليف اي زيادة استخدام عنصر الانتاج يتحرك منحنى الكلفة المتساوي الى  $C'/C'$  . هذه المنحنيات تمثل شكل حدود الانتاج الممكنة عند مستويات معينة من عنصر الانتاج. كل مصرف يقع بين المنحنيين يكون غير كفوء فنياً.

شكل (2-3)

### الكفاءة الفنية لمنتجين



Source: Rowena J., Peter C. & Andrew S(2006)Measuring Efficiency in Health Care  
Cambridge University Press NewYork,p6

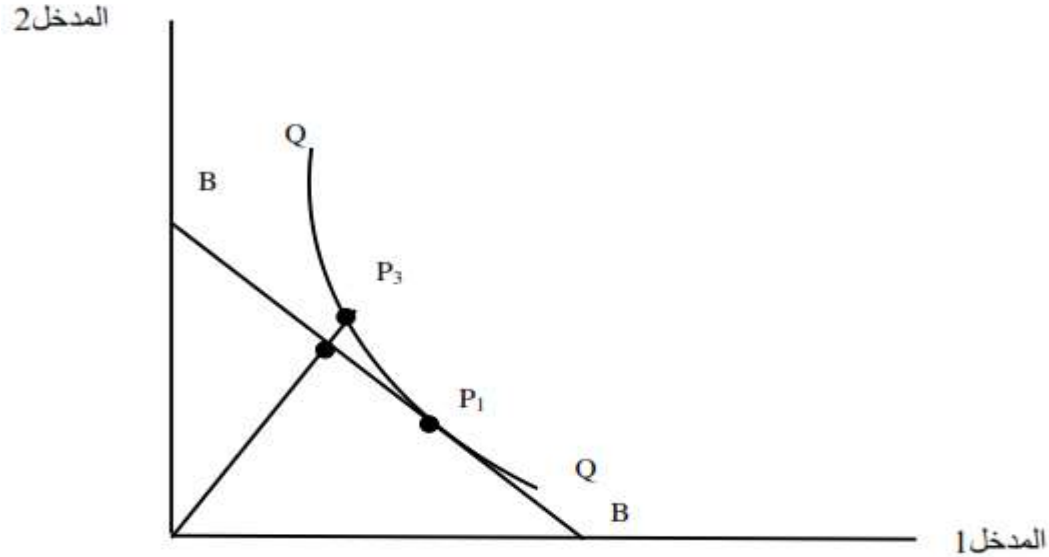
### 2-2-2-2 الكفاءة الوظيفية (AE) Allocative Efficiency

وتعني بها القدرة على استعمال المزيج الأمثل من المدخلات ضمن أسعار وتكنولوجيا الإنتاج المتاحة، بمعنى آخر تشير الكفاءة التخصيصية إلى مقدرة المصرف على استخدام المزيج الأمثل للمدخلات آخذاً في الاعتبار أسعار المدخلات والتقنيات الإنتاجية المتاحة ويرى كولي ان الكفاءة السعرية هي مقدرة المصرف على استخدام المدخلات و/او المخرجات بنسب مثلى مع الاخذ بنظر الاعتبار مستويات اسعار المدخلات والمخرجات والمستوى التكنولوجي ( Coelli et. al, 2005: )

5). اي استخدام عناصر الانتاج بنسب صحيحة (عند مستوى معين من اسعار عناصر الانتاج) لإنتاج مستوى معين من الناتج (Cubbin and Tzanidakis, 1998: 39) وتطور مفهوم الكفاءة المصرفية ليشمل الكفاءة السعرية والتي تعبر عن انتاج اكبر كمية من مخرجات المصرف باقل تكلفة ممكنة لمدخلات المصرف (الخرجي وبتال ، 2012: 205) والشكل (2-4) يبين ان مصرف يمتلك عنصرين من عناصر الانتاج لذلك فان نقطة تدنية التكاليف لمنحنى الناتج المتساوي isoquant QQ تحصل عندما يمس خط السعر BB عند النقطة P1، وفي هذه الحالة فان النقطة P1 تمثل الكفاءة الوظيفية للمصرف .

#### الشكل (2-4)

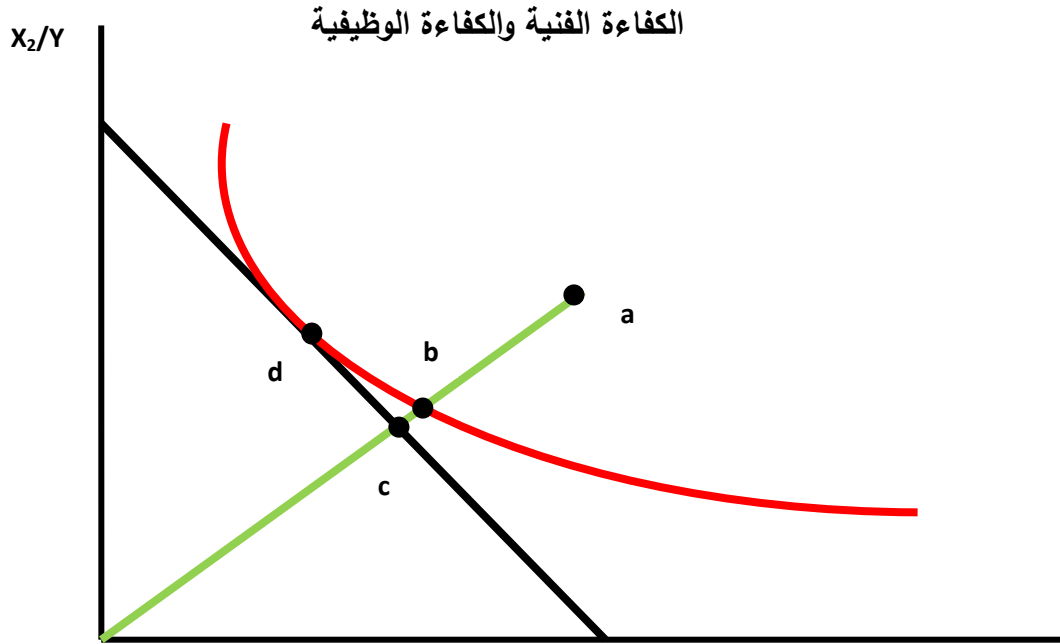
#### الكفاءة الوظيفية



Source: Rowena J., Peter C. & Andrew S (2006) Measuring Efficiency in Health Care Cambridge University Press New York, p8

والشكل (2-5) يوضح الكفاءة الفنية والكفاءة الوظيفية وقدرة المصرف على إنتاج  $y$  المخرجات بأقصى كفاءة ممكنة وأقل كلفة باستخدام مدخلين  $x_1$ ،  $x_2$  وأن المصارف التي وصلت إلى حد الكفاءة هي مصارف قد حققت الكفاءة الكاملة (Jha et al., 2013, 7-9) (Wezel, 2010, 7-9). 306-314

## الشكل (2-5)



Source: Wezel, Torsten, 2010, Bank Efficiency Amid Foreign Entry, International Monetary Fund, II Working Paper 10/95.  $X_1/Y$

### 3-2-2-2 الكفاءة الحجمية (SE) Scale Efficiency

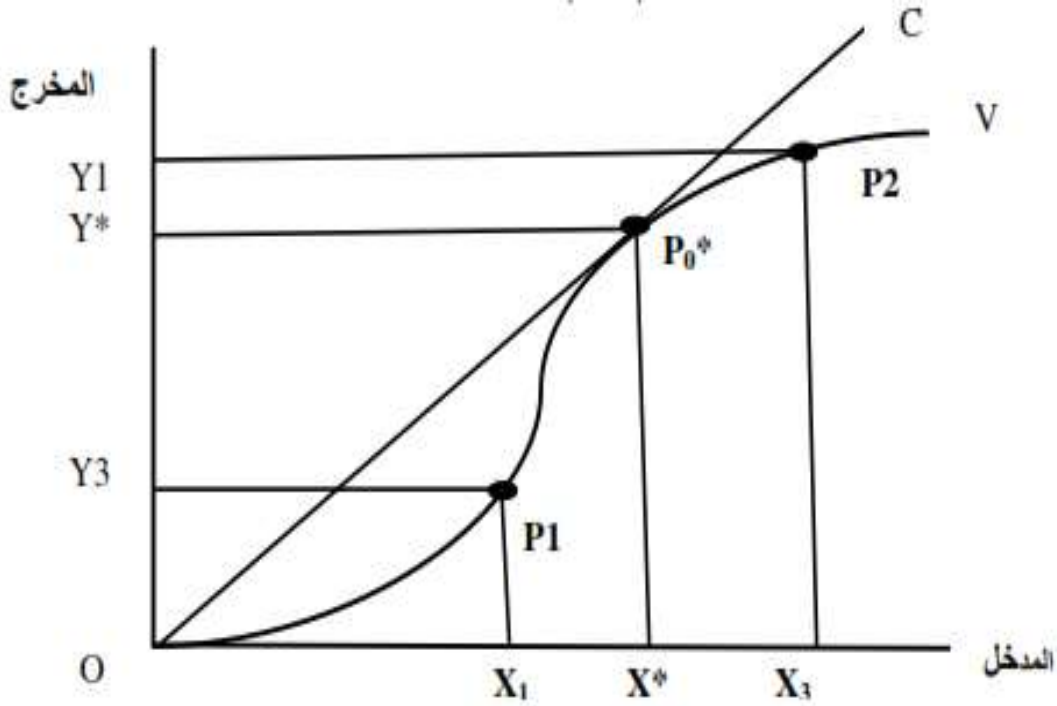
وتعني المجال الذي يساعد المؤسسة الاقتصادية على الاستفادة منه بالرجوع الى الحجم الامثل : وتحسب الكفاءة الحجمية بقسمة كفاءة نموذج على كفاءة نموذج (جواد، 2013: 27) اذ ان الوحدة الاقتصادية تعمل عند غلة الحجم الثابتة والمتناقصة او المتزايدة ، ومن ثم معرفة الحجم الامثل للوحدة الاقتصادية (سلامي، 2014: 4) بحيث تتضمن قياس حجم الأنشطة (الخدمات) التي يقدمها المصرف فيما إذ كانت تتناسب مع الحجم الامثل وإنتاجيته الفعلية. كما أنه من خلال معرفة كفاءة الحجم (يمكن تحديد الإنتاجية المفقودة بسبب عدم الكفاءة) (Wezel, 2010: 7-9) (Jha et al., 2013 : 306-31) فقد يعمل المصرف عند عائد الحجم المتناقص او المتزايد او الثابت فاذا ازداد استخدام مدخلات عناصر الإنتاج وازداد الإنتاج بنفس النسبة تكون لدينا عائد الحجم الثابت ، اما اذا كانت نسبة الزيادة في استخدام عناصر الإنتاج اكبر من نسبة الإنتاج ففي هذه الحالة يكون لدينا عائد الحجم المتناقص ، اما اذا حققت

نسبة الزيادة في استخدام عناصر الانتاج نسبة اكبر في الانتاج ففي هذه الحالة تسمى عائد الحجم المتزايد (بثال ، 2012 :7). ووضح coelli ان الشركة يمكن ان تكون كفاءة من الناحية التقنية والتخصوية ، ولكن هذا لا يعني ان تكون كفاءة من حيث حجم عملياتها . بحيث تقوم الشركة بزيادة عوائد الحجم اذ كان حجم انتاجها صغير جدا وقد تعمل الشركة الى خفض عوائد الحجم اذا كان حجم انتاجها كبيرا جدا هذا على سبيل المثال في تحديد متغيرات عوائد الحجم ( Coelli 58: 2005, et al. ) وتشير كفاءة الحجم في المصرف الى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة (رايس والزهران ، 2009: 62) وتتحقق وفورات الحجم بالنسبة للمصرف عندما تنخفض التكلفة المتوسطة مع زيادة حجم نشاط المصرف وتشير وفورات الحجم الى الحالة التي يترتب فيها على زيادة حجم الطاقة الانتاجية وانخفاض في تكلفة الوحدة ويكتسي قياس وفورات الحجم اهمية كبيرة للمصرف عند طريق الحد الامثل لمستوى الانتاجية وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الانتاج ويبلغ الانتاج حده الامثل عند ادنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل وبذلك يستطيع المصرف التوسع في الانتاج كلما كانت تكاليفه متناقصة في حين يتوقف عن التوسع عندما يصل الى الحد الامثل (قريشي ، 2006: 65) ويمكن توضيح الكفاءة الحجمية من خلال الشكل (2-5) وهي تقيس مقدار الدرجة التي يمكن ان يتوسع بها المصرف طبقا لحجم عملياته او انها مقدار التغير في الانتاج نتيجة لتغير عناصر الانتاج في وقت واحد (Jacob and Jaap, 2008: 10) فقد يعمل المصرف عند عائد الحجم المتناقص او المتزايد او الثابت . فاذا ازداد استخدام مدخلات عناصر الانتاج بنسبة معينة وازداد الانتاج بنفس النسبة تكون لدينا هنا حالة عائد الحجم الثابت (Daraio and Simar, 2007: 22) اما في زيادة استخدام عناصر الانتاج اكبر من نسبة الزيادة في الانتاج يكون لدينا في هذه الحالة عائد الحجم المتناقص ، اما اذا حققت نسبة الزيادة في استخدام عناصر الانتاج نسبة زيادة اكبر في الانتاج ففي هذه الحالة يكون لدينا حالة عائد الحجم المتزايد (Ahuja, 2009: 428) ولتوضيح مفهوم الكفاءة الحجمية فمن خلال الشكل (2-6) بافتراض ان لدينا عنصر انتاجي واحد مع منتج واحد ، المنحنى OV يمثل منحنى الانتاج الممكن ، وهو يمثل الحالات الثلاث لعوائد الحجم الثابت والمتزايد والمتناقص ، ويكو اعلى مستوى لحجم

الانتاج عند النقطة  $P_0^*$  وعند هذه النقطة تعظم نسبة الانتاج الى العنصر الانتاجي اعلى واسفل  
النقطة (النقاط  $P_1, P_2$ ) يمثلان حالة عدم الكفاءة الحجمية للإنتاج اذ ان النقطة  $P_1$  ، تمثل  
عائد الحجم المتزايد والنقطة  $P_2$  عائد الحجم المتناقص (سعيد وحسين، 2016: 8)

### شكل (2-6)

#### الكفاءة الحجمية



Source: Ahuja H. (2009) Advanced Economic Theory: Microeconomic Analysis , S. Chand &Company LTD, New Delhi. P444

إن الهدف الرئيس للاهتمام بموضوع الكفاءة وتحليلها يتأتى من وجود بعض المصارف تكون كفاءة والأخرى تكون غير كفاءة بالرغم من أن كليهما لهما نفس المدخلات ويعملان في نفس الظروف، بمعنى آخر إن مخرجات بعض المصارف تكون أقل من غيرها . والمسألة الأخرى أين تقع مصادر عدم الكفاءة بالضبط في هذه المصارف (موقع الخلل)

ومما سبق يفودنا هذا إلى ان مفهوم عدم الكفاءة المصرفية (اللاكفاءة) Inefficiency الذي يشير إلى أن المصارف غير الكفاءة هي التي تبدد مواردها (مدخلاتها) أي عدم الاستخدام الأمثل لمواردها وبالتالي فهي تنتج أقل من المستوى المحدد للمخرجات أو إنها تستخدم توليفة مكلفة

من الموارد (مدخلات ذات أسعار عالية) لإنتاج مزيج معين من الخدمات المصرفية (المخرجات)، فضلاً عن وجود مجموعة عوامل تؤثر في الكفاءة المصرفية كالملكية وحجم الموجودات والسيولة ورأس المال (Parlour & Winton, 2013, 25-31) (Rettab et al., 2010, 191-196).

وعليه فإن التفوق المصرفي يتوقف على القدرة على تحديد الخدمات المصرفية التي يطلبها الزبائن وإنتاج تلك الخدمات بكفاءة (Chortareas et al., 2012, 292-302) وتقديمها بأسعار تنافسية إذ إنه مؤخراً قد ضاعفت الابتكارات التكنولوجية والعولمة التنافس المصرفي وشكلت تحديات جديدة للمصارف مما دعا إلى ضرورة تطوير الكفاءة المصرفية (كفاءة القطاع المصرفي) (Fu & Heffernan, 2009, 42-46) (Jun & Cai, 2001, 276-281)

وقد أظهرت تجارب عدد من الدول المتقدمة والنامية أن القطاع المصرفي الكفاء هو الذي يقوم بتعبئة وتوسيع نطاق أدوات الادخار المتوافرة وخفض كلف التمويل وتطوير إدارة المخاطر وتيسير تدفق السلع والخدمات ودعم قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للالتزامات المالية الخارجية غير المتوقعة والمحافظة على الاستقرار (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، 173).

## 2-2-3 العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية:

- فيما يلي أهم العناصر الرئيسية للكفاءة المصرفية: (المحيسن: 2006: 10-11)
- ❖ إن الالتزام بمعدل مناسب من كفاية رأس المال يساعد في تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى المصرف التجاري، فوجود معدل مناسب من رأس المال يخفف من حدة المخاطر الممكنة والتي ترتبط تحديداً بالاستثمارات الأعلى ربحية.
  - ❖ الالتزام بمعايير الإقراض المحددة من قبل السلطات النقدية، يقود إلى التخلص مما يسمى بالقروض المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر بصورة مباشرة على جودة الأصول وبالتالي على الربحية.
  - ❖ وجود الإدارة الكفؤة ينعكس بصورة مباشرة على ارتفاع معدلات الربحية، وذلك لأن الإدارة هي العامل الأساسي بتخفيض مصاريف التشغيل التي تدخل في احتساب صافي الدخل للبنك التجاري.

- ❖ إن التوليف بين العناصر سألقة الذكر بمنظومة واحدة، يقودنا إلى الناتج الأساسي للكفاءة وهو تحقيق معدلات عالية من العائد، والجانب الأساسي في هذا الأمر هو توجيه مصادر الأموال إلى استخدامها الأمثل والذي ينعكس بالتالي على معدلات ربحية مرتفعة إلى جانب الحفاظ على معدلات سيولة كافية الأمر الذي يجعل من المصرف أكثر كفاءة.
- ❖ البحث عن مجالات جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى المصرف تحقق له أرباح أكبر وبتكلفة أقل وذلك من خلال إتباع استراتيجية التنويع بالاستثمار، الأمر الذي يقود إلى توزيع المخاطر المرتبطة بالاستثمار والتقليل من تأثيرها وحدتها على المصرف.
- ❖ الاتجاه نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، الأمر الذي ينعكس على تحقيق معدلات عالية من النمو في حجم الودائع، والذي يوفر مصادر جديدة للأموال مما يساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباحاً إضافية وتعزز من المركز المالي للبنك.

## 2-2-4 طرق قياس الكفاءة المصرف

ان اهمية قياس الاداء في القطاع المالي او المصرفي تتبع من اثارها الكبيرة على النظام المالي الفعال في الاقتصاد الجزئي وكذلك على المستوى الكلي ، اذ ان القطاع المالي له تأثير قوي على تخصيص الموارد المالية مما يساعد على ايجاد افضل توظيف للإنتاجية في الطرق الاكثر فعالية والحد من سوء التوزيع ، ولأجل تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل صحيح يجب ان يكون النظام المالي كفء والذي يشمل قطاع المصارف ، و تعتبر الكفاءة في القطاع المصرفي نتيجة لتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي وتطويره بشكل مستمر وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي (zuzana,2009;1) وتعود فكرة قياس الكفاءة المصرفية الى اعمال (farrel) عام 1957 والذي حدد مقياساً بسيطاً للكفاءة التقنية وكفاءة التخصيص والجمع بينهما ليتوفر قدرأ من الكفاءة الكلية كما ساهم في اختلاف التنوع في طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية وتعدد طرق قياس مدخلاتها ومخرجاتها صاحبه تنوع في طرق قياس الكفاءة المصرفية وادواتها ، لذا نشأت مناهج معلمية parametric approach اشهرها تحليل حد التكلفة العشوائي (Stochastic cost frontier) وهي طريقة تعتمد على التقدير ( الاحصائي كنموذج معلمي ، واخرى غير معلمية Non- parametric approach اهمها تحليل مغلف البيانات Data Envelopment



DEA) (Analysis والتي تعتمد على افتراض عدم وجود اخطاء) عشوائية عند القياس ، وطريقة الحد السميك Thick Frontier Analysis وطريقة التوزيع الحر ( Distribution free Analysis كأساليب حديثة استخدمت بشكل واسع في دراسات وابحاث قياس الكفاءة المصرفية ) رابيس وفاطمة الزهراء ، 2009 :62)

وكل الاساليب يتم توظيفها لقياس الكفاءة لوحداث انتاجية كالمصارف التي تستخدم تقنية متشابهة وتواجه ظروفًا سوقية متشابهة وتسعى لتحقيق الاهداف نفسها هذا يعني تحديد الوحدات الاكثر كفاءة داخل مجموعة متجانسة من الوحدات الانتاجية كالمصارف ، ومن ثم قياس المسافة التي تفضل بقية الوحدات (عبد مولا، 2011: 4)

### 2-2-5 فرضيات الكفاءة

هناك عدد من الفرضيات التي حاولت تفسير الكفاءة وأهمها: (عمارة:2005: 63)

### 1-5-2-2 الفرضيات التقليدية the traditional SCP Hypothesis

وتنص هذه الفرضية على أن تركيز السوق (Market Concentration) يحفز ظاهرة التواطؤ (Collusion) بين المصارف العاملة في السوق، ويقلل من درجة المنافسة بينها، وكلما زادت درجة التركيز في السوق، كلما قلت درجة المنافسة بين المصارف العاملة، وهذا يعني أن المصارف العاملة في الأسواق الأكثر تركزا سوف تجني أرباحا عالية (نتيجة الاحتكار) أكثر من المصارف العاملة في الأسواق الأقل تركيزا، بغض النظر عن كفاءة هذه المصارف.

### 2-5-2-2 فرضية الكفاءة (المنافسة) the Efficiency Hypothesis

تنص هذه الفرضية على أن الأداء البنكي يعتمد على المنافسة السعرية الناتجة عن كفاءة العمليات التشغيلية وكفاءة المدخلات وبالتالي فإن ما يحققه البنك من أرباح إنما يعزى إلى كفاءة البنك بغض النظر عن مستوى التركيز السائد في السوق المتمثلة إما بحجم الودائع أو حجم الموجودات.

### 2-2-6 العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية

تتصب وظيفة الكفاءة المصرفية على مدى نجاح المصرف في احكام العلاقة بين تكاليفه وموارده بطريقة كفوءة تهدف الى زيادة الربحية وتخفيض التكاليف بمستوى مناسب من الجودة اذ

انها تعد مكونا رئيسيا من مكونات الاداء المصرفي لذلك هناك تحديات كبيرة وعوامل تؤثر على الكفاءة المصرفية منها داخلية وتتمثل بالسياسات المالية والادارية المتبعة من قبل المصرف والتي تعتمد على درجة المنافسة بين المصارف وكفاءتها وحجم النشاط الاقتصادي وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والربحية وحجم الموجودات واخرى خارجية تتمثل بالسياسات الخارجية المفروضة على المصارف مثل القوانين والتشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي

## 2-2-6-1 الربحية:

تهدف المصارف الى تعظيم ثروة الملاك من خلال العائد على حق الملكية والعائد على الاستثمار عن طريق القيام بتمويل استثماراتها من اموال الغير واموالها الخاصة. مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المصارف ، وتسعى المصارف الى زيادة ربحيتها عن طريق زيادة العائد على حق الملكية من خلال اللجوء الى زيادة المديونية وهذه الزيادة لا يمكن مشاركة المودعين في الارباح التي يحققها المصرف في حين ان التمويل بإصدار اسهم الى زيادة عدد المساهمين مما يؤدي الى انخفاض نصيب السهم الواحد من الارباح وتعكس ربحية المصرف كفاءة الادارة في تحقيق الارباح وبالتالي يستطيع المستثمرون الحكم على كفاءة الادارة (سمحان، 2015: 139) . وعلى الرغم من ان البنك ابنك المركزي يمنع المصارف التجارية من الافراط باستخدام الرافعة المالية لأسباب تتعلق بوجود قيود على راس المال فهو يمثل حماية للمودعين او الجهاز المصرفي ، لان التمويل بالدين يعنى انخفاض في نسبة حقوق الملكية الى اجمالي المطلوبات ، مما يزيد من مخاطر راس المال ، او قدرة المصرف على استثمار وتوظيف الودائع لان زيادتها تعتمد على قدرة المصرف في توظيف هذه الودائع ، وذلك لان المصرف يدفع فوائد مقابل هذه الودائع . فاذا لم تستثمر هذه الودائع بفوائد تفوق الفوائد المدفوعة للمودعين سوف يسبب خسائر كبيرة بسبب ارتفاع كلفة الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع وهذا يمثل الجزء الاكبر من التكاليف الكلية التي يتحملها المصرف ، وهناك عوامل تؤثر على ربحية المصارف منها اسعار الفائدة حيث تزداد ربحية المصرف عندما تكون الفوائد على القروض التي يمنحها المصرف اعلى من الفوائد على الودائع ،ويستطيع المصرف ذات الربحية العالية من الموجودات احتجاز جزء اكبر من ارباحها السنوية لتمويل احتياجاتها وبالتالي يقلل المديونية (الميداني ،1989: 13) كذلك

المنافسة تعتبر من العوامل المهمة في زيادة ربحية المصرف فعند زيادة الموارد سوف يزيد هامش الربح مما يؤدي بالمصرف الى رفع معدلات الفائدة للحصول على موارد مما يؤدي ذلك الى تخفيض سعر الفائدة.

## 2-2-6-2 درجة المخاطرة :

يمثل الربح الفرق بين الايرادات والتكاليف وان الهدف الرئيس للمصرف تحقيق عائد ، ولكن مقابل هذا العائد لابد من تحمل مخاطر اضافية للحصول على عوائد اضافية وان الغرض من ادارة المخاطر تقليل احتمالات الخسارة واول خطوة يمكن اللجوء اليها هو التحوط للخطر من خلال جمع مصادر الخطر والتعرف عليها وفرزها ، وتقدير نتائج الخطر المتوقعة والتعامل معها (Simonson & Coleman, 1994: 269-271) ، وهناك مجموعة من مخاطر العمل المصرفي سنذكرها فيما يلي.

### 1. مخاطر الائتمان

تعرف المخاطرة بأنها احتمال توقع الخسارة أو احتمال عدم الحصول على العائد المتوقع (العجلواني، 2010: 421) وكذلك تعرف بأنها عوامل خارجية سلبية محتملة يتوقع إن تحدث تأخيرا شديدا في تحقيق الأهداف وان تحول دون تحقيقها (الشويكي، 2006: 285) وتعرف أيضا على أنها أي عنصر قد يؤدي إلى الإضرار أو الإخفاق في تحقيق الأهداف ( فريج، 2007: 54) أما مخاطر الائتمان فهي ما قد يتعرض إليه المصرف مانح الائتمان من خسارة نتيجة عدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ بنود التعاقد (الرفاعي، 2008: 147) وكذلك تعرف بأنها احتمال عدم قيام طرف مقابل المصرف بالوفاء بالتزاماته في حدود الشروط المتفق عليها ، وان المخاطر الائتمانية لا تقتصر على القروض فقط ولكنها تمتد إلى النشاطات الأخرى كالضمانات والتعهدات والتمويل الخارجي أو التجاري أو عمليات صرف أو إيداعات لدى المصارف (السيسي، 1998: 111) وان المخاطر التي تؤثر على المصارف في منح الائتمان متعددة يمكن إجمالها في الآتي: وهي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية . (الزبيدي، 2000 : 76) وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل

المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان. (عبد الرحمن، 2000: 444)

## 2. مخاطر السيولة Liquidity Risk

أي عدم إمكانية أيفاء المشروع بالتزاماته تجاه الغير في مواعيدها فتقاس بكلفة الاقتراض بشروط متشددة وفرض معدل فائدة مرتفع من قبل الممولين واحتمال مواجهة الشركة مخاطر الإفلاس ومخاطر السيولة هي قدرة المشروع على تمويل عناصر الموجودات المتداولة إلى السيولة لتسديد الالتزامات المترتبة عليه أي عدم إمكانية الإيفاء بالالتزامات في مواعيدها ( شبيب، 2007 : 164 )

## 3. مخاطر رأس المال:

وتعني مخاطر رأس المال إلى المدى الذي تنخفض إليه قيمة الموجودات قبل أن يكون لذلك الانخفاض أثر في حقوق المودعين ، أن الانخفاض في رأس المال المصرف له أثر إيجابي على العائد على حقوق المساهمين كما أن زيادة المديونية للمصرف سوف تؤدي بزيادة في العائد والعكس صحيح وفي الوقت نفسه فإن أي انخفاض لرأس المال عن المستوى المطلوب سوف يعرض أموال المودعين في خطر (Noole & Rice, 1997:1) ويمكن قياس مخاطر رأس المال من خلال احتساب نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ويحدد البنك المركزي نسبة للحد الأدنى لكفاية رأس المال تماشياً مع الاعراف الدولية الحديثة وحماية لأموال المودعين وتبرز أهمية رأس المال وقاية للخسائر التي قد يتكبدها أو التخفيف من التزامات السيولة أو التخفيف من خسائر المودعين في حالة الاخفاق

## 4. مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التغير في أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة لأنها تصيب كافة الاستثمارات بغض النظر عن طبيعة الاستثمار وظروفه، وكلما ارتفع سعر الفائدة في السوق انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركة والعكس صحيح وهذا الارتفاع والانخفاض في القيمة السوقية له تأثير في معدل العائد الذي يحققه المستثمر (هندي ، 1999 : 258 ) ويؤثر التغير في أسعار الفائدة السوقية على القيمة الاقتصادية للموجودات والمطلوبات والفقرات خارج الميزانية،

وبهذا الخصوص يعكس منظور القيمة الاقتصادية حساسية حقوق الملكية للتذبذبات في أسعار الفائدة ( 179 : Greuning and Baratanovic, 2000 ) وعن مصادر مخاطر سعر الفائدة فهناك عوامل خارجية يمكن ان تتمثل في عدم الاستقرار الاقتصادي وكذلك طبيعة السياسة النقدية والمالية التي تتبعها الدولة في فترات الرواج والانكماش وحركة الادخارات وطلبات الائتمان والتغيرات في أسعار الفائدة اما العوامل الداخلية فتضم تركيبة الموجودات والمطلوبات ونوعية القروض وموعد تسديدها والتباين الواسع في حساسية الفائدة والتنبؤ بأسعار الفائدة إذ ستكون تذبذبات كبيرة وسريعة نسبيا ( Hempel , 1998 : 576-589 ) .

ويعرف مخاطر سعر الفائدة بعدة تعاريف منها تعريف Hempel بأنه التأثير السلبي الكامن في صافي التدفقات النقدية وقيمة الموجودات والمطلوبات نتيجة التغير في أسعار الفائدة يتأتى من التغيرات في المستوى العام للأسعار (Hempele, 1998: 589) وعرفه Rose بأنه تأثير التغير في أسعار الفائدة على هامش الأرباح (Rose, 1999: 147). وهناك ثلاثة نماذج لقياس مخاطر سعر الفائدة (الجميل، 2006، 173)

❖ نموذج الاستحقاق .

❖ نموذج الامد.

❖ نموذج اعادة التسعير.

ويؤدي الدور الذي تلعبه السلطات النقدية إلى تقوية الاتجاه الصاعد أو الهابط لأسعار الفائدة فالبنك المركزي يقوم بتخفيض سعر الفائدة الأساسي لغرض دعم الطلب ومساعدة الاقتصاد في حالة الركود، كما أنه يقوم في الحالة المعاكسة برفع سعر الفائدة هذه في حالات الانتعاش للحد من الضغوط التضخمية (Brigham & Ehrhardt, 2010: 28).

#### ❖ مخاطر البنود خارج الميزانية:

تتمثل هذه المخاطر في التزامات او التعهدات الاخرى فاذا قام المصرف بدفعها لا تدخل ضمن حسابات الميزانية كخطابات ضمان الاعتمادات المستندية ومنتجات المشتقات كالعقود المستقبلية والخيارات والمبادلات . وتكمن مخاطرها في كون عدم قدرة المتعامل على دفع التزاماته اذا تحولت الى التزامات حقيقية .

**2-2-6-3 العوامل الادارية :** ان اعتماد بعض المصارف على سياسة خاطئة في التوظيف تستند الى اعتبارات شخصية تؤدي الى تدني كفاءة المصرف بالإضافة الى الاثار التي تترتب عليها والمتمثلة في تدني الروح المعنوية لدى الموظفين بسبب المحاباة والقفز على سلم الرواتب ، فاذا لم تدرك الادارة العليا اهمية التحليل ومتابعة الاهداف الاستراتيجية لنجاح المصرف ودراسة سلوك العاملين سوف يؤدي الى ضعف كفاءة المصرف وادائه وعليه يجب التأكد من كفاءة من يتم تعيينه في المؤسسات المصرفية وخصوصا في المراكز القيادية للمصرف .(ابو الرب، 2003: 42)

**2-2-6-4 درجة المنافسة:** ويقصد بها قدرة المؤسسة على انتاج سلعه او خدمة بجودة عالية وبتكلفة اقل فتزداد اهمية تكلفة المواد المستخدمة في التأثير على اسعار المنتجات وتكمن قوة المصرف في حصر وتقليل التكلفة والتي تمنع المنافسين الجدد من دخول السوق ، ونقاس درجة المنافسة بأكبر نسبة حجم الودائع الى المجموع الكلي للودائع لمصرف او اثنين او ثلاثة ومن العوامل المؤثرة على درجة المنافسة اسعار الفائدة في المصرف (عمايرة، 2005: 68)

**2-2-6-5 القوانين والانظمة والتشريعات الحكومية:** تتحكم القوانين والتشريعات الحكومية في المصارف التجارية من خلال السياسة المالية والنقدية لأهداف عديدة منها الحفاظ على اموال المودعين والتحكم في عرض النقود وتوفير الائتمان لمختلف القطاعات وبأسعار فائدة منخفضة وتحصيل الايرادات من الضرائب وتحقيق اهداف اقتصادية مثل استقرار سعر الصرف وتخفيض معدل التضخم وتخفيض مستوى البطالة (عثمان، 1997: 23 )

### **2-2-7 مداخل الكفاءة المصرفية**

#### **2-2-7-1 مدخل الانتاج**

طور مدخل الانتاج من طرف بانستن سنة 1965 حيث يعرف المصرف حسب هذا المنهج بانه مؤسسة او مصرف كوحدة إنتاجية وشركة توظف مدخلات معينة لإنتاج منتجات مختلفة وإن المصارف تنتج خدمات يمكن تقسيمها الى مجموعتين تتمثل الاولى في الموارد من الودائع (الودائع لاجل ، الودائع الادخارية ) وتتمثل الثانية بالاستخدامات من قروض واوراق تجارية والمدخلات المصرفية تتمثل في العمل ورأس المال (Hauer & Peiris, 2005, 19) (الاسكوا، 2005،

(62)(Drake et al., 2009, 5-9) (Daisuke et al., 2011: 4-6) ويعاب على على مدخل الانتاج انه يتجاهل تكلفة الفوائد التي تدفعها المصارف والتي قد تتجاوز 50% من نفقاته ، واعطاء اهتمام اكبر لتكلفة العمالة والتكاليف الثابتة والايجازات في تحديد المدخلات وهو ماقد يتجاهل طبيعة الوظيفة الاساسية للمصارف (1) (Zeen and Abdelkarim,2010: 1)(بورقية، 2009، 10)

## 2-7-2-2 مدخل الوساطة

قدم منهج الوساطة من قبل ( Berger and Humphrey,1991 ) تحت فرضية مفادها ان عملية هي مؤسسة مالية تتطلب الوساطة المالية ، حيث تعمل المصارف على جمع رؤوس الاموال ومن ثم استخدام هذه الاموال من خلال الوساطة في منح القروض ( Lang and Welzel, 1998: 278 ) اي بمعنى ان دور المصارف التقليدي كمؤسسات وساطة مالية والتي تتولى تحويل الاموال من الوحدات التي لديها فائض في الاموال الى الوحدات التي لديها نقص في الاموال أي تحويل الوسائل المقترضة من حملة حسابات الودائع إلى ائتمانات مضمونة، إذ إن مدخل الوساطة المالية يركز على البعد المالي في العمليات المصرفية وبموجبه فان المصرف يمثل وسيطاً مالياً بين المودعين والمقترضين ووفقاً لهذا المدخل فإن الودائع تمثل المدخلات فضلاً عن العمل ورأس المال أما القروض والاستثمارات فتتمثل المخرجات ، بالإضافة الى الاخذ بعين الاعتبار المصاريف المالية في عملية التحليل ، ويعد هذا المنهج الاكثر استخداما في التطبيقات العملية ، ويفضل استخدام منهج الانتاج في حالة تقييم ومقارنة كفاءة الانتاج للفروع المختلفة للمؤسسات المالية بينما يكون منهج الوساطة اكثر مناسبة عند تقييم كفاءة المؤسسة المالية ككل.(قريشي، 2006 :63) وقسم الوساطة المالية لثلاثة اقسام

### ❖ طريقة الموجودات :

وتعتبر هذه الطريقة التزامات المصرف تجاه الغير ، كالودائع مثلا مدخلات من اجل انتاج قروض او موجودات تؤمن فوائد داخلية للمصرف اي ان المصارف تنتج قروضا متعددة واستثمارات متنوعة من خلال استخدام الودائع والموارد الاخرى (Reger and David,1993 264) وتبدو هذه الطريقة اكثر عقلانية من الناحية النظرية حيث لا يمكن للمصرف ان يمنح قروض او تقديم

تسهيلات مصرفية الا من خلال الحصول على موارد بشكل ودائع بشتى انواعها او التزامات تجاه المساهمين او الدائنين (عمرأوي، 2013: 135)

#### ❖ طريقة التكلفة المستعملة:

وفقا لهذه الطريقة يتم تصنيف اي منتج مالي للمصارف على انه مخرجه اذا كانت مساهمته الصافية في دخل المصرف موجبة اكبر من الصفر ، ويصنف على انه مدخلة اذا كانت مساهمته في دخل المصرف سالبة اي اقل من الصفر ، اي يتم تصنيف الموجودات كمخرجات اذا كان العائد المالي على الاصل يفوق تكلفة الفرصة البديلة ، وتصنف الالتزامات كمخرجات اذا كانت التكلفة المالية للالتزام اقل من تكلفة الفرصة البديلة (الهيبل ، 2013: 38)

#### ❖ طريقة القيمة المضافة:

هذه الطريقة تعتبر مخرجات المصرف اصناف المنتجات المالية التي تشارك او تساهم في قيمة عمليات المصرف، على سبيل المثال تصنيف النشاطات التي يحقق من خلالها المصرف قيمة مضافة عالية ، مثل القروض وودائع تحت الطلب والادخارية والودائع الاجل على انها مخرجات اساسية مع اعتبار العمل وراس المال العيني وراس المال النقدي مدخلات (قريشي: 2006: 63)

#### 2-2-7-3 المدخل المعاصر

يجسد هذا المدخل الخصائص المميزة لنشاط المصرف مثل إدارة الخطر، كفاية رأس المال، نوعية الموجودات، الإدارة، السيولة. إن اعتماد أي مدخل من المداخل أعلاه لتوصيف نشاط المصرف فانه ينطبق عليه مفهوم الإنتاج (Gupta et al., 2008, 81-83) (Angelidis & Lyroudi, 2006, 156-158).



## المبحث الثالث

### 2-3 الكفاءة المصرفية ونماذج قياسها

كانت اغلب الدراسات تتناول موضوع قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية ، لكن بسبب الانتقادات التي وجهت لها بسبب اهمال نقاط عدة في التحليل منها الالهية النسبية للمدخلات والمخرجات المتعددة للعمليات المصرفية ، وكذلك تعطي صورة ضيقة وغير مكتملة لأداء المصرف ، ولا يعطي نظرة طويلة المدى لكفاءة المصارف، لذلك نشأت طرق معلمية اشهرها (تحليل الحد العشوائي SFA) واخرى غير معلمية اهمها (تحليل مغلف البيانات DEA) كأساليب حديثة استخدمت بشكل واسع في الدراسات والابحاث. لقياس المخرجات والمدخلات ، نستعمل منهج الوساطة Intermediation Approach المقترحة من قبل Sealey and Lindley 1997 هذه المنهجية تفترض ان المصرف يجمع الودائع من اجل تحويلها الى قروض ، باستعمال عاملي راس المال والعمل .

المنهجية البديلة هي منهجية الوساطة يستعمل فيها المصرف راس المال والعمل لتحصيل قروض وودائع .تتضمن الكفاءة الاقتصادية كلا من الكفاءة التقنية اضافة الى الكفاءة السعرية وتكون في الحالتين اقتصاديات الحجم الثابتة ، واقتصاديات الحجم المتغيرة(معراج وفيصل، 2011: 4)

### 2-3-1 الكفاءة وتحليل مغلف البيانات

تمكن Carnes وزملاءه في عام 1978 من تطوير مجالات قياس الاداء ، فوضعوا اسس التحليل التطويقي للبيانات (تحليل مغلف البيانات) ، وتعود تسميته بتحليل مغلف البيانات DEA إلى أن الوحدات الكفوءة تكون في المقدمة وتغلف الوحدات غير الكفوءة . الذي ينص على ان كفاءة الوحدة الاقتصادية تعني النسبة بين المجموع الموزون لمخرجاته الى المجموع الموزون لمدخلاته (السعيدى واخرون، 2014: 18 ) ويعد هذا التحليل ذو شهرة واسعة و يستخدم بشكل كبير وواسع في قياس الكفاءة المصرفية ، وتعتبر الكفاءة عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في احكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفوءة تهدف الى تعظيم المخرجات

وتخفيض المدخلات ، فيما اذا نجحت الوحدة في تعبئة مواردها بالكفاءة المطلوبة في تحقيق اعظم مستوى من الانتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا والموارد المتاحة (Dodge, 2005: 318) ويمثل مقياس DEA الطريقة المناسبة لعمل تحليل الكفاءة عندما تكون هناك مدخلات ومخرجات متعددة تم قياسها بوحدات مختلفة ويمثل هذا القياس اداة قوية للمؤسسات الانتاجية او الخدمية و تم استخدامه في جميع القطاعات الاقتصادية . وقام فاريل بتطوير هذه الطريقة في حساب الكفاءة: تحليل مغلف البيانات غير المعلمية بهذا المعنى الذي يسهل بناء الحد لنسب المدخلات والمخرجات المشاهدة بواسطة تقنيات البرمجة الخطية (Taufiq,2009: 52)

## 2-3-2 نشأة ومفهوم تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis

اختلف الباحثين في تعريب مصطلح Data Envelopment Analysis بأسلوب تحليل نظريف البيانات (العزاز 2000) وترجم بأسلوب تحليل مغلف البيانات (باهرز، 1996) وترجم بأسلوب التحليل التطويقي للبيانات (السقا، 2002) وقد يعود سبب الاختلاف في ترجمة Envelopment فمرة ترجمت نظريف واخرى تغليف او تطويق (بتال واخرون، 2017: 10)

ان اسلوب تحليل مغلف لبيانات (DEA) Data Envelopment Analysis تكنيك يستخدم البرمجة الخطية لتحديد المزيج الامثل لمجموعة مدخلات ومجموعات مخرجات لوحدات ادارية (Decision Making Units (DMUs) متشابهة الاهداف وذلك بناء على الاداء الفعلي لهذه الوحدات ، ويسمى اسلوب DEA المؤسسة المراد قياسها كفاءتها بوحدة اتخاذ القرار DMU وهي بشكل عام كل كيان مسؤول عن تحويل المدخلات الى مخرجات يمكن تقييم ادائه في عدة مجالات منها ،المصارف ، المستشفيات ، الاسواق المركزية ، الجامعات والمستشفيات بشرط ان تمتلك كل DMU درجة معينة من الحرية الادارية في اتخاذ القرار (Cooper, 2007: 22).

ويعد هذا التحليل اهم تحليلات المدخل غير البارومتري وذا شهرة واسعة و يستخدم تحليل مغلف البيانات بشكل كبير وواسع في قياس الكفاءة المصرفية وخاصة في الدول ذات الأنظمة المصرفية المتطورة مثل أوروبا والولايات المتحدة وظهر التحليل لأول مرة على يد كل من Cooper و Charnes و Rhodes سنة 1978 ثم طوره Banker و Charnes و Cooper سنة

1984 إلى قياس الكفاءة في حالة المدخلات المتعددة وقد تم الاعتماد على أمثلية باريتو Pareto Optimality التي تنص على "أي وحدة لصنع القرار تكون غير كفاء إذا استطاعت وحدة أخرى أو مزيج من الوحدات الإدارية الأخرى إنتاج نفس الكمية من المخرجات بكمية مدخلات أقل وبدون زيادة في أي مورد آخر وتكون الوحدة الإدارية لها كفاءة باريتو إذا تحقق العكس" (Cooper et al., 2006, 45-47) وهو أسلوب لاعملي ويعد احد اساليب البرمجة الخطية المبني على اساس منهجية الحد Frontier Methodology التي ترجع لاعمال Farrell 1957 (سعيد وحسين، 2016: 9) الا انه يعاب على اسلوب فاريل قياسه الكفاءة التقنية لمخرج واحد ومدخل واحد فقط ، بينما تميز اسلوب تحليل مغلف البيانات بتعامله مع مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات ويعتمد تحليل مغلف البيانات في جوهره على امثلية باريتو (Paretooptimality) (الشعبي ، 2004 : 316)

وتحليل DEA يستخدم المخرجات على المدخلات متغيرات لتقدير حد الكفاءة Frontier (Matin and Azizi, 2011, 5795) وتعود تسميته بتحليل مغلف البيانات DEA إلى أن الوحدات الكفوءة تكون في المقدمة وتغلف الوحدات غير الكفوءة - (Deville, 2009, 252-255).

وان أهم ما يميز التحليل هو عدم حاجته إلى تعيين صيغة رياضية صريحة لدالة الإنتاج ، اذ انه قادر على التعامل مع مدخلات ومخرجات متعددة ويستخدم التحليل في قياس الكفاءة لوحدة صنع القرار DMU المتشابهة (المصارف) لتحديد أي المصارف كفوءة وأيها غير كفوءة (Zhou et al., 2013, 103-105) (Burgstaller and Cocca, 2011, 75-82) من خلال تحديد المصارف التي تقع على الحد الكفوء والمصارف غير الكفوءة التي لا تقع على الحد الكفوء بقياس المسافة (مسافة المصارف غير الكفوءة عن الحد الكفوء) (Maghyreh and Awartani, 2012, 182-186) وتحديد مصادر عدم الكفاءة في المصارف غير الكفوءة وإن كفاءة المصرف أو وحدة صنع القرار (DMU) (Decision Making Unit) المتجانسة مثل المصارف، الجامعات، المستشفيات، تقيس كنسبة القيم المرجحة للمخرجات إلى القيم المرجحة

للمدخلات، (Sueyoshi and Goto, 2012, 634-638). وهذا المفهوم يعتمد في تقييم الكفاءة لمجموعة من المؤسسات على الاوزان المثلى للمخلات والمخرجات (Dang,2011:2) وتحليل DEA يقيس الكفاءة النسبية للمصرف مقارنة بالمصارف الموجودة في القطاع المصرفي (أي انه يرسم الحدود الكفوءة من خلال بيانات أفضل مصارف في مجموعة المصارف المراد اختبار كفاءتها) وهو أكثر عمقا في التحليل من المدخل المعلمي في تحديد الحدود الكفوءة للمصارف ويحقق أفضل إنتاج مع استخدام اقل ما يمكن من المدخلات (لتحقيق أعلى المخرجات) (Hauner and Peiris, 2005, 17-19).

ويستخدم ايضا في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الادارية من خلال قياس كل وحدة من وحدات القطاع الى كفاءة مجموعة الوحدات ككل ويتم ذلك بافتراض وجود وحدة وهمية مركبة تضم جميع الوحدات المقارنة ولها مدخل واحد ومخرج واحد بحيث يتركب كل منها من جميع المدخلات والمخرجات المرجح كل منها بأوزان معينة ثم يتم ايجاد الكفاءة النسبية للوحدة المراد قياس كفاءتها بالنسبة للكفاءة الوحدة المركبة عن طريق استخدام اسلوب البرمجة الخطية في ظل وجود هدف قد يكون اما تعظيم المخرجات او تخفيض المدخلات للوحدة محل القياس ويمتاز هذا الاسلوب بانه يوفر مؤشرات تفصيلية تساعد ادارة القطاع في تحديد مجموعة الوحدات الادارية الاكثر (الاقل) كفاءة وتحديد مصدر وكمية المفقود من المدخلات (ابو القاسم، 2011: 85) وبذلك فان هذا التحليل يهدف نحو قياس الكفاءة النسبية بين الوحدات المتشابهة التي تستخدم نفس (العمليات الإنتاجية) للوصول إلى أهداف متشابهة (الإنتاج) من خلال استخدام موارد متشابهة (مدخلات) ومن خلال احتساب الكفاءة النسبية لكل وحدة (مصرف) من خلال القيم المتحققة فعليا للمدخلات والمخرجات يمكن تحديد كم الوحدة تنجز نسبة إلى الآخرين والنموذج الأساسي لهذا التحليل يمكن عرضه كالآتي:

بافتراض أن هناك (n) من المصارف موضوع التقييم ، كل واحد منها يستهلك مقادير مختلفة من المدخلات (i) وينتج مخرجات مختلفة (r) بمعنى أن المصرف يستهلك (X<sub>ji</sub>) كمية من المدخلات لإنتاج (Y<sub>jr</sub>) كمية من المخرجات وان إنتاجية المصرف (H<sub>j</sub>) يمكن كتابتها:

$$h_j = \frac{\sum_{r=1}^s u_r y_{rj}}{\sum_{i=1}^m v_i x_{ij}}$$

إذ تمثل (U , V) الأوزان المنسوبة إلى كل مدخل ومخرج ، وباستخدام تقنيات البرمجة الرياضية يمكن تعيين الأوزان بشكل مثالي ، وان تكون هذه الأوزان غير سالبة .

وعليه فإن دالة الهدف ستكون تعظيم المعادلة السابقة (Denizer et al., 2000, 10-12)

ويتعامل مع العديد من المدخلات والمخرجات بأخذ متوسط أوزانها وإن هذا التحليل لا يضع دالة محددة للنموذج بل تحدد درجة الكفاءة الأعلى استنادا إلى أوزان المدخلات والمخرجات لكل وحدة لصنع القرار DMU (المصرف) فضلاً عن هذا إن أهم ما يميز تحليل DEA هو أنه يحدد مصادر عدم الكفاءة، والفكرة الأساسية لتحليل DEA تستند إلى أن المصارف التي تتحرف عن الحدود الكفاءة هي مصارف غير كفوءة (Angelidis & Lyroudi, 2006, 158-160) وهو يختلف عن الأساليب التقليدية لقياس الكفاءة والتي تكون محدودة في قياس الكفاءة وخصوصاً عندما تمتد الدراسة إلى معرفة المصارف غير الكفاءة وتحديد أسباب عدم كفاءتها ( معرف الأسباب) والتعرف على الكميات المثلى من المدخلات والمخرجات حيث يستخدم التحليل البيانات الفعلية لتقدير الحدود الكفاءة للإنتاج ، لذلك فإن المصرف الذي يحقق (أفضل أداء) -Practice Best هو يمثل الحد الكفاءة الذي تقارن به بقية المصارف في العينة والمصارف التي تقع على منحني الحد الكفاءة هي مصارف كفوءة والمصارف التي لا تقع على الحد الكفاءة هي مصارف غير كفوءة وبهذا يكون لدينا مجموعة وحدات ذات كفاءة نسبية عالية ومجموعة وحدات غير كفء وتشكل الوحدات ذات الكفاءة النسبية العالية حزاماً أمامياً للكفاءة (حد الكفاءة Frontier) يغلف جميع الوحدات (فهمي، 2009، 259-261)(Wang & Chin, 2010, 8799-8803)

### 2-3-3 نماذج تحليل مغلف البيانات

ظهرت نماذج كثيرة لايجاد مؤشرات الكفاءة باستخدام اسلوب (DEA) وكانت بداية هذا الاسلوب مع طالب الدكتوراه Edwardo في جامعة Carnegie Mellon الامريكية تحت اشراف الاستاذ Cooper الذي كان يعمل على برنامج تعليمي في امريكا لمقارنة اداء مجموعة من الطلاب المتعثرين دراسيا في المناطق التعليمية المتماثلة وكان التحدي الاكبر للباحث في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات بدون توفر المعلومات عن اسعارها وللتغلب على هذه المشكلة قام الباحث ومشرفيه بصياغة نموذج عرف فيما بعد بنموذج Charnes Cooper and Rhodes CCR (Dula et al., 2001, 63-75) وهو نموذج قام بتطويره (Charnes , Cooper, and Rhodes) وهو يعبر عن ان التغير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة يؤثر تأثيرا ثابتا في كمية الخدمات (المخرجات) التي تقدمها وهذه الخاصية تعرف بخاصية ثبات العائد على الإنتاج (Constant Return to Scale (CRS) (Despic et al., 2007, 33-38).

واشتقت عدة نماذج من من النموذج الاصلي CCR كل منهما يمثل اضافة عملية جديدة او تحسينا تطويريا للنموذج الاصلي ,وهما (BCC) (CCR) ونموذج BCC الذي يتميز عن نموذج CCR بأنه يقدر الكفاءة الفنية استناداً إلى حجم العمليات Scale of Operations فضلا عن إعطاء إمكانية وجود عائد متغير (ثابت أو متزايد أو متناقص) أي يمتاز بخاصية العائد المتغير على كمية الخدمات (Variable Returns to Scale (VRS) (Boljuncic, 2006, 11230-11234) (Avkiran & McCrystal, 2012, 173-179). وتبعا لفاريل فان هناك طريقتان لحساب مؤشرات الكفاءة الاولى من المدخلات والثانية من جانب المخرجات وتسمى الاولى المؤشرات ذات التوجيه الادخالي Input-Oriented Measures ويوضح هذا التوجيه ان هدف وحدات اتخاذ القرار هو تقليص او تخفيض عدد وحدات المدخلات الى اقصى مايمكن مع الابقاء على اقل مستويات المخرجات الحالية وتسمى الثانية المؤشرات ذات التوجيه الاخراجي Output-Oriented Measures ويقصد بالتوجيه الاخراجي ان يكون هدف وحدات اتخاذ القرار

هو تعظيم مستويات المخرجات في ظل مستويات استهلاك المدخلات الحالية (عمراوي، 2013: 154) وقد وضع بانكر ، شار نز وكوبر نموذج خاص في مسائل البرمجة الخطية ويسمى انموذج عوائد الحجم المتغير ويحسب هذا المؤشر لقياس الكفاءة للمصرف ويمكن كتابة انموذج البرمجة الخطية ذات التوجيه الاخراجي بالصيغة الاولى التالية :

$$\begin{aligned} & \min(\pi \cdot x^{j^*}) + \varepsilon \\ & s.t. \\ & (\pi \cdot x^j) - (\partial \cdot y^j) + \varepsilon \geq 0, j = 1, \dots, n : \\ & (\partial \cdot y^{j^*}) = 1 : \\ & \pi, \partial \geq 0. \end{aligned}$$

ويستخدم النموذج المقابل يمكن كتابة النموذج وكالاتي

$$\begin{aligned} & \max \phi \\ & s.t \\ & \sum jx^j y_j \leq x^j, j = 1 \dots n \\ & \sum jy^j y_j - y^{j^*} \phi \geq 0 : \\ & y_j \geq 0. \end{aligned}$$

اذ ان المتجه  $(\gamma)$  يمثل اوزان المفردات  $\emptyset$  و  $0$  وهي قيم مؤشرات الكفاءة لنموذج التوجيه الادخالي والايخراجي على التوالي. ان البرمجة الخطية لنموذج التوجيه الادخالي تسعى الى تخفيض متجه المدخلات للمؤسسة  $j^* (x^j)$  تناسبيا الى اقل حد ممكن من الابقاء على تحقيق مستوى المخرجات عند  $(y^j)$  في حين ان مسألة البرمجة الخطية لنموذج التوجيه الاخراجي تهدف الى تعظيم متجه المخرجات للمؤسسة  $j^* (y^j)$  مع الابقاء على نفس المدخلات ويستخدم هذا الأنموذج في عوائد الحجم الثابتة وتم تعديل هذا الانموذج الى أنموذج العوائد المتغيرة بإضافة  $\varepsilon$  حتى يمكن معرفة صفة عوائد الحجم المتغيرة للمؤسسة المصرفية(بتال واخرون ، 2017: 45).

وظهرت نماذج عديدة لايجاد مؤشرات الكفاءة باستخدام اسلوب DEA ومن ابرزها انموذج عوائد الحجم الثابتة Constant returns to scale وانموذج عوائد الحجم المتغيرة Variable returns to scale ، وفي كلا النموذجين يمكن ايجاد مؤشرات الكفاءة وكما مبين بشكل مفصل(58: Cooper et al, 2004) :

## 1-3-3-2 نموذج عوائد الحجم الثابتة Constant Return to scale

ويعرف هذا النموذج بنموذج (CCR) نسبة الى تشارلز وكوبر ورودس الذين صاغوا هذا النموذج في اواخر السبعينات والذي يعتبر النموذج الاساس الذي بنيت عليه النماذج اللاحقة ويعتمد مغلف البيانات على اساس التغير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة غير الكفاء يؤثر تأثيرا ثابتا في كمية الخدمات (المخرجات) التي تقدمها وقت تحركها الى الحزام الامامي للكفاءة (Frontier) وهذه الخاصية تعرف بخاصية ثبات العائد على الانتاج (CRS) Constant Return to scale (بتال، 2017: 47) ولصيغة هذا النموذج نفترض توفر البيانات  $m_1$  من المدخلات و  $m_2$  من المخرجات لـ  $n$  من مؤسسات الاعمال ، نجعل المصفوفة  $x^j$  ترمز للمدخلات والمصفوفة  $y^j$  ترمز للمخرجات و  $z$  ترمز للمؤسسة اذ يتم احتساب مؤشر الكفاءة للمؤسسة  $z^*$  باستخدام انموذج التوجيه الاخراجي من خلال حل مسألة البرمجة الخطية التالية ووفقاً للآتي (Cooper and et.al , 2006 ;58)

التوجيه الاخراجي
$\max \phi \quad (1)$
$s.t.$
$\sum_j x^j \lambda_j \leq x^{j*}, j = 1 \dots n$
$\sum_j y^j \lambda_j - y^{j*} \phi \geq 0 :$
$\lambda \geq 0.$



اذ ان

متجه  $\lambda$  يمثل اوزان المفردات

$\phi$  تمثل قيم مؤشرات الكفاءة لنموذج التوجيه الاخراجي

البرمجة الخطية لنموذج التوجيه الإخراجي تهدف الى تعظيم متجه المخرجات للمؤسسة  $j^*(y^j)$  مع الابقاء على نفس مستوى المدخلات .

ان استخدام فرضية ثبات عائد الحجم في انموذج DEA عندما لا تعمل كل المؤسسات عند مستوى احجامها المثلى مما ينتج عنه خلط مؤشرات الكفاءة الفنية بالكفاءة الحجمية وللفضل بين اثرهما تستخدم خاصية تغير عائد الحجم للانتاج ( ثابت ، متزايد او متناقص ) أي ان الزيادة في المدخلات بنسبة معينة قد تقود الى زيادة اكبر او اقل او متساوية في حجم الناتج .

### 2-3-3-2 انموذج عوائد الحجم المتغيرة

وضع هذا النموذج بواسطة بانكر ، شارنر وكوبر (Banker et al :1984) ، هذا النموذج يميز بين نوعين من الكفاءة هي الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية ، ويتميز عن نموذج (CRS) بانه وقد تم تعديل انموذج عوائد الحجم الثابتة الى انموذج عوائد الحجم المتغير في مسائل البرمجة الخطية السابقة بإضافة متغير منفصل  $\varepsilon$  ، للتمكن من معرفة صفة عوائد الحجم المتغيرة للمؤسسة المصرفية ، لذا يمكن كتابة انموذج البرمجة الخطية ذات التوجيه الاخراجي كالآتي (بتال 2012 : 105) :

التوجيه الاخراجي
$\max \phi \quad (2)$
$s.t.$
$\sum_j x^j \lambda_j \leq x^{j*}, j = 1 \dots n$
$\sum_j y^j \lambda_j - y^{j*} \phi \geq 0 :$
$y_j \geq 0.$

### 3-3-3-2 الكفاءة الحجمية

ان السبب الرئيسي لقياس الكفاءة الحجمية هو ان اقتصاديات الحجم يمكن ان تحدد بشكل مباشر المصرف الكفاء وغير الكفاء، ويتم قياس كفاءة الحجم من خلال الاتي

$$SE_i = \frac{TE_i^{CRS}}{TE_i^{VRS}} \quad (3)$$

حيث ان (TE) تقيس الكفاءة التقنية حسب نموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS) وحسب نموذج عوائد الحجم المتغيرة (VRS) (معراج وفيصل :2011).

## المبحث الرابع

### 4-2 الكفاءة المصرفية وعلاقتها بتحليل المؤشرات المالية

يختلف قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى وذلك بسبب اختلاف طبيعة النشاط في المؤسسات المصرفية وصعوبة تحديد مدخلاتها ومخرجاتها والاختلاف في التشريعات والقوانين لكل مؤسسة. ولهذا تعددت وتنوعت أساليب قياس الكفاءة المصرفية باستخدام طرق سواء حديثة وتقليدية في قياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية إذ تعود فكرة قياس الكفاءة المصرفية إلى أعمال FARREL عام 1957 ، الذي حدد مقياسا بسيطا للكفاءة التقنية و التخصيصية من أجل مدخلات متعددة (خقماني:2014: 8)

واثبتت الدراسات التطبيقية للكفاءة المصرفية ، طبيعة هذه العلاقة من خلال مدخلين رئيسين لقياس الكفاءة المصرفية (عراوي ،2013: 136-139)

#### 2-4-1 قياس الكفاءة المصرفية باستخدام التحليل المالي:

تعتبر معايير الأداء من الأدوات التحليلية المفيدة والهامة، والتي تستخدمها الإدارة لتحليل نتائج الأعمال أو الأداء الفعلي بقصد تقييم أداء المصارف ، ويكون ذلك إما بمقارنة المعايير المعدة على مستوى الصناعة أو، على مستوى المؤسسة أو ، بالمقارنة مع النتائج التي حققتها المصارف المماثلة في السنوات السابقة يعتبر التحليل المالي مدخلا كلاسيكيا لتقييم أداء المؤسسات المصرفية ولازال يكتسي أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين وتعد النسب المالية من اهم واقدام ادوات التحليل المالي واكثرها شيوعا في الاستعمال للمؤسسات بشكل عام والمصاف بشكل خاص وهي اداة تستخدمها جميع المؤسسات المالية والمصرفية لما لها اهمية في كشف العلاقات والروابط بين عناصر القوائم المالية ومع التطور المستمر الذي عرفته الصناعة المصرفية فإن القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية العمل المصرفي، وهنا تبرز أهمية التحليل المالي الذي أصبح يستخدم ويستفيد منه كافة النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية، كالمشاريع والبنوك وشركات التمويل والمستثمرين والمدخرين والشركات التجارية و الصناعية

وبالنسبة للبنوك فإن التحليل المالي يعتبر أساساً من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوف المالية ، ودراسة نتائج الأعمال أو الأداء المالي لتفسيره وتحديد مكامن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المصرف، وكذا يساعد على معرفة مركز البنك وحقيقة وضعه وأين يقف بين بقية البنوك المماثلة، ويدل على الأخطار التي يمكن أن يواجهها لذا يعد التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم (بن ساحة، 2011: 140) ويتم تحليل البيانات والقوائم المالية بطرق مختلفة أهمها:

#### **2-1-4-2 التحليل الرأسي (Vertical Analysis)**

يقوم التحليل الرأسي على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة وبمعنى آخر فإن هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل من بند بنود الميزانية في تاريخ معين (خمقاني: 2014: 8)

#### **2-1-4-2 التحليل الأفقي: (Horizontal Analysis)**

يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع إختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس ، للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الإتجاه ونوعه وتقييمه.

#### **2-1-4-2 تحليل النسب المالية : (Ration Analysis)**

ويتضمن حساب نسب محاسبية خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية وذلك لكشف العلاقات بين هذه العناصر.

والنسب المالية تستخدم عادة لقياس الانحرافات المالية للمؤسسة ولتحديد نوعية الإدارة لهذه المؤسسة، وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي و أكثرها استخداماً حيث أن أهميتها تتجلى في كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة. (الماجري: 2009: 22)

وسنتعرف على اهم المؤشرات الرئيسية المستخدمة في التحليل المالي من خلال هذا المبحث

## 2-4-1-3-1 معدلات الربحية

ان معدلات الربحية ليست معايير مطلقة فهي تعطي معلومات للتقييم مع مؤشرات اخرى من خلالها يسلط الضوء على التغيرات لعدة فترات زمنية بعد مقارنتها مع الشركات الاخرى في نفس السوق (Helfert, 2001:96) وان التحليل بنسب الربحية هي اداة قوية للتحليل المالي ، ويتم استخدام هذه النسبة كمعيار لتقييم الوضع المالي للشركة وادائها ( Innocent,et., al, ) (117-107:2013) كما ان عدم كفاية الارباح يعد مؤشرا غير مرضي من وجهة نظر المقرضين اذ يتوقع ان المنشأة قادرة على الوفاء بأصل القرض طويل الاجل من الارباح التي تحققها وليس من بيع الاصول التي تملكها (Frich,1991: 110) وفي جميع المنشآت ارتفاع النفقات يعني انخفاض الارباح وبذلك يؤدي العمل على تحسين الكفاءة وبالتالي رفع ربحية المؤسسة المالية مما يعني وجود علاقة سلبية بين النفقات التشغيلية والربحية وهذا يعني ان انخفاض مصاريف التشغيل تؤدي الى ارتفاع ربحية المصرف (Rasidah and Tumin,2010: 1-12). وتظهر مدلولات الربحية كفاءة المنشأة كنسبة مئوية نتيجة للجهود المبذولة من قبل ادارة الشركة وقد وضعت نظرية تمويل الشركات مقاييس عديدة للربحية ( Stancu ,2007:705 ) ومن اهم مقاييس الربحية ( Gibson, 2007 ; 284-293 )

### ❖ معدل العائد على حق الملكية

يقيس هذا المعدل كفاءة الادارة في استغلال اموال المالكين وقدرتها على تحقيق ارباح مرضية لهم خلال الفترة (Clyde,1995,203) لذا فان ارتفاع معدل العائد على حقوق المالكين هو دليل لأداء الادارة الكفؤة ، ويمكن ان يكون ارتفاعه دليلا للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة المديونية في حين يشير انخفاضه الى تمويل متحفظ بالقروض (الحسناوي، 2007:217-233) ومن القضايا الهامة في التحليل القائم على النسب المالية المبالغة في تقدير معدل العائد على حق الملكية كمؤشر على اداء الشركة وعلى الرغم من انه ذو قيمة عالية لدى المالكين الا ان هناك بعض المشاكل تحدث عندما يستخدم العائد على حقوق المالكين كمقياس وحيد على اداء الشركة

ومن هذه المشاكل انه لا يعبر عن مخاطر الشركة المرتبطة بالاستثمار وثانيا هو مقياس نسبي لأداء الشركة ولا يقيس حجم راس المال المستثمر ( Mihaela, 2014 :7 ) وهو احد المؤشرات التي تقيس اداء ارباح المصرف ويبين هذا المقياس لأصحاب الاسهم مدى فعالية استخدام اموالهم وكذلك يحدد العائد على حقوق الملكية هل ان المصرف تخلق الارباح او تحرق الارباح ويتم حسابه بالمعادلة الاتية :- ( القيسي، 2017: 467 )

العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية

#### ❖ معدل العائد على الاستثمار :-

وتقيس هذه النسبة كفاءة الادارة في تشغيل موجوداتها من اجل توليد الارباح الصافية ( Arthur and Strickland , 2001: 7 ) وتبحث الشركات دائما عن الزيادة في هذا المعدل لأنه مقياس لربحية كافة الاستثمارات الطويلة والقصيرة الاجل للشركة وان ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الادارة الاستثمارية والتشغيلية (العامري، 2015: 104 )

وتحسب النسبة كالاتي:

معدل العائد على الاستثمار = الارباح الصافية/ مجموع الاموال المستثمرة

#### ❖ معدل العائد على المبيعات

تقيس هذه النسبة مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المنشأة فكلما كانت النسبة مرتفعة مقارنة مع متوسط الصناعة او على السنوات السابقة لنفس المنشأة كلما كان معبرا عن اداء جيد للمنشأة اما اذا كانت النسبة منخفضة فان ذلك يعبر عن وجود تكاليف زائدة سواء الادارية او تكاليف البيع والتوزيع او التكاليف العرضية او ان اسعار البيع غير مرتفعة بالنسبة الى تكاليفها (الجمعية السعودية للمحاسبة، 2005: 27)

العائد على المبيعات = صافي الربح بعد الضريبة / صافي المبيعات

### ❖ العائد على الموجودات

ويقصد بها حاصل قسمة صافي الربح على قيمة موجودات المصرف ، وتقيس هذه النسبة صافي الربح لكل دينار من الموجودات اي انها تعني ربحية الاستثمار في المصرف وموجوداتها ولهذا تعد نسبه مهمة لمتخذ لقرار وارتفاعها يعني قدرة الادارة ورغبتها المزيد من الارباح ويتم احتسابها كالتالي (الجميل ،2011: 258)

العائد على الموجودات = صافي الربح / اجمالي الموجودات

### ❖ هامش الربح

ويطلق على هذه النسبة مجمل الربح وهو المبلغ الفائض بعد تغطية تكلفة المبيعات والذي يستخدم في تغطية مصاريف التشغيل والمساهمة غي تحقيق الربح وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة الادارة في التعامل مع كلفة المبيعات وسياسة التسعير لمنتجاتها وتكون هذه النسبة على النحو التالي ( ابو زيد ،2009 : 162 )

هامش الربح = صافي الدخل / المبيعات

### ❖ ربحية السهم الواحد

يوفر هذا المقياس مقدار الارباح المتاحة لحملة الاسهم العادية كما انه مؤشر حقوق الملكية والذي ينعكس في الاسعار السوقية للاسهم لتحقيق الارباح لذلك تحاول الادارة تعظيم ربحية السهم الواحد نظرا لانعكاساته الايجابية على تعظيم ثروة المساهمين في الاجل الطويل وتحسب ربحية السهم كالاتي ( النعيمي والتميمي ، 2008 : 104 )

ربحية السهم الواحد = صافي الربح / عدد الاسهم

### 2-3-1-3-2 مؤشرات السيولة

تعتبر السيولة احد المحددات الهامة للربحية المصرفية لانها يمكن ان تكون مصدرا للفشل وتنتشا من عدم قدرة المصرف على استيعاب النقص في المطلوبات او زيادة التمويل في جانب الموجودات من الميزانية العمومية (Rasidah and Tumin,2010: 1-12) والعنصر الاساسي في موضوع السيولة يتمثل في طريقة ادارة المؤسسة لموارده من حيث تحقيق التوازن الامثل في

حجم المخاطر الناتجة عن التماذي في طلب زيادة الأرباح من جهة ، والحفاظ على سلامة الموجودات ومتطلبات السيولة من جهة أخرى ، ( Paul and philip, 2000 :493 ) وان تحليل قدرة المؤسسة على سداد التزاماته المالية عند استحقاقها يعد من النواحي المهمة ، إذ انها تهتم اطراف عدة وفي مقدمتها الدائنين والمقرضين فهم يريدون قبل عملية الاقراض الاطمئنان الى كون المصرف في وضع يستطيع فيه تسديد ديونه عند استحقاقها دون بيع او تصفية الاصول غير السائلة لذلك يمكن القول بان الهدف من تحليل سيولة المؤسسة هو الوقوف على كفاءة ادارته في تحقيق التوازن بين هدفي الربح والسيولة (الجميلي ، 2002 : 92) حيث ان هنالك علاقة عكسية بين الربحية والسيولة (الادريسي ولقمان ، 2014: 31-46) (ناشد، 2008، : 243) وعادة ما ترتبط المخاطر المالية قصيرة الاجل بالسيولة بسبب قدرة المنشآت على الوفاء بالتزاماتها المالية وغالبا ما يتم تعريف السيولة على انها القدرة التنبؤية غير المشروطة للمطلوبات في كل لحظة من تاريخ استحقاقها (Malinic and Stefanovic, 2012:85-86)) وعندما لا تتمكن المؤسسة من سداد هذه الالتزامات فأنها تواجه عدم السيولة ويمكن التغلب على هذه المشكلة بسرعة اذا تحول راس المال العامل الى نقد في الاجل القصير مثل تحصيل الديون ومبيعات الاصول والمخزون (Mramor, 2012: 85-86) وتظهر المؤشرات المالية التي يمكن التنبؤ بها على المدى القصير لعدم السيولة من خلال النسب المالية اهمها دوران الاصول ونسبة دوران المخزون ودوران الاصول وهامش الربح والعائد على السهم الخ... (Dejan et al., 2017: 128-149) وتقيس نسب السيولة مدى قدرة المنشآت على سداد التزاماتها قصيرة الاجل واهم نسب السيولة هي :

#### ❖ نسبة التداول :-

تشير هذه النسبة الى الاصول المتداولة التي من المتوقع ان يتم استهلاكها او تحويلها الى نقد خلال فترة زمنية سنة واحدة مقسومه على المطلوبات المتداولة التي يستحق خلال الفترة نفسها من تاريخ القوائم المالية (Robinson.et al 2009 ; 286) وعند انخفاض هذه النسبة يؤدي ذلك الى القلق من عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات على المدى قصير الاجل مما يؤدي للإعسار المالي او الافلاس (Ramresh,1992: 150)

نسبة التداول = الاصول المتداولة / المطلوبات المتداولة



وتعتبر الزيادة في نسبة التداول مؤشرا على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة ولكن النسب بحد ذاتها لا تعطي مدلول نهائي عن مركز السيولة في المنشأ الا بعد مقارنتها بمعيار للحكم عليها والمعيار اما ان تكون السنوات السابقة او النسبة ذاتها للشركات الاخرى او مقارنتها بمعيار الصناعة ومن وجه نظر المقرضين فان الزيادة في نسبة التداول تخفض من درجة المخاطرة المرتبطة بديونهم ولكن من وجه نظر الادارة ومالكي المؤسسة ارتفاع هذه النسبة عن الحد المقرر غير مرغوب به لان هناك كلف سوف تضاف عن كل دينار يستثمر في الاصول المتداولة اي انه يؤثر على الربحية سلبيا وفي نفس الوقت فان تخفيض الاستثمار في الاصول المتداولة دون الحد المقرر فقد تواجه المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل وصعوبة في الحصول على القروض قصيرة الاجل وبالتالي يجب التوازن بين حاجات المؤسسة من النقدية وهذا يرجع الى الادارة الجيدة في المؤسسة ( الخلايلة ، 2012 ، 62 ) فاذا كانت النسبة اكثر من واحد صحيح فان ذلك يعني ان الموجودات المتداولة تزيد عن المطلوبات المتداولة وهذا يعزز من قدرة المنشأة الوفاء بالتزاماتها ( John and Emery,1997: 50)

ولتجنب الاعسار كثيرا ما تحتفظ المصارف بأصول سائلة يمكن تحويلها بسهولة الى نقد غير ان الاصول السائلة ترتبط عادة بانخفاض معدل العائد وبالتالي فان ارتفاع السيولة سيرافقه انخفاض بالربحية (Rasidah and Tumin,2010: 1-12)

#### ❖ نسبة السيولة السريعة :-

هذه النسبة تشبه نسبة التداول عدا انها استبعدت المخزون وذلك لان عملية تحويل المخزون الى نقدية يحتاج لفترة زمنية اطول وتؤثر السيولة السريعة قياس افضل لسيولة المؤسسة لأنها تستبعد الاصول التي يصعب تحويلها الى نقد وان نسبة السيولة السريعة تساوي الاصول المتداولة مطروح منها المخزون مقسوم على المطلوبات المتداولة (Gitman and zutter , 2012: 72) ويشكل عام يعتبر المخزون اصعب الموجودات المتداولة تحولا للنقدية ، فهذه النسبة تتلافى النقص في الموجود في النسبة السابقة ، فهي تاخذ بعين الاعتبار الاصول المتداولة شديدة السيولة . وتعتبر

هذه النسبة مقبولة عندما تكون قيمتها مساوية للواحد 1:1 وهذا يعني ان المؤسسة تستطيع تغطية الديون قصيرة الاجل دون انتظار بيع المخزون (Peter and Ross, 2007 12-13)

نسبة السيولة = لنقدية + الاستثمارات قصيرة الاجل + المدينين / المطلوبات المتداولة

#### ❖ نسبة السيولة النقدية :-

يهتم المحلل المالي بهذه النسبة لأنها الاكثر سيولة خاصة اذا لم تتمكن المؤسسة من تسهيل موجوداتها الاخرى وتدل هذه النسبة على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصول سهلة التحويل الى نقدية وتحسب على النحو التالي ( عقل ، 2011 : 316 )  
نسبة النقدية = النقدية + استثمارات قصيرة الاجل / المطلوبات المتداولة

#### 2-4-3-1-3 نسب النشاط ( Activity Ratios )

يطلق على هذه النسبة نسبة الاداء او الكفاءة وتستخدم لمعرفة مدى كفاءة المؤسسة في ادارة موجوداتها وهذه النسب هي مؤشرات محددة مسبقا وفق اسس علمية للتنبؤ بما ستكون عليه النسبة في التنفيذ الفعلي فهي تحقق الرقابة على الانشطة الفعلية من خلال امكانية مقارنتها مع النسب الفعلية وتحديد الانحرافات ، للبحث في اسبابها فهي تصلح للرقابة وتقييم الاداء ، وتتخذ نسب النشاط الاشكال الاتية ( Gibson, 2009 , 142 )

#### 2-4-3-1-4 معدل دوران الذمم المدينة :- ( Receivables Turnover )

يعكس معدل دوران الذمم المدينة امكانية المؤسسة على تحصيل ديونها في مواعيد الاستحقاق ومدى سرعة تحويل حسابات المدينين الى سيولة نقدية بمعنى اخر تقيس هذه النسب مدى كفاءة الادارة في منح الائتمان وسياسة تحصيله ( Willams ,et al ,2006 ; 701 ) وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة كلما كان مؤشرا جيدا والعكس صحيح وتحسب النسبة كالآتي

معدل دوران الذمم المدينة = صافي الايرادات الآجلة / الذمم المدينة

## 2-4-1-3-5 معدل دوران اجمالي الاصول ( Total Asset Turnover )

تحدد هذه النسبة كما يلي = صافي الايرادات/ مجموع صافي الاصول  $\times 100$   
تقيس هذه النسبة كفاءة استخدام المصرف لموجوداته وكذلك مساحة هذه الاصول في الايرادات ويرى الباحث ان الزيادة في هذا المعدل تعني كفاءة استثمار المصرف لأصوله لتوليد المبيعات ويمكن تقسيم هذه النسب الى نسبتين (Kieso.et al ,2012 :839)

معدل دوران الاصول المتداولة = صافي الايرادات/ صافي الاصول المتداولة \* 100

معدل دوران الاصول الثابتة = صافي الايرادات/ صافي الاصول الثابتة \* 100

## 2-4-1-3-2 معدل دوران راس المال العامل (Working Capital Turnover)

تعتبر هذه النسبة مؤشرا لقياس كفاءة الادارة في استخدام رأس المال العامل وكلما ارتفعت يكون مؤشر جيد والعكس صحيح مع مراعاة هذه النسبة بالنسب المعيارية في السوق التي تعمل بها المؤسسة (فلوح واخرون،2009: 155-156) ويحسب المعدل كما يلي

معدل دوران راس المال العامل = صافي الايرادات/ صافي راس المال العامل

## 2-4-2 قياس الكفاءة المصرفية باستخدام الطرق الكمية:

يمكن التمييز بين نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية، طريقة تعتمد البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي، و من أهم طرقها طريقة تحليل البيانات المغلفة، و طريقة تعتمد التقدير الإحصائي كنموذج معلمي، ومن بين طرقها طريقة الحد السميك وطريقة حد التكلفة العشوائية، وطريقة التوزيع الحر، و فيما يلي سيتم توضيح هذه الطرق كما يلي:(بن ساحة،2011: 142)

## 2-4-2-1 ( طريقة تحليل البيانات المغلفة: DEA )

شهد عام 1978 م تطورا في مجال قياس الأداء، فقد تمكن Charnes و زملاؤه من وضع أسس أسلوب التحليل التلغيفي للبيانات ، و هو أحد أساليب البرمجة الخطية المبني على أساس منهجية الحد Methodology Frontier، التي ترجع لأعمال Farrell عام 1957 م ، و يتميز هذا الأسلوب بالعديد من المزايا من أهمها : تحديد نسبة اللاكفاءة ، و مصادرها ، إضافة إلى

سهولة الاستخدام ، وتعرف هذه الطريقة بأنها تقنية غير معلمية تستخدم مبادئ نظرية البرمجة الخطية لاختيار نشاط بنك مقارنة بنشاط بنوك أخرى ضمن عينة من البنوك ، حيث تقدم لنا مؤشر " أفضل تطبيق " لمستوى تكنولوجيا (Coelli et. Al., 2005: 5) يعتمد أو يستند إلى خبرات عينة من البنوك. وهو أسلوب رياضي يستخدم لتقييم الكفاءة الانتاجية لمجموعة مؤسسات متجانسة مثل المدارس ، المستشفيات والمصارف (Malhotra and Rashmi ,2008: 26) وهذا المفهوم يعتمد في تقييم الكفاءة لمجموعة من المؤسسات على الاوزان المثلى للمدخلات والمخرجات (Dang,2011:2) وتستخدم هذه الطريقة مجموعة من البيانات حول : المدخلات المخرجات ، أسعار المدخلات لعينة من المصارف . و من خلال هذه العينة يتم تحديد المصرف الذي ينتج . و بأقل التكلفة- حجم إنتاج عند مستوى معين من أسعار المدخلات ، و يعرف هذا المصرف بـ (( أفضل بنك ممارس))، أو (( أفضل تطبيق )) لتلك التوفيقه ( مخرجات ، أسعار مدخلات ) ، و يشكل حدا للكفاءة Frontier Efficiency يغطي أو يغلف المصارف الأخرى في العينة، وتحليل DEA يستخدم المخرجات على المدخلات متغيرات لتقدير حد الكفاءة (Matin and Frontier Efficiency, 2011, 5795) وتعود تسميته بتحليل مغلف البيانات DEA إلى أن الوحدات الكفوءة تكون في المقدمة وتغلف الوحدات غير الكفوءة (Deville, 2009, 252-255) ويمكن استخدامه لتقويم كفاءة باقي المصارف ، فالمصارف التي تقع على الحد هي المصارف الكفوءة، والمصارف التي تقع خارج الحد فهي غير كفوءة ، تعد هذه الطريقة مرنة و قابلة للتكيف ،ولا تضع أسلوبيا خاصا لدالة الانتاج . وتستخدم هذه الطريقة مجموعة من البيانات حول : التكاليف ، المخرجات ، أسعار المدخلات لعينة من البنوك . و من خلال هذه العينة يتم تحديد البنك الذي ينتج . و بأقل التكلفة- حجم إنتاج عند مستوى معين من أسعار المدخلات ، و يعرف هذا البنك بـ (أفضل بنك ممارس)، أو (أفضل تطبيق) لتلك التوفيقه (مخرجات ، أسعار مدخلات ) ، و يشكل حدا للكفاءة Frontier Efficiency يغطي أو يغلف البنوك الأخرى في العينة.( خمقاني:2014: 13).

و يمكن استخدامه لتقويم كفاءة باقي البنوك ، فالبنوك التي تقع على الحد هي البنوك الكفوءة، والبنوك التي تقع خارج الحد فهي غير كفوءة ، تعد هذه الطريقة مرنة و قابلة للتكيف ،ولا تضع

أسلوباً خاصاً لدالة تكاليف أفضل بنك ممارس ، لكن المشكلة هي كونها لا تسمح بأية أخطاء في البيانات، رغم أن كل البيانات في الواقع تخضع لخطأ القياس، لذلك تعد هذه الطريقة غير واقعية.

## 2-2-4-2 التحليل الحدودي العشوائي (SFA) Stochastic Frontier Analysis

ان مفهوم التحليل الحدودي العشوائي قدم من قبل Aigner et al.1997 ويعتمد على مفهوم وظيفة الانتاج (العلاقة بين المدخلات والمخرجات في الانتاج) بمعنى ان المصرف ينتج اقصى ما يستطيع انتاجه بالاعتماد على كمية وعلاقة المدخلات والمخرجات والعلاقة المقدره تحدد القدر الاقصى(الممكن) للانتاج وكلما كان الفرق بين كميتين الانتاج (المقدرة والفعليه ) اكبر كانت عدم الكفاءة اكبر وبالتالي فنية اقل (العنيزي، 2015: 114 )

وطورت هذه الطريقة بواسطة كل من Schmidt ، Aigner ، Lovell في عام 1977 م و تم تطبيقها على المصارف من قبل Lovell و Ferrier في عام 1990 م ( Fries and Taci, 10 :2004)، تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة، تتضمن مستويات المخرجات و أسعار المدخلات، و تشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد الذي يمثل أفضل تطبيق، و عليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق.(الهبيل: 2013: 49)

و بالتالي يوصف البنك بعدم الكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة ، في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية و المتوقعة يسمى بحد الاضطراب العشوائي ، و يشمل عنصرين هما : الأخطاء الناتجة عن الكفاءة إكس و تكون موزعة توزيعاً نصف طبيعي ، و الأخطاء العشوائية للانحدار التي تتوزع توزيعاً طبيعياً. وتأخذ دالة الانتاج للمصرف وفق SFA ( Elisabetta et al.,2006: 7)

$$\ln Y_1 = \ln X_1 B + v_i - u_i$$

اذ ان

$\ln Y_1$  يمثل لو غارتم الانتاج او المخرج للمصرف

$\ln X_1$  متجه يمثل لو غارتم المدخلات

B متجه يمثل المعلمات المقدره

$v_i$  الخطأ العشوائي

$u_i$  متغير عشوائي ذو قيمة موجبة يمثل حالة نقص الكفاءة

صيغة الحدود العشوائية تجمع بين حد نقص الكفاءة  $u$  مع حد الخطأ العشوائي  $v$  (Peter and

Lars, 2011: 204) فإذا كانت  $u$  تساوي صفراً يكون المصرف كفوء 100% أما إذا كانت  $u$

أكبر من الصفر فهذا يوضح حالة عدم الكفاءة .

### جدول (1-2)

مقارنة بين أهم خصائص التحليل الحدودي العشوائي وتحليل مغلف البيانات

التحليل الحدودي العشوائي	تحليل مغلف البيانات
اسلوب معلمي	اسلوب لامعلمي
يضع في الاعتبار الخطأ العشوائي	لا يتضمن الخطأ العشوائي
يتطلب تحديد مسبق للنموذج المستخدم	لا يتطلب تحديد مسبق للنموذج المستخدم
امكانية حدوث عدم الكفاءة عند التوظيف غير الدقيق للنموذج	حساس مع عدد المؤسسات الداخلة في التقييم
طريقة التقدير : اقتصاد قياسي	طريقة التقدير : برمجة خطية

المصدر (8) (Gonzalez and Trujillo, 2006)

### 2-4-2-3 مدخل الحد السميك (TFA) The Thick Frontier Approach

طورت هذه الطريقة بواسطة Berger and Humphrey سنة 1991 وتستمد عناصرها من الطريقتين السابقتين (SFA)(DEA) فهي تتبنى فرضية انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضاً بكفاءة ا كس وهو ما يتوافق مع طريقة حد التكلفة العشوائية وطبقاً لم تطبقه طريقة تحليل مغلف البيانات تفترض هذه الطريقة TFA وافضل تطبيق لهذه الطريقة لعينة من المصارف (Tannenwald, 1995: 45) وتتمحور فكرة TFA حول إن المصارف التي تكون تكاليفها أقل بمعنى تكاليفها منخفضة أكثر من المصارف الأخرى تكون كالحد السميك (حد سميك للمصرف ترفع درجة كفاءته الناتجة عن تكاليفه المنخفضة قياساً بالمصارف الأخرى التي تكون تكاليفها مرتفعة) وهذا المدخل يختلف عن المداخل السابقة فهو لا

يفترض دالة معينة ولكن الخطأ العشوائي وعدم الكفاءة تفسر من خلال الانحرافات في الأداء الفعلي عن الأداء المتوقع (Akel and Lee, 2013, 121-127) وتقسّم هذه الطريقة عينة البنوك إلى أربع مجموعات أساسية حسب التكلفة المتوسطة لهذه البنوك المكونة للعينة ( التكلفة الكلية / الأصول الكلية ) ، و عن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية تكون المجموعة أو الربع الذي يتمتع بمتوسط تكلفة منخفض يمثل ما يسمى بالحد السميك، و يعتبر أفضل تطبيق يمكن من خلاله قياس الكفاءة المصرفية لباقي البنوك. (بن ساحة:2011: 143)

#### 2-4-2-4 طريقة التوزيع الحر : DFA

اقترحت هذه الطريقة من قبل Sickles and Schmidt عام 1984 وطورت بواسطة Berger عام 1993 م وتقوم هذه الطريقة بحساب نقاط الكفاءة بأن تخصص نموذجا داليا للحد و تفترض وجود متوسط من الكفاءة لكل مصرف وتطبق هذه الطريقة عندما تتوافر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة ، و تفترض هذه الطريقة وجود مستوى متوسط من الكفاءة لكل مصرف عبر الزمن وأن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن ،في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر الفترة نفسها ، و بما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما : اللاكفاءة و الخطأ العشوائي ، فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياسا للاكفاءة البنوك عبر كل سنوات الفترة ويمتاز النموذج بالسماح لدالة التوزيع الحر بالتغير عبر ويختلف عن طريقة SFA باستخدام البيانات المقطعية زمنية لتخفيف من الافتراضات التوزيعية ( الكور:2007: 257)

## الفصل الثالث

### تطور القطاع المصرفي الخاص في العراق

#### تمهيد

تتبع أهمية المصارف في الدور الاساسي في توفير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي حاجتها للتمويل والاستثمار ويتمثل هذا الدور بالاعتماد على تجميع الودائع من مصادرها المختلفة وتوظيفها ، اذ يعد القطاع المصرفي من اكثر الانشطة استجابة للمتغيرات المالية العالمية وخاصة العولمة المالية وتداعيتها التي جاءت بتحرير النشاط المصرفي من القيود وازالة جميع المعوقات التي تحول دون توسع العمل المالي المصرفي وانطلاقا من ذلك فقد اولى العراق اهمية خاصة بإصلاح وتحرير النظام المصرفي ، ففي عام 2004 صدرت عدة قوانين تضمنت رؤيا واضحة للنظام المصرفي في تطبيق اليات اقتصاد السوق وجعل اطار العمل اطار العمل القانوني في العراق مطابقة للمعايير الدولية وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وذلك بإنشاء جهاز منفتح وامن وسليم وتقني وتأسيسا لذلك فقد توسع القطاع المصرفي الخاص كما ونوعا واصبح عدد المصارف الخاصة (58) مصرف عام 2017 منها (19) اجنبية .

كما تتنوع النشاط المصرفي ( تقليدي واسلامي ) ، ( تجاري ، استثماري ) فضلا عن دخول المصارف العراقية في النشاط الخارجي من خلال فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان او من خلال الاستثمار الخارجي ولغرض تتبع مسيرة تطور القطاع المصرفي الخاص في العراق وجدنا من الضرورة دراسة المواضيع التالية :-

المبحث الاول: نشأة وملامح الجهاز المصرفي في العراق

المبحث الثاني: تطور الجهاز المصرفي العراقي

المبحث الثالث: الاصلاح المصرفي وانعكاساته على القطاع المصرفي الخاص

المبحث الرابع: تحليل المؤشرات المالية للقطاع المصرفي الخاص



## المبحث الاول

### 3-1 نشأة وملاح الجهاز المصرفي العراقي

#### 3-1-1 التطور التاريخي للجهاز المصرفي العراقي

نشأ القطاع المصرفي في العراق قديماً في ثلاثينيات القرن التاسع عشر ضم مجموعة من المصارف العراقية وبعض فروع المصارف العربية والاجنبية وكان عددها سبعة عشر فرعاً وبعد فترة من الزمن انشأ القطاع المصرفي الحكومي متمثلاً بالمصرف الزراعي والصناعي وكان ذلك في عام 1935 ثم اعقبه مصرف الرافدين سنة 1941 والبنك المصرفي العراقي سنة 1947 ومن ثم المصرف العراقي 1948 لتعمل المصارف الحكومية والمصارف الخاصة على اساس تنافسي لتقدم الخدمات المصرفية للجمهور ، وبعد ذلك تبعه تأميم المصارف الخاصة في عام 1964 وتكوين اربع مجموعات مصرفية الحق بالمصرف التجاري العراقي الذي ادمج مع مصرف الرافدين عام 1974 ، كما شهد عام 1988 تأسيس مصرف حكومي اخر باسم مصرف الرشيد لتخليص مصرف الرافدين من مشاكل عديدة اهمها مواجهة المديونية الخارجية او مشكلاتها التي عجز عن تسديدها المصرف اعلاه ، وفي عام 1991 سمح للقطاع الخاص مجدداً بإنشاء المصارف الخاصة التي ابتدأت بمصرفين وذلك عام 1992 وفي عام 2004 سمح للمصارف الاجنبية العمل في العراق وبلغ عددها اربع مصارف الذي اجيز للأجنبي ان يمتلك رؤوس اموال المصارف العراقية بدون حدود ( التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي 2016 )

#### 3-1-2 السمات الاساسية للقطاع المصرفي في العراق

لغرض الوقوف على مدى استعداد النظام المصرفي في العراق للتعامل مع المعايير الرقابة المصرفية باعتبارها مؤشر للجدارة المصرفية لا بد من التعرف اهم السمات الاساسية للقطاع المصرفي في العراق (كاظم وداغر، 2008: 167-196)

❖ هيكلية القطاع المصرفي حيث يتكون القطاع المصرفي العراقي من مصرفيين حكوميين وخمسة مصارف متخصصة و59 مصرفاً خاصة منها 24 مصرفاً تجارياً و19 مصرفاً اسلامياً و16 مصرفاً اجنبياً .

❖ انخفاض درجة الكثافة المصرفية على المستوى المحلي والتي تحد من تطور العمل المصرفي .

❖ يعمل القطاع المصرفي العراقي في العراق على اساس منح القروض بضمانات عيبة وهذا يسبب باختلال في حجم المنشأة في حجم النشاط الاقراضي.

### 3-1-3 التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي

بسبب تنامي ظاهرة العولمة وما شكلته من ضغوطات تنافسية على اقتصاديات الدول يواجه الاقتصاد العالمي اليوم تطورات متسارعة وتغيرات كبيرة ومن اكثر الانشطة التي تأثرت بهذه التطورات القطاع المصرفي الذي ازدادت مسؤولياته مع كبر حجم التحديات الدولية ، والتزامات تنفيذ برامج الاستقرار والاصلاح الاقتصادي بسبب التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي الذي يعتبر دوره هام في تحقيق التنمية الاقتصادية وكذلك الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وبشكل عام وبقطاع مصرفي بشكل خاص ، امام تطور ونمو المؤسسات الاقتصادية خاصة في ظل اتساع السوق المصرفية واشتداد المنافسة وارتفاع المخاطرة نتيجة لتحرير الخدمات المصرفية بسبب عولمة النشاط المصرفي ويمكن اجمالي التحديات بما يلي (عبد الرضا، 2012: 1-5)

❖ الاستقرار الامني والاقتصادي: لازل الواقع الامني يفرض بقوة على الوضع الاقتصادي وتطوره يحول دون تطوير القطاع المصرفي في العراق حيث لا يمكن فصل الوضع المالي و المصرفي عن الوضع العام للسياسة الاقتصادية لذلك لا بد من العمل الدؤوب على تحسين فرص نجاح اختيار و تطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة

❖ المنافسة مع المصارف الاجنبية وراء تحفيز المصارف على تحسين الخدمات المصرفية التي يقدمها

❖ التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي اختزلت العالم و سهلت الاتصال و الترابط بين الأسواق العالمية من خلال وسائل الاتصالات الحديثة.

❖ اعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف و خاصة الصغيرة منها لإنشاء مصارف كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة و متكاملة و بتكلفة تنافسية

❖ تدريب العالمين والحاجة الملحة الى رفع قدرات و كفاءات قوة العمل في المصارف العراقية بما يكفل استغلال التقنيات و نظم المعلومات الحديثة.

- ❖ المعلوماتية وسرعة الاتصالات التي اعتاد الاقتصاد العالمي بالاعتماد عليها و استغلال أفضل الفرص في الأسواق العالمية من أجل رفع القدرة التنافسية لتحقيق سرعة و فورية الاتصالات
- ❖ دخول شركات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية بحيث أصبحت تتنافس المصارف التقليدية في تقديم الخدمات.
- ❖ توافر الأدوات المالية و المصرفية المبتكرة التي تؤدي الى أنواع جديدة من الخدمات المصرفية والتي تقدم من قبل مصارف و مؤسسات مالية عالمية تستخدم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة.

### 3-1-4 هيكل الجهاز المصرفي العراقي

يتألف الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي والمصارف التجارية وابرزها مصرفي الرافدين والرشيدي ذو الملكية الحكومية، والمصارف المتخصصة وابرزها المصارف الصناعية والزراعية والعقارية. فضلا عن المؤسسات المالية غير المصرفية وابرزها شركات التامين وصندوق التقاعد وبعض صناديق الاستثمار. وعليه فان الجهاز المصرفي العراقي يتكون من طيف واسع من المؤسسات التي تزاوّل العمل المصرفي، بوصفها قنوات وسيطة مابين المدخرون والمستثمرون، الامر الذي يضع مسؤولية كبيرة على صانع القرار النقدي من اجل ضبط مناسب السيوّلة وتحقيق الاستقرار النقدي ، والشكل (3-1) يوضح هيكل الجهاز المصرفي بالتفصيل.

شكل (3-1)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2017 ويضم (66)

المصارف الحكومية	المصارف الالهية	المصارف الاسلامية	المصارف الاجنبية
مصرف الرافدين	مصرف بغداد	ايلاف الاسلامي	زرعي التركي
الرشيد	التجاري العراقي	العراقي الاسلامي	ملي ايران
الصناعي	الشرق الاوسط	كوردستان الدولي	بيبلوس اللبناني
الزراعي	دار السلام	الوطني الاسلامي	انتر كونتيننتال
العقاري	المتحد للاستثمار	دجلة والفرات	بنك بيروت
العراقي للتجارة	الموصل للتنمية	التعاون الاسلامي	ايش بنك التركي
النهرين الاسلامي	بابل	البلاد الاسلامي	بو ظبي الاسلامي
	البصرة الدولي	جيهان	وقفلر التركي
	الاهلي العراقي	الجنوب الاسلامي	البركة التركي
	الايمان العراقي	العالم الاسلامي	بارسيان
	الاقتصاد للاستثمار	الدولي الاسلامي	الاعتماد اللبناني
	سومر التجاري	نور العراق	البحر المتوسط
	الخليج التجاري	زين العراق	اسيا التركي
	الوركاء للاستثمار	العربية الاسلامي	اللبناني الفرنسي
	الشمال	الراجح الاسلامي	ستاندر تشارترد
	الاتحاد العراقي	الثقة الاسلامي	فرنسينك
	اشور الدولي	الانصاري الاسلامي	لبنان والمهجر
	المنصور للاستثمار	القابض الاسلامي	شرق الاوسط وافريقيا
	عبر العراق	قرطاس الاسلامي	بنك عودة
	الاقليم التجاري		
	مصرف الهدى		
	اربييل		
	التنمية الدولي للاستثمار		
	الاستثمار		

المصدر: النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي 2017

## المبحث الثاني

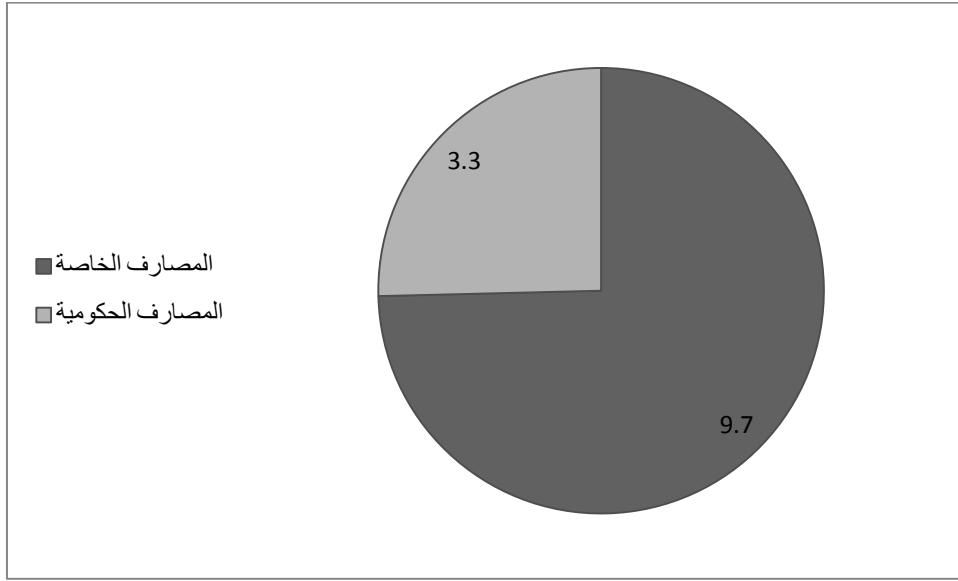
### تحليل واقع النشاط المصرفي في العراق

#### 1-2-3 القدرة الرأسمالية

يظهر من الشكل اجمالي رؤوس الاموال للمصارف التجارية العراقية فقد سجل اجمالي رؤوس الاموال للمصارف الخاصة بداية عام 2017 مقداره 12.9 ارتفاعا ملحوظا فشكلت المصارف الاهلية نسبة مساهمة (75%) من اجمالي رؤوس الاموال العاملة في العراق البالغة (9.7) ترليون دينار اما المصارف الحكومية فشكلت نسبة (25%) من اجمالي رؤوس الاموال البالغة (3,3) والشكل (2-3) يوضح ذلك (التقرير السنوي لبنك المركزي 2017)

#### شكل (2-3)

#### رؤوس اموال المصارف التجارية الخاصة والحكومية



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي 2017

#### 2-2-3 تحليل مؤشر رؤوس الاموال المصرفية

يتضح من الجدول (1-3) بأن حجم رؤوس الاموال للجهاز المصرفي العراقي البالغة (2437066) مليون دينار عراقي عام 2009 قد ارتفعت الى (2914866) عام 2010 بمعدل نمو بلغ 19.6 ثم ارتفع عام 2011 (4095140) بمعدل نمو 40% وتواصل

بالارتفاع 2012 ليصل الى (5908567) وبمعدل نمو متصاعد 44% وتواصل بالارتفاع لعام 2013 ليبلغ (5908567) بمعدل نمو 28% وفي عام 2014 ارتفع ليبلغ (9105774) بمعدل نمو 19% ثم ارتفع عام 2015 (10172398) وبمعدل نمو متناقص 11% وفي عام 2016 بلغ (11826888) وبمعدل نمو 16% وفي عام 2017 ارتفع الى (14474468) وبمعدل نمو بلغ 22% وكما موضح بالشكل (3-3) .

### جدول (1-3)

#### اجمالي رؤوس اموال الجهاز المصرفي العراقي

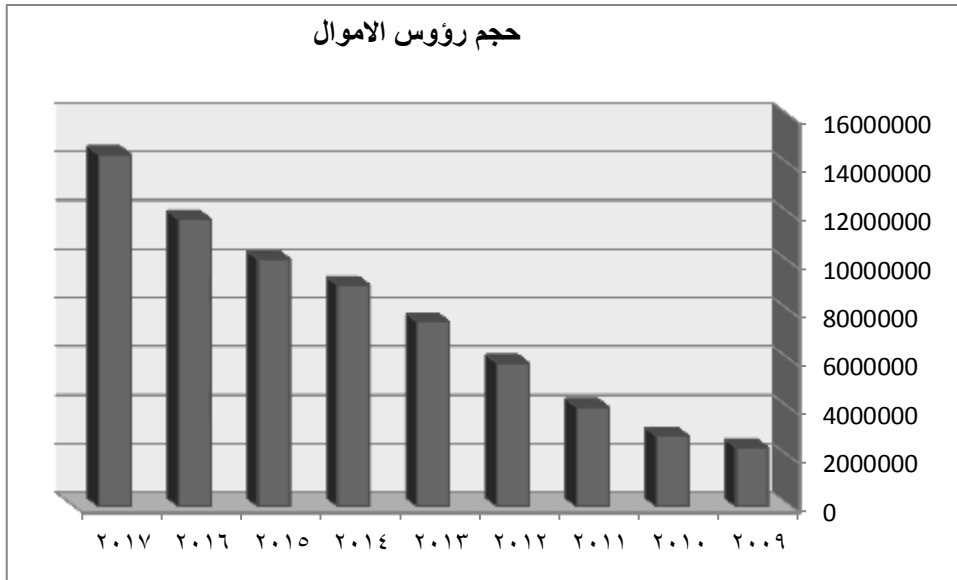
(مليون دينار عراقي)

معدل النمو	حجم رؤوس الاموال	
	2437066	2009
19.61	2914866	2010
40.49	4095140	2011
44.28	5908567	2012
28.55	7595512	2013
19.88	9105774	2014
11.71	10172398	2015
16.26	11826888	2016
22.39	14474468	2017

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة السنوية 2009-2017

### شكل (3-3)

#### حجم رؤوس الاموال اموال الجهاز المصرفي العراقي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-1)

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول (3-1) والشكل (3-3) الى ان رؤوس الاموال المخصصة للجهاز المصرفي العراقي موزعة حسب حجم رؤوس اموالها فكانت رؤوس اموال المصارف التجارية الخاصة اعلى نسبة لمتوسط رؤوس الاموال (3962) ترليون دينار عراقي. ثم المصارف الاسلامية (3962) ترليون دينار عراقي. فالمصارف الحكومية (1505) ترليون دينار عراقي ، واخيرا المصارف الاجنبية (297) ترليون دينار عراقي. والشكل (3-3) يوضح حجم رؤوس الاموال لفئات الجهاز المصرفي العراقي

جدول (3-2)

توزيع رؤوس الاموال للجهاز المصرفي العراقي للفترة 2009-2017

(المبالغ ترليون دينار عراقي)

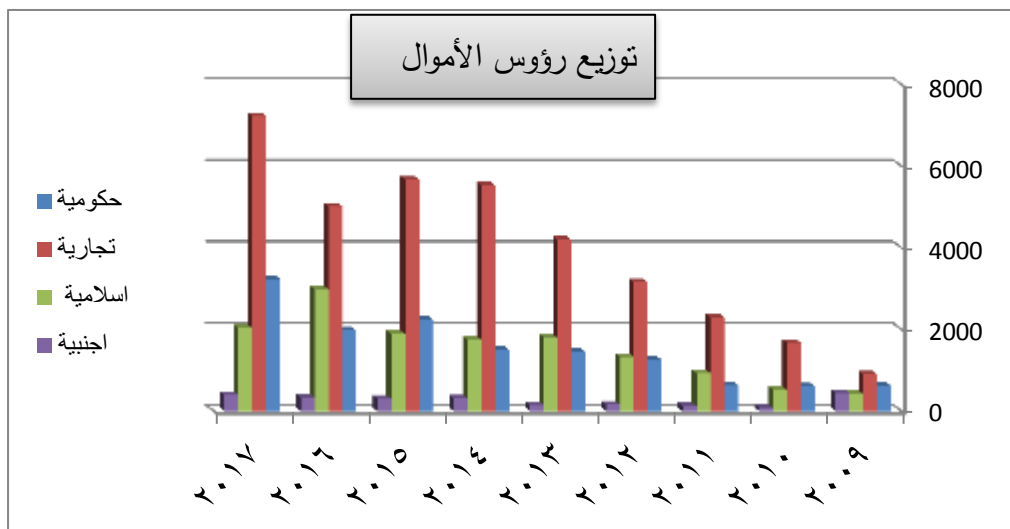
السنوات	حكومية	تجارية	اسلامية	اجنبية
2009	629	902	422	446
2010	609	1672	527	92
2011	644	2300	936	120
2012	1257	3157	1328	159
2013	1452	4195	1801	152
2014	1502	5532	1755	312
2015	2242	5666	1889	303
2016	1978	5016	2977	330
2017	3238	7224	2038	400
المتوسط	1505	5962	3962	257

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel



شكل (3-4)

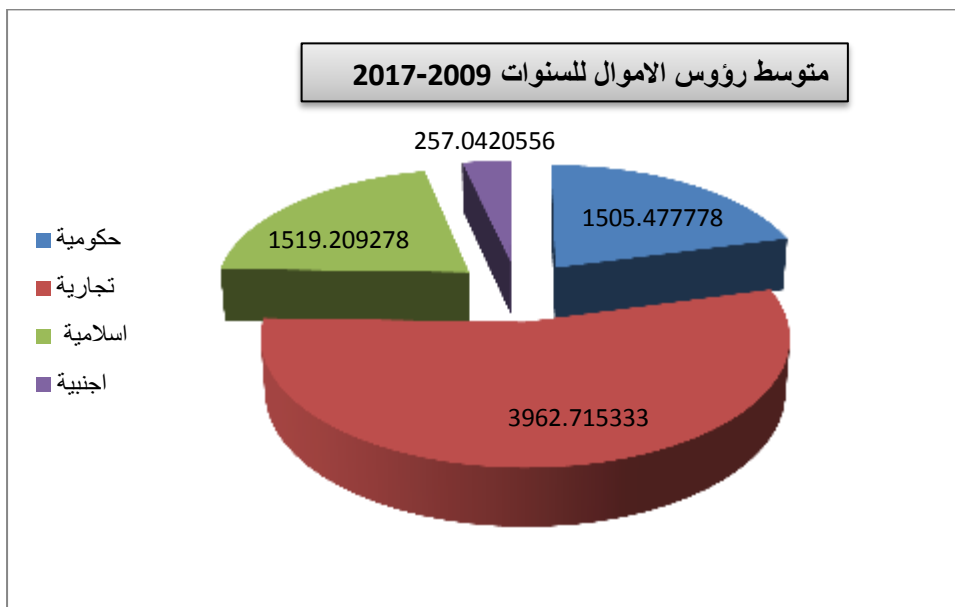
توزيع رؤوس الاموال للجهاز المصرفي العراقي للفترة 2009-2017



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الجدول (2-3)

شكل (3-5)

توزيع رؤوس الاموال لفئات الجهاز المصرفي العراقي للفترة 2009-2017



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الجدول (2-3)

شهد القطاع المصرفي العراقي عام 2017 ارتفاعا في القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية باستثناء المصارف الحكومية حيث بلغ عدد المصارف العاملة في العراق 66 مصرفا منها 7 حكومية تتوزع بين مصارف تجارية ومتخصصة و58 مصرفا اهليا خاصا منها 24 مصرفا تجاريا محليا و 16 مصرفا اجنبيا و18 مصرفا اسلاميا منها 16 محليا و 3 اجنبيا (التقرير الاقتصادي السنوي 2017) وسجلت المصارف الخاصة هذا التطور والجدول (3-3) يوضح رؤوس اموال المصارف عينة البحث لعام 2017 انظر الشكل (3-6)

### 3-2-3 تحليل مؤشر الموجودات المصرفية

من الجدول (3-3) يتضح بان حجم الموجودات المصرفية قد ازداد من (334236902) عام 2009 الى (363492595) وبمعدل نمو (8.75) لعام ، ثم انخفض حجم الموجودات عام 2011 لتصل (143803608) ثم عاودت الارتفاع لتصل الى (191355165) عام 2012 وبمعدل نمو بلغ (33.07) عن العام السابق واستمر بالارتفاع للعامين 2013 و2014 الى (206554047) و(226821881) على التوالي وبمعدلات نمو بلغت (7.94) و (9.81) على التوالي ، ثم تراجعت مرة اخرى للأعوام (2015) و (2016) و(2017) الى (222998575) و(221362663) و (156691129) ويعود سبب انخفاض الموجودات في المصارف التجارية في السنوات الاخيرة تدهور اسعار النفط ودخول البلاد في عمليات عسكرية وزيادة التمويل للجانب الامني مما اثر سلبا على عمل المصارف العراقية وكما موضح بالشكل (3-6).

### جدول (3-3)

#### تطور مؤشر الموجودات المصرفية

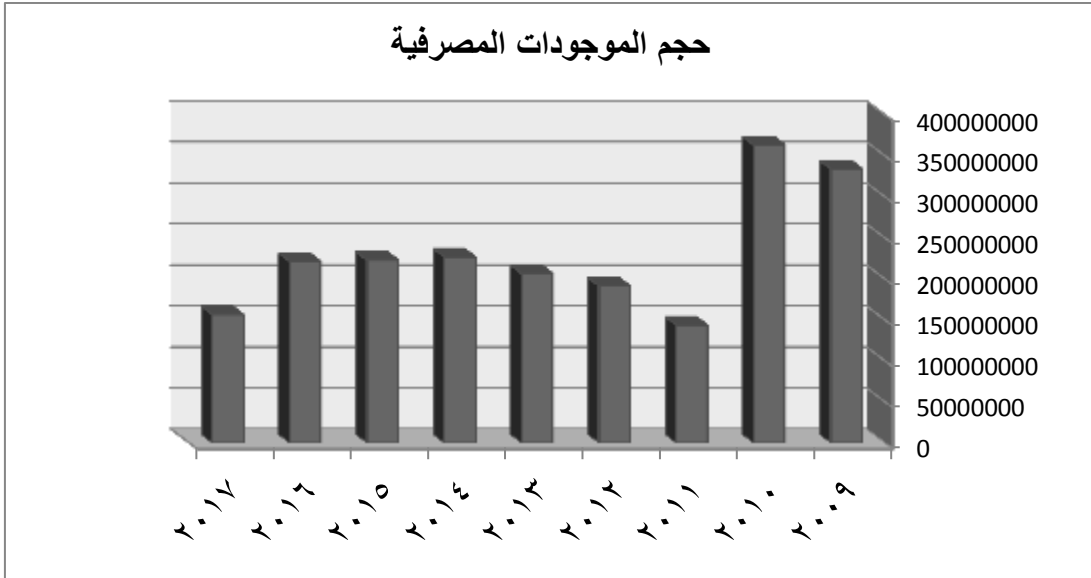
(مليون دينار عراقي)

السنة	حجم الموجودات المصرفية	معدل النمو
2009	334236902	
2010	363492595	8.75
2011	143803608	-60.44
2012	191355165	33.07
2013	206554047	7.94
2014	226821881	9.81
2015	222998575	-1.69
2016	221362663	-0.73
2017	156691129	-29.22

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي 2009-2017

### شكل (3-6)

#### تطور مؤشر الموجودات المصرفية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الجدول (3-3)

#### 3-2-4 تحليل مؤشر العمق المصرفي

يعكس هذا المؤشر حجم القطاع المصرفي وعلاقته بالنشاط الاقتصادي، كما يعكس مدى الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف التجارية ويشير الى حجم كفاءة الوساطة المالية للمصارف وتطور قدرتها على جذب الودائع ، وبالتالي امتصاص النقد الفائض والتخفيف من حدة التضخم (الشرع ، 2010: 201)

العمق المصرفي = اجمالي الموجودات / على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة \* 100

### جدول (3-4)

#### تطور مؤشر العمق المصرفي

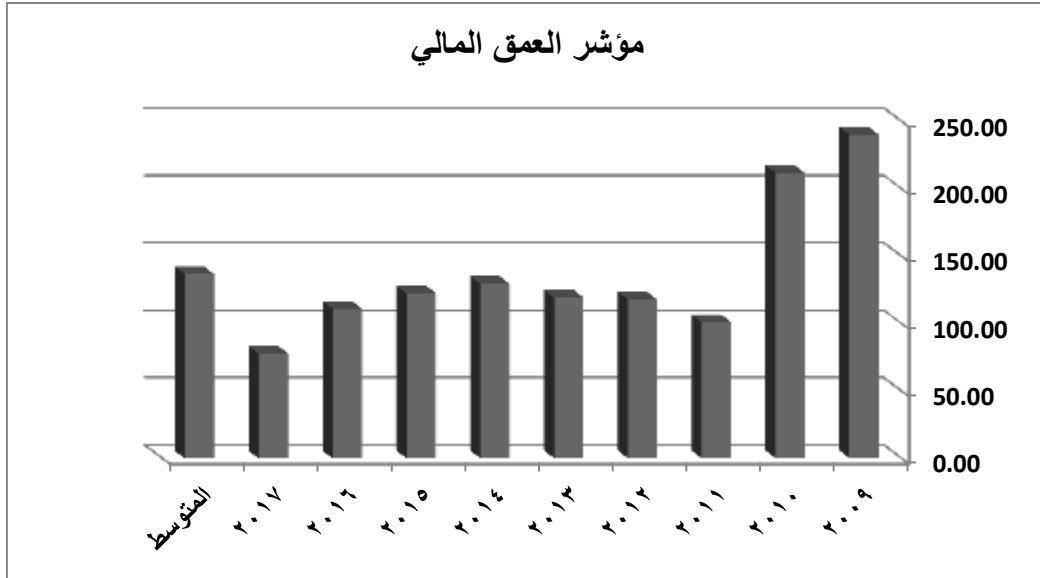
السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	حجم الموجودات	العمق المصرفي
2009	139330211	334236902	239.89
2010	171956975	363492595	211.39
2011	142700211	143803608	100.77
2012	162587533	191355165	117.69
2013	173273046	206554047	119.21
2014	175335399	226821881	129.36
2015	182051372	222998575	122.49
2016	199476600	221362663	110.97
2017	201528215	156691129	77.75

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي 2009-2017

يظهر من خلال الجدول (3-4) ان مؤشر العمق المصرفي قد حقق معدلا مرتقعا وصل الى (239.89) عام 2009 ولكنه انخفض في عام 2010 الى (211.39) ثم الى (100.77) عام 2011 ثم عاود بالارتفاع تدريجيا عام 2012 الى (117.69) ثم استمر بالارتفاع عام 2013 ليبلغ (119.21) ثم الى (129.36) عام 2014 وبعدها عاود الانخفاض ليصل (122.49) عام 2015 واستمر بالانخفاض التدريجي في عام 2016 الى (110.97) وفي عام 2017 وصل الى اقل نسبة طيلة فترة الدراسة ليصل الى (77.75) وهو اقل من متوسط السنوات عينة الدراسة (139.61) انظر الى الشكل (3-7).

### شكل (7-3)

#### تطور مؤشر العمق المالي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الجدول (4-3)

### 3-2-5 تحليل مؤشر الودائع المصرفية

تعد الودائع اهم مصادر التمويل الخارجي في المصارف لذا تهتم المصارف بأساليب خاق الودائع وتوسعى الى تطويرها باستمرار لتمكن من زيادة حجم السيولة لديها وبالتالي زيادة قدرتها على الاستثمار ومنح انواع الائتمانات من اجل تعظم ارباحها ويمكن بيان اهم التطورات في مؤشر الودائع من خلال بيانات الجدول (5-3) وموضحة بالشكل (8-3)

### جدول (3-5)

#### تطور مؤشر الودائع الجهاز المصرفي العراقي

السنة	ودائع المصارف التجارية	معدل النمو
2009	38582477	
2010	47947232	24.27
2011	56150094	17.11
2012	62005935	10.43
2013	68855487	11.05
2014	74073336	7.58
2015	64344061	-13.13
2016	62398733	-3.02
2017	58492457	-6.26

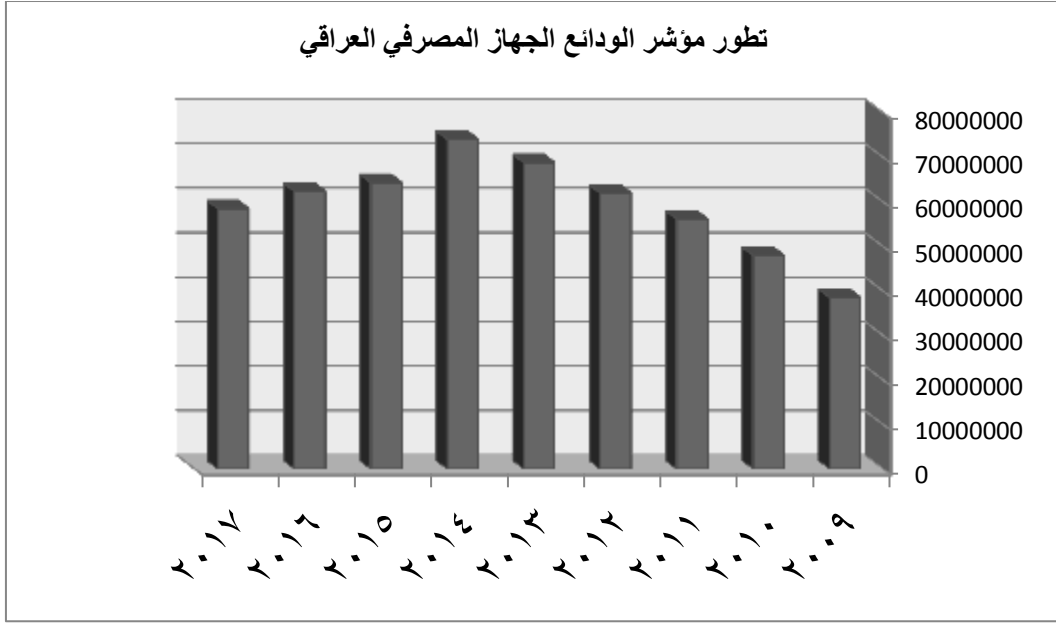
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي 2009-2017

من الجدول (3-5) يتضح بان حجم الودائع قد ازداد من (38582477) عام 2009 الى (47947232) وبمعدل نمو (24.27) لعام 2010 وخلال 2011 و 2012 و 2013 و 2014 ازدادت الودائع الى (56150094) و (62005935) و (68855487) و (74073336) على التوالي وبمعدلات نمو وصلت الى (17.11) و (10.43) و (11.05) و (7.58) على التوالي ، ثم انخفضت الودائع في المصارف التجارية في عام 2015 لتصل الى (64344061) بنسبة تراجع بلغت (13.13) واستمرت ودائع المصارف التجارية بالهبوط تدريجيا في الاعوام 2015 و 2016 و 2017 الى (64344061) و (62398733) و (58492457) على التوالي وبنسب تراجع بلغت (13.13) و (-3.02) و (-6.26) على التوالي ويعود اسباب تراجع الودائع في المصارف التجارية الى تداعيات هبوط اسعار النفط والعمليات العسكرية التي طالت محافظات كثيرة بالحرب على داعش مما تسبب في ارتفاع تكاليف العمليات العسكرية وتراجع حدة المنافسة

وخروج المستثمرين لعدم وجود بيئة امنة تحفظ اموالهم بالتخوف من ارتفاع رقعة العمليات العسكرية التي نشبت في مدن عديدة وكما موضح في الشكل (8-3) .

شكل (8-3)

تطور مؤشر الودائع الجهاز المصرفي العراقي



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الجدول (5-3)

6-2-3 تحليل مؤشر الائتمان المصرفي

تعد وظيفة منح الائتمان في المصارف التجارية الوظيفة الاساسية الثانية بعد قبول الودائع لما لهذه الوظيفة من اهمية ودور تمويلي كبير في النشاط الاقتصادي .



### جدول (3-6)

#### الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق

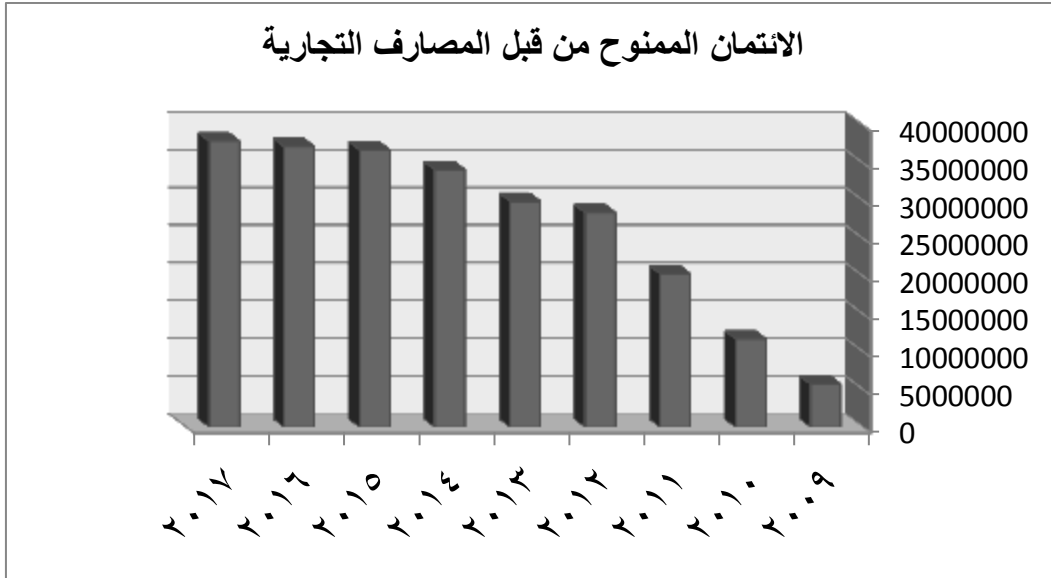
السنة	الائتمان النقدي	معدل النمو
2009	5690062	
2010	11721535	106.00
2011	20344076	73.56
2012	28438688	39.79
2013	29952012	5.32
2014	34123067	13.93
2015	36752686	7.71
2016	37180123	1.16
2017	37952829	2.08

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي 2009-2017

من خلال الجدول (3-6) تظهر بيانات منح الائتمان المصرفي للمصارف التجارية ويتبين ان هذه المصارف توسعت بحجم الائتمان الممنوح فبعد ان كان حجم الائتمان الممنوح عام 2009 (5690062) ارتفع الى (11721535) عام 2010 وبمعدل نمو بلغ (106) واستمرت الزيادة بحجم الائتمان الذي تمنحها المصارف التجارية خلال العامين 2011 و 2012 لتصل الى (20344076) و(28438688) على التوالي وبمعدلات نمو بلغت (73.56) و(39.79) وفي عام 2013 ارتفع مؤشر منح الائتمان قليلا ليصل الى (29952012) وبمعدل نمو بسيط بلغ (5.32) واستمر منح الائتمان بالارتفاع للسنوات 2014 و 2015 الى (34123067) و(36752686) وبمعدل نمو بلغ (13.93) و(7.71) على التوالي ، وفي عام 2016 ارتفع مؤشر من الائتمان الى (37180123) بنسبة ضئيلة بلغت (1.16) واستمر بالارتفاع تدريجيا ليبلغ (37952829) عام 2017 بمعدل نمو بسيط (2.08) كما في الشكل (3-8)

### الشكل (3-9)

الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الجدول (3-6)

### 3-2-7 تحليل مؤشر السيولة في المصارف التجارية

تظهر نسب السيولة للمصارف التجارية العراقية في الجدول (3-7) للمصارف التجارية في السنوات 2009 و 2010 بلغت نسبة السيولة (22%) و(23%) وهي اقل من النسبة المعيارية البالغة 30% ثم ارتفعت لتصل الى (48%) و(54%) و(65%) للأعوام (2011) و(2012) و(2013) لتصل الى (48%) و(54%) و(65%) وخلال الاعوام الثلاثة (2014) و(2015) و(2016) استقرت عند نسبة (68%) وفي عام (2017) انخفضت الى (66%) ونلاحظ ان نسبة السيولة تحسنت في العام 2011 ثم عاودت الارتفاع بعدها وان هذا الارتفاع لهذه النسب يدل على ان المصارف تحافظ على نسب عالية من السيولة وهذا يعني فقدان الأرباح يمكن للمصرف ان يحصل عليها لو انه استثمر هذه المبالغ بمعنى ان الاستثمارات غير مشجعة للمصارف واعتمادها على فرص قليلة وهذا مطابق مع الجانب التطبيقي للدراسة وذلك بحصول المصارف عينة الدراسة على معدلات عائد قليلة وهذا يؤكد بان البيئة التي تعمل بها المصارف التجارية العراقية غير مشجعة للاستثمار ولاسباب عديدة منها الاوضاع الامنية التي مرت بها

الساحة العراقية وقلّة خبرة المصارف للتعامل مع هذه الظروف كون ان اغلب المصارف تم تأسيسها حديثا والسبب الاخير ان المصارف لاتملك الرؤيا والكادر الذي يمنحها الثقة في الدخول بعمليات استثمارية كبيرة تستثمر من خلالها السيولة الفائضة عن المعدل المطلوب .

### جدول (3-7)

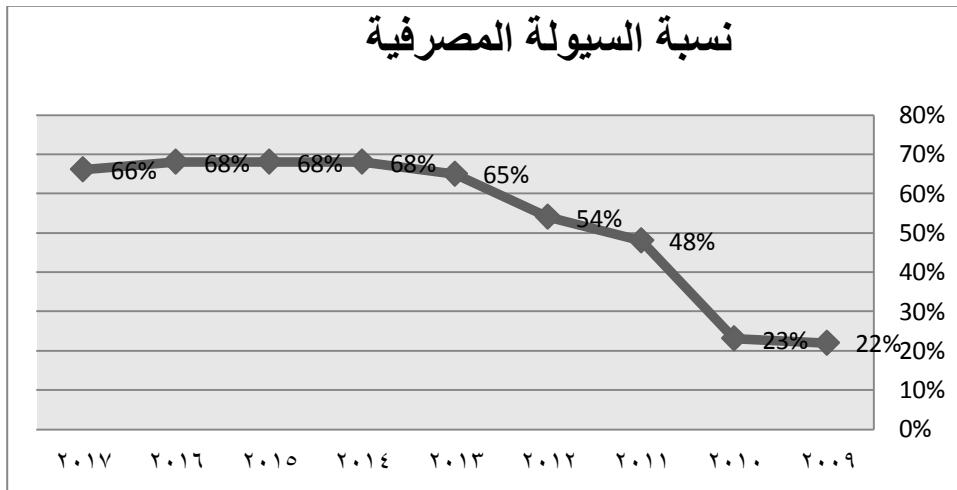
#### مؤشر السيولة في المصارف التجارية

السنة	نسبة السيولة المصرفية
2009	22%
2010	23%
2011	48%
2012	54%
2013	65%
2014	68%
2015	68%
2016	68%
2017	66%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التشرّات السنوية للبنك المركزي 2017-2009

### شكل (3-10)

#### مؤشر السيولة في المصارف التجارية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الجدول (3-5)

## المبحث الثالث

### 3-3-3 الإصلاح المصرفي وانعكاساته على قطاع المصارف الخاصة في العراق

يعاني الاقتصاد العراقي بعد عام 2004 من تدهور كبير في بنية الناتج وتخلف قطاعات الاقتصاد القومي وتراجع مقدرتها في الاسهام برفد وتنويع مصادر الناتج. الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي يتكأ على المورد النفطي لتسيير عجلة الاقتصاد والشؤون المالية في البلاد. وان بقاء الوضع على ما هو عليه يجعل بنية الاقتصاد العراقي هشة وعرضة للصدمات الداخلية والخارجية. وبالخصوص الصدمات التي تصيب سوق النفط العالمي لما لها من دور كبير وحاسم في الاقتصاد العراقي وتنظيم عمليات الموازنة العامة وتسيير باقي وظائف القطاع العام، والذي اخذ الاخير يتزايد دوره مع ارتفاع الاعمال الارهابية وتدهور الاوضاع الامنية في البلاد. الامر الذي تسبب بهروب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية فضلا عن تقلص دور القطاع الخاص. مما ادى الى تراجع نشاط وفاعلية قطاع الخدمات وبالخصوص نشاط القطاع المصرفي. لذا تبحث هذه الدراسة في كيفية اصلاح القطاع المصرفي من اجل النهوض بواقع القطاع الخدمي في العراق، الامر الذي يحقق تنوع مقبول في الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن معالجة جزء من الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد القومي.

### 3-3-3 مفهوم الإصلاح المصرفي

يشير مفهوم الإصلاح المصرفي بانه مجموعة من الاجراءات المصرفية لأجل تغير حقيقي في النشاط المصرفي ليصبح اكثر فاعلية في تعبئة المدخرات وتوظيفها لخدمة التنمية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية العالمية (لفتة، 2009: 60) ويتضمن سياق الإصلاح الاقتصادي الإصلاح المصرفي الذي يعتبر احد مكوناته الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي ويعرف الإصلاح المصرفي بانه العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها وأشكالها بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية و بالتالي يجب إجراء عملية تقييم لمجمل هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها وإعطائها الوصف الحقيقي، ويعرف بانه مجموعة من الاجراءات

التي تعمل على تطوير الاسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية ونظام اشرافي قوي ، وخصخصة مصارف القطاع العام ، وتشجيع القطاع الخاص على انشاء المصارف والسماح للمصارف الاجنبية بالدخول الى السوق المصرفية المحلية (صليحة وبو علام ، 2004: 447) ويعرف ايضا بانه (( مجموعة من الاجراءات التي تتناول زيادة دور قوى السوق في تحديد اسعار الفائدة وتخصيص الائتمان وتحديد الاتجاه العام للوساطة المالية بهدف تحسين كفاءة الجهاز المصرفي واستقراره)) ، في حين يعرفه البعض بأنه (( مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن اعادة الهيكلة وتطوير الانظمة والقوانين والتشريعات بحيث تساهم في زيادة حجم الاقراض والايدياع وتحسين الخدمات المصرفية الامر الذي ينعكس ايجاباً على قطاعات الاقتصاد الوطني)) (رشيد ومستور ، 2017: 4)

### 3-3-2 دوافع الاصلاح المصرفي (الشكري ، 2013: 179)

- ❖ دوافع اقتصادية : أن مهمة خلق النقود الائتمان الضرورية تقع على عاتق المؤسسة المصرفية لتقدم اي مجتمع وازدهاره ومن اجل تحقيق والغايات الاقتصادية.
- ❖ دوافع تقنية: نتيجة للمستجدات التي حدثت بسبب تطور المنتجات المصرفية ، وفي مجال الاجهزة التقنية لذلك لا بد من وضع قوانين وتشريعات خاصة بتنظيم التعامل مع هذه التقنيات الحديثة من اجل تحقيق المنفعة العامة لها.
- ❖ دوافع ادارية تنظيمية : ويقصد بها الاسس والمعايير التنظيمية للمؤسسة المصرفية مما يعني عرض الافكار الجديدة والتي من شأنها تقليل الانحراف القائمين على ادارة هذه المؤسسات .
- دوافع نقدية : بسبب التغيرات التي تحصل في النظام النقدي لذلك لا بد من اعادة صياغة النظام النقدي .

### 3-2-3 الإصلاحات المطلوبة للقطاع المصرفي في العراق:

يواجه الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 مشاكل عديدة وخاصة القطاع المصرفي لأسباب عديدة منها تتعلق بتنظيم العمل الاداري والسياسات المتبعة ومدى ملائمتها مع المعايير المحاسبية والدولية وعدم قدرة المصارف على الالتزام بتعهداتها مما خلق عدم الثقة بين الجهاز المصرفي والمستثمر واسباب تتمثل بانخفاض الودائع وارتفاع الديون المتأخرة فدعت الحاجة الى تدخل الدولة

واصدار حزمة من الاصلاحات الاقتصادية على ان تبدأ بالإصلاح المصرفي فاتخذت حزمة من الاجراءات اهمها(بتال ،2012: 34 ) (عبد النبي ،2015: 6 )

- ❖ تحرير القطاع المالي وخصوصا سعر الفائدة التي تتقاضاه المصارف والتي تدفعها
- ❖ التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة الى الرقابة الوقائية والذي يمكن الجهاز المصرفي من المرونة ورفع كفاءة المصارف .
- ❖ اتباع التصنيف الائتماني CAMEL بديلا عن اظهار المراكز المالية
- ❖ تحرير اعمال المصارف عن طريق التنوع في اعمالها لتلبي رغبات العملاء والاتجاه نحو البنوك الشاملة لتعبئة الادخارات من جميع القطاعات.
- ❖ الاتجاه نحو الاندماج والاستفادة من مزايا الحجم ومشاركة المصارف الخاصة المحلية لمصارف اجنبية انسجاما مع قانون الاستثمار في العراق.
- ❖ تحرير قيود التحويل الخارجي تماشيا مع اتفاقيات صندوق النقد الدولي والتشديد بتطبيق قانون مكافحة غسيل الاموال .
- ❖ التنوع في سياسات الائتمان الممنوحة وكذلك التنوع في برامج تنمية مهارات العمالي في المصارف من اجل مسايرة التطور العالمي للعاملين في الجهاز المصرفي.
- ❖ تطبيق نظام فاعل للرقابة المصرفية و تطوير الرقابة المحلية و القابلية على التنفيذ.
- ❖ توسيع قاعدة ملكية المصارف لجعل إدارتها مسؤولة أمام شرائح أوسع من المساهمين ولتقليل نفوذ القطاع العام فيها.
- ❖ رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع و المصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة و المستقبلية

### 3-3-4 اجراءات الاصلاح المصرفي في العراق:

جاء الاصلاح المصرفي في العراق بعد عام 2003 نتيجة التغيرات التي حصلت في النظام السياسي والاقتصادي في العراق وبدء مرحلة جديدة للاقتصاد لعراقي تمثلت بالانفتاح نحو الاقتصاد العالمي ، بعد رفع المقاطعة التجارية الدولية التي فرض على العراق بسبب حرب الخليج 1991 ، وتمثل الاصلاح بعدة اجراءات وهي:

### 3-3-4-1 الاطار التشريعي والقانوني

لغرض ان يأخذ الاصلاح المصرفي طريقه الى النجاح لابد من اصلاحات قانونية وتشريعية الى جانب تطوير السياسات الاقتصادية للقطاع المصرفي وتتمثل هذه القوانين البينة التحتية للإصلاح المصرفي(الشمري، 2016: 130)

❖ صدور قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2003 حيث يعد هذا القانون خطوة اساسية نحو ارساء نظام مالي يعمل وفق المعايير الدولية.

❖ صدور قانون 56 لسنة 2004 والذي منح البنك المركزي استقلاله تاما عن الحكومة في ادارة عملياته المصرفية المركزية والذي اصبح البنك المركزي بمنأى عن ضغوط السياسة المالية لاقرض الخزينة بشكل مباشر مما يؤدي الى عدم توليد او توسيع في عرض النقد.

❖ قانون غسل الاموال 93 لسنة 2004 شرع هذا القانون لحماية المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسيل الاموال وتمويل الارهاب والجريمة ويهدف الى اخذ الحيطة والحذر في تعاملاته المالية على الصعيد الدولي والمحلي في ظل الانفتاح العالمي على العالم الخارجي وشرع المؤسسات المالية في عمليات تمويل رؤوس الاموال ، فلا بد لقانون لحماية الاموال ومعرفة اصولها ولا يمكن غسلها بمشاريع داخل العراق بدون معرفة مصادرها (شندي، 2011: 310)

### 3-3-4-2 تحرير القطاع المصرفي

التحرر المالي الذي شهدته اسواق العراق في السنوات القليلة الماضية جسدت فعليا السوق المالية الوطنية عبر حركة الجهاز المصرفي العراقي وامكانيته في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة والتي عدت ركنا اساسيا من اركان الوساطة المالية والتي هي جوهر الاستقرار المالي (الشكري، 2013: 183)

### 3-3-4-3 هيكله المصارف الحكومية

بدا العمل بهيكله المصارف الحكومية من خلال خطة عمل تم التوصل اليها مع صندوق والبنك الدوليين وضمن هذا الاطار تم تغيير اسم المصرف الاشتراكي الى مصرف العراق (لفتة، 2009: 166)

### 3-4-4 التحول في الرقابة المصرفية

من جملة الاصلاحات التحول من الرقابة المتحكمة الى الرقابة الوقائية والتي استطاع البنك المركزي من خلاله من فرض الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقها بعيدا عن الاجراءات القسرية وهذا ما يمكن البنك المركزي ان يعمل بمرونة وكفاءة عالية الغرض منها ترصين العمل المصرفي (الشكري،2013: 183)

### 3-4-5 استبدال العملة القديمة

ساهم البنك المركزي بإدارة النشاط الاقتصادي في العراق من خلال استبدال العملة القديمة بعملة جديدة في عام 2004 وساهمت هذه الخطوة في تحسين اسعار الصرف من خلال التوحيد في التعامل بالدينار في انحاء العراق (الغالبى، 2004: 78)

### 3-4-6 انشاء المصرف العراقي للتجارة

ضمن تأسيس تجارة العراق قامت الحكومة بتأسيس المصرف العراقي للتجارة براس مال 100 مليون دولار من صندوق تطوير العراق ويعمل هذا المصرف مساعدة العراق في عملياته الائتماني وتعزيز العلاقات المالية نتيجة العزلة التي عاش فيها العراق قبل عام 2003(حسن،2004: 6)

### 3-4-7 فتح تراخيص للمصارف الاجنبية في العراق

ان توجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق يمثل احد الخطوات المهمة نحو انشاء وبناء قطاع مصرفي نشط وتنافسي في العراق ، فقد فتح العمل والمشاركة مع المصارف الاجنبية سواء كانت شركات مستقلة او فروع شراكة مع المصارف الاهلية ينسجم مع قانون الاستثمار في العراق وتوجهاته.(الشبيبي، 2007: 166)

### 3-3-5 دور المصارف الخاصة في السوق المالية

ان سلامة النظام المصرفي وحشد القرارات السليمة في مجال السياسات الاقتصادية نحو تطوير وتحديث الانظمة المصرفية يؤمن تحقيق زخما في عالم الاستثمار الحقيقي والمالي، الامر الذي ينعش الاسواق المالية والنقدية مما يؤدي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية الباحثة عن الربح، مما يجدر بصانع القرار اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين وتمتين الانظمة المصرفية المحلية على نحو يجعلها قادرة على مواجهة تحديات الانتقال في رؤوس الاموال من والى الخارج دون احداث عمليات



تبييض الاموال او تهريب النقد الاجنبي، ومن ثم زيادة ربحية المؤسسات المالية والمصرفية وتعزيز بنية الناتج المحلي الاجمالي ، وبالرغم من البداية المبكرة للمصارف الخاصة العراقية الا انها سجلت حضورا قويا في السوق المالية العراقية وهذا يعكس ثقة الجمهور الاستثماري بالقطاع المصرفي الخاص ، ويوضح الجدول (3-3) والشكل (3-6) مدى التطور الحاصل في عدد الاسهم وحجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة 2009-2017 وهذا يعكس ثقة الجمهور الاستثماري بالقطاع المصرفي الخاص

### جدول (3-8)

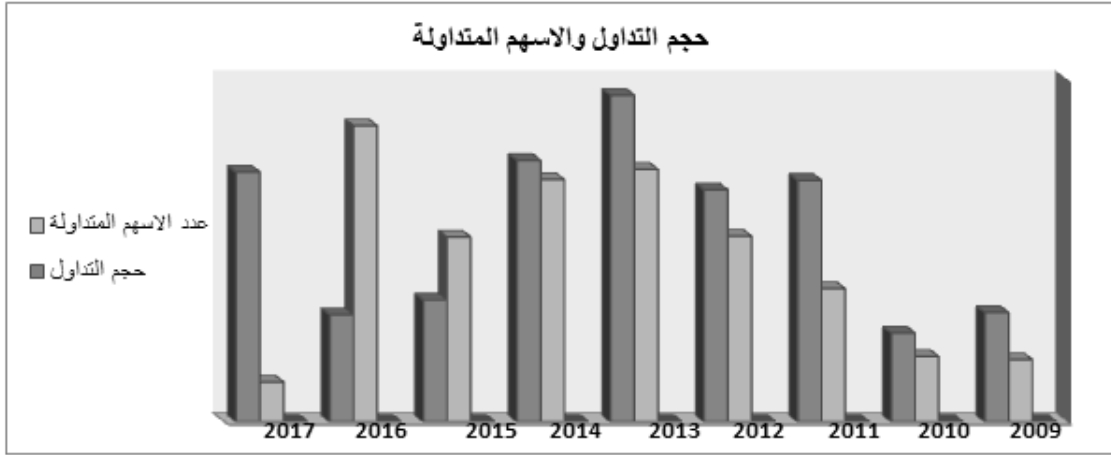
#### مؤشرات التداول الرئيسية لقطاع المصارف للمدة (2009-2017)

السنوات	عدد الاسهم المتداولة		حصة المصارف	حجم التداول ( مليار )		حصة المصارف
	الكلية	قطاع المصارف		الكلية	قطاع المصارف	
2009	211290	181933	86%	411928	319235	78%
2010	255659	190784	75%	400359	259411	65%
2011	492371	389159	79%	941198	705455	75%
2012	625639	542328	86%	893825	677332	76%
2013	871182	737227	85%	2840220	953874	34%
2014	743852	707114	95%	898315	763582	85%
2015	579640	539459	93%	456179	355859	78%
2016	917500	864664	94%	426800	312946	73%
2017	1215000	116640	95%	900000	729000	79%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي 2009-2017

### شكل (3-11)

#### مؤشرات التداول الرئيسية لقطاع المصارف للمدة (2009-2017)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-8)

يتبين من خلال الجدول (3-8) والشكل (3-10) الهيمنة الكبيرة للقطاع المصرفي على سوق العراق للأوراق المالية اذ بلغت حصة المصارف في حجم التداول في عام 2009 ما نسبته 78 % ، 65% لعام 2010 ، 75% عام 2011 ، 76 عام 2012 ، وانخفاض شديد عام 2013 ليصل 34% ، ثم عاود الارتفاع عام 2014 ليصل 85% ، 78% ، 73% ، 79% للسنوات 2015 و2016 و2017 على التوالي ، كما انه تضاعف لثلاث مرات للمدة 2009-2017 ، كما ان عدد الاسهم المتداولة تضاعف اكثر من (8) مرات لنفس المدة

## الفصل الرابع

### قياس وتحليل المصارف العراقية الخاصة

#### تمهيد

اتجهت الانظار نحو العمل المصرفي في العقود الأخيرة، واتسع نطاق التنافس ليشمل السوق المصرفية العالمية لذلك فقد أصبحت المصارف في مواجهة حقيقية مع مصارف عملاقة وهو ما دعا إلى ضرورة تطوير كفاءتها وإنتاجيتها، إذ تؤدي المصارف دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول ولاسيما تلك التي تنتهج سياسات الاقتصاد المفتوح. وبلا شك فإن كفاءة المؤسسات المصرفية من ضمن أهم المتطلبات للنمو الاقتصادي، ونظراً للتغير السريع الذي يواجه المؤسسات المصرفية التي تُعدّ من أكثر المؤسسات تعقيداً فإنها وقعت تحت ضغوط تنافسية على المستويين المحلي والعالمي وكرد فعل على هذه الضغوطات فإنها تسعى لإيجاد حلول بديلة لتخفيض تكاليف تقديم خدماتها من خلال تفعيل كفاءتها الإنتاجية والاستفادة من الإنتاج الكمي والكيفي لهذه الخدمات. وعليه يكون ذا جدوى تناول مفهوم الكفاءة المصرفية وأنواعها ونماذج قياسها لتحديد المصارف الكفوءة باعتبارها مصارف مرجعية تكون نموذجاً تقتدي به المصارف الأخرى والمصارف غير الكفوءة لتحديد أسباب عدم كفاءتها ومعالجتها.

## المبحث الاول

### 1-4 تحليل واقع القطاع المصرفي الخاص في العراق

بدأت جهود البنك المركزي العراقي في عام 2004 في النهوض في الارتقاء بشتى المجالات في السوق المصرفية واستمرت هذه الجهود طلية الفترة المنصرمة في الارتقاء بالتشريعات الرقابية والمالية بما يسهم في تقوية النظام المالي حيث اتخذت مزيدا من الاجراءات والتدابير الرامية نحو رفع كفاءة وامتانة الجهاز المصرفي وذلك بإلزام المصارف التجارية برفع رؤوس اموالها الى مستويات عالية ورفع ملاءتها بما يتناسب مع المعايير الدولية وتنويع خدماتها المصرفية وتحديث الاجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التركزات الائتمانية والتأكد من التزام المصارف بتطبيقها وبما يتوافق مع مقررات بازل، فضلاً عن اهتمامها بتوفير السيولة اللازمة لضمان استمرارية قدرة المصارف على منح الائتمان (البنك المركزي العراقي، 2011، 106) ولغرض تطبيق نماذج البحث فقد اختيرت المصارف الخاصة العراقية والمعروضة بياناتها حسب الآتي:

#### 4-1-1 رؤوس اموال المصارف الخاصة عينة البحث

من خلال الملحق (2) نلاحظ حجم التطور لرؤوس الاموال الخاصة بالمصارف الاهلية عينة البحث وللمدة 2009-2017 ففي عام 2009 و 2010 كانت حجم رؤوس الاموال قليلة كما يراها البنك المركزي العراقي اما في 2011 فبدأ المصرف المركزي بالإيعاز الى المصارف الاهلية الخاصة بزيادة رؤوس امواله لتصبح 250 في غضون ثلاثة سنوات وتساعد هذه الزيادة في تعزيز الاستقرار المصرفي وفي مجابهتها للمخاطر، وفي عام 2011 شهد زيادة رؤوس الاموال للمصارف الخاصة وان عدد المصارف التي قامت بزيادة اموالها 21 مصرف وهناك 6 مصارف تفوق رأسمالها 100مليار (تقرير الاستقرار المالي 2011: 25) وكانت نسبة التغير لرؤوس الاموال لعام 2011 ب 36% مقارنة بالأعوام السابقة وهذا التغير جاء استجابة لتعميم للبنك المركزي العراقي بشأن زيادة رؤوس اموالها لتصبح 250 مليار في غضون الثلاث سنوات القادمة ويعد هذا النمو متانة للعمل المصرفي ويساهم بشكل في القطاع المصرفي (تقرير الاقتصادي: 2011، 26) وتحقق هذا النمو في رؤوس الاموال نتيجة لأسباب منها قيام المصارف رفع رؤوس اموالها تلبية لاحتياجات البنك المركزي العراقي كذلك هناك رغبة لدى المصارف في توسيع اعمالها للحصول على تصنيف اعلى وتحقيق الارباح وخلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة واقامة علاقات متكافئة مع مصارف عربية واجنبية ، وفي عام 2012 و 2013 ومن خلال الجدول لم يطر اي تغير ثم عاودت المصارف الخاصة بالارتفاع لتنفيذ خطط البنك المركزي العراقي ، ثم حافظت المصارف على ثبات السنوات اللاحقة 2014-2017 حيث لم يطرأ عليه تغير يذكر (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، 2011: 27)

#### 4-1-2 حجم الموجودات

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول (4-1) الى ان مصرف بغداد احتل المركز الاول بين المصارف الخاصة العراقية عينة البحث اذ بلغ متوسط حجم موجوداته 1274878.2 مليون دينار مما يؤشر امتلاكه لحجم كبير من الموجودات تمكنه من استثمارها وتحقيق اعلى الايرادات في حين احتل مصرف الشمال للتمويل والاستثمار المركز الثاني اذ بلغ متوسط حجم موجوداته

957357.0، أما مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية فقد احتل المركز الثالث، اذ بلغ متوسط حجم موجوداته 751684.2، في حين احتل مصرف المنصور المركز الرابع اذ بلغ متوسط حجم موجوداته 691734.3، أما المصارف الأخرى فقد احتلت المراكز الاخرى بالتتابع كما موضح في الجدول (1-4) اذ رتبت المصارف تنازليا وفقا لحجم موجودات المصارف وبلغ المتوسط العام للمصارف 549083.1 وبانحراف معياري بلغ(194424043.0). كما في الشكل (1-4)

الجدول (1-4)

متوسط حجم الموجودات للمصارف الخاصة العراقية للمدة 2009-2017

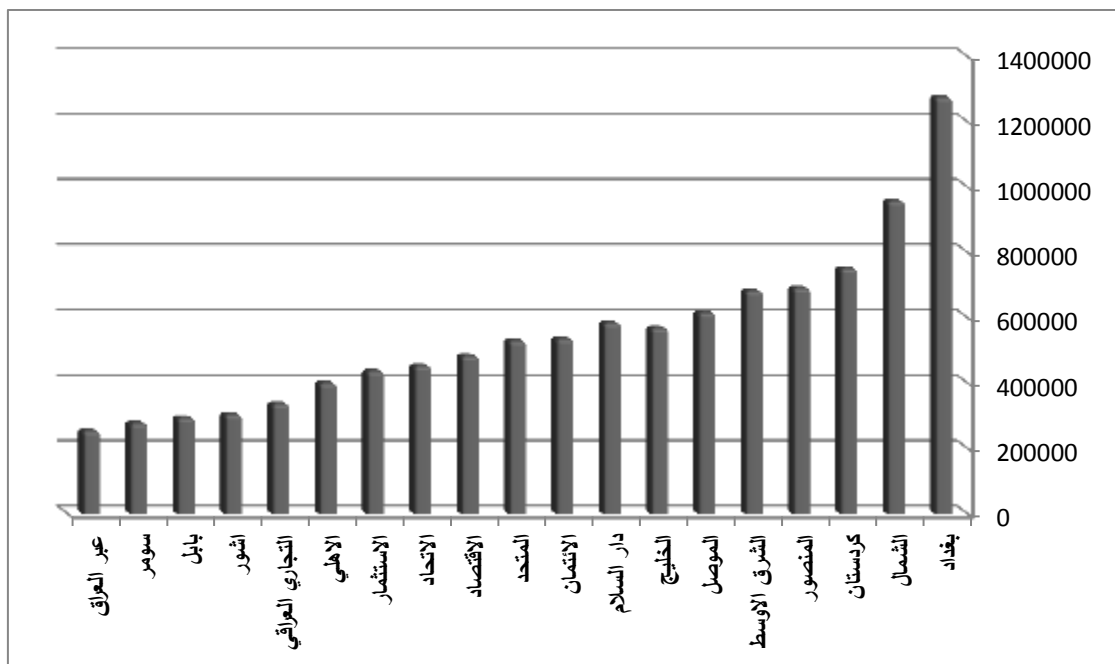
(مليون دينار عراقي)

المصارف	حجم الموجودات
بغداد	1274878
الشمال	957357
كرديستان	751684.2
المنصور	691734.3
الشرق الاوسط	682334.9
الموصل	615932.6
الخليج	569306.2
دار السلام	584219.5
الائتمان	535249.1
المتحد	529296.4
الاقتصاد	483649.6
الاتحاد	453387.1
الاستثمار	436434.8
الاهلي	400142.4
التجاري العراقي	337421.1
اشور	304104
بابل	294149.4
سومر	277308.8
عبر العراق	253989.8
Mean	549083.1
StDev	253681.2

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Exel

#### شكل (1-4)

#### متوسط حجم الموجودات للمصارف الخاصة العراقية للمدة 2009-2017



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1-4)

#### 2-1-4 حجم ودائع

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول (2-4) إلى أن مصرف بغداد احتل المركز الاول بين المصارف الخاصة العراقية عينة البحث اذ بلغ متوسط حجم ودائعه 968922.1 مليون دينار، مما يؤشر قدرته على جذب اغلب المودعين اليه وامتلاك مصادر تمويل كبيرة تمكنه من استثمارها وتحقيق اعلى الايرادات ومن الجدير بالذكر ان مصرف بغداد لديه مشاركة مع مصرف البحرين مما انعكس في امتلاكه لخبرة مصرفية وقدرة على تقديم افضل الخدمات في حين احتل مصرف الشمال للتمويل والاستثمار المركز الثاني اذ بلغ متوسط حجم ودائعه 659331.6 مليون دينار، اما مصرف المنصور للاستثمار فقد احتل المركز الثالث اذ بلغ متوسط حجم ودائعه 510182.4 مليون دينار. في حين احتل مصرف دار السلام المركز الرابع حيث بلغ متوسط حجم ودائعه 434854.3 مليون دينار اما المصارف الاخرى فقد احتلت المراكز الاخرى بالتتابع كما موضح في الجدول (2-4) اذ رتبت المصارف تنازليا وفقا لحجم ودائع المصارف وبلغ المتوسط العام للمصارف 325675.7 مليون دينار. كما في الشكل (2-4)



جدول (4-2)

متوسط حجم الودائع للمصارف الخاصة العراقية للمدة 2009-2017

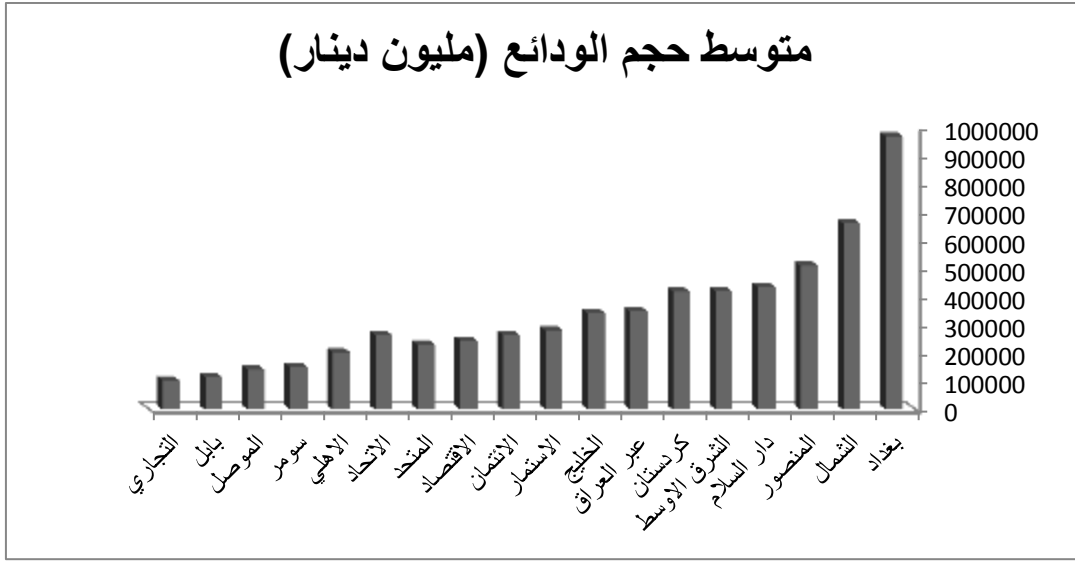
(مليون دينار عراقي)

المصارف	الودائع
مصرف بغداد	968922.1
مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	659331.6
مصرف المنصور للاستثمار	510182.4
دار السلام	434854.3
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	418177.8
مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية	418006.9
عبر العراق	347648.4
مصرف الخليج التجاري	341977.2
الاستثمار	280938.8
مصرف الائتمان العراقي	263699.9
مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	244074.9
المتحد	230522.2
الاتحاد	264158.4
المصرف الأهلي العراقي	203149.3
سومر	151537.6
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	140925.9
مصرف بابل	114979.2
المصرف التجاري العراقي	103335.9
مصرف آشور الدولي للاستثمار	91415.6
Mean	325675.7
StDev	216333.1

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Exel

شكل (2-4)

متوسط حجم الودائع للمصارف الخاصة العراقية للمدة 2009-2017



الشكل: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الجدول (2-4)

## المبحث الثاني

### تحليل المؤشرات المالية

#### 1-3-3 معدل العائد على حق الملكية Return on equity

يمثل معدل العائد على حق الملكية ROE مقياس نسبي لأداء المصرف وهو احد

المؤشرات التي تقيس اداء ارباح المصرف ويتم حسابه بالمعادلة الاتية :

العائد على حقوق المالكين = صافي الدخل / حقوق الملكية

جدول (3-4)

معدل العائد على حقوق الملكية لمصارف عينة الدراسة

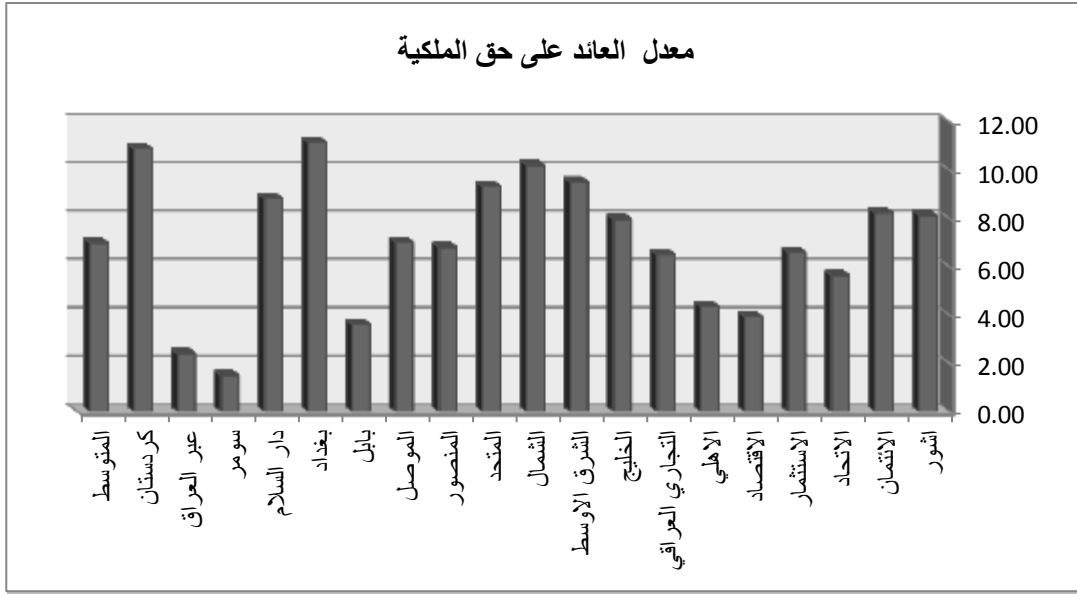
المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
اشور	14.21	9.48	11.85	11.08	7.50	3.86	4.31	5.83	5.07	8.13
الائتمان	6.78	6.06	15.73	22.95	7.69	5.38	4.66	2.13	2.76	8.24
الاتحاد	5.25	12.09	2.19	8.54	16.23	4.75	0.25	0.33	1.12	5.64
الاستثمار	7.35	10.06	9.92	1.38	7.29	11.55	7.00	3.47	1.41	6.60
الاقتصاد	7.55	11.24	6.76	3.76	1.61	1.59	2.24	0.58	0.12	3.94
الاهلي	1.13	2.16	2.50	15.42	5.13	2.78	0.92	8.18	1.04	4.36
التجاري العراقي	4.55	14.03	7.18	13.22	5.92	3.69	2.90	3.58	3.44	6.50
الخليج	13.47	9.70	11.19	9.69	8.98	12.05	3.29	1.84	1.57	7.98
الشرق الايوسط	15.50	10.26	18.45	16.19	13.92	1.44	2.17	5.19	2.56	9.52
الشمال	14.06	16.44	14.52	10.83	10.20	9.18	2.45	7.28	6.90	10.21
المتحد	12.45	18.11	15.03	13.62	10.05	7.21	6.61	0.52	0.29	9.32
المنصور	7.30	4.33	7.91	4.93	10.11	6.76	7.90	5.90	6.04	6.80
الموصل	11.58	15.88	14.23	8.05	9.15	0.90	0.23	1.33	1.81	7.02
بابل	6.61	4.66	4.83	5.02	2.37	2.71	1.51	3.20	1.71	3.63
بغداد	14.40	10.61	18.56	14.34	18.32	11.11	2.29	7.16	3.63	11.16
دار السلام	15.19	1.69	10.31	15.31	11.00	7.72	4.73	1.20	12.29	8.83
سومر	7.35	0.64	0.25	0.79	0.71	0.79	1.44	1.41	0.15	1.50
عبر العراق	1.69	1.43	1.19	0.70	3.63	2.54	3.16	3.64	3.69	2.41
كرديستان	5.98	6.89	16.02	11.35	12.12	9.43	10.59	11.69	14.03	10.90
	9.07	8.73	9.93	9.85	8.52	5.55	3.61	3.92	3.66	6.98

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي 2009-2017

نلاحظ من خلال الجدول (3-4) والشكل (3-4) ان متوسط العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة حصلت على نسب متفاوتة ،فحقق مصرف بغداد اعلى معدل عائد بلغ 11.16% ويليه مصرف كردستان بمعدل 10.90% ومصرف الشمال 10.21% بينما حقق مصرف الشرق الاوسط والمتحد على متوسط عائد 9.52% و 9.32 على التوالي ومصرف دار السلام والائتمان واشور حقق متوسط عائد 8% ومصرف الخليج والموصل على 7% ومصارف المنصور والاستثمار والتجاري العراقي على 6% وحصل مصرف الاتحاد على 5% ومصرف الاهلي الاقتصاد وبابل على 4% و 3% و 3% على التوالي بينما تذل القائمة بحصولهم على اقل متوسط عائد مصرفي عبر العراق وسومر ب 2% و 1% على التوالي وتفاوتت معدلات العائد على حق الملكية وكما واضح من خلال الشكل (3-4) اما الشكل (4-4) يوضح لنا متوسطات العائد على حق الملكية للمصارف عينة الدراسة لكل سنة على حدة فنجد عام 2011 حقق افضل ربحية بلغ 9.93 ثم تلتها 2012 و 2009 بينما كان 2015 و 2016 و 2017 ويعود الانخفاض بسبب هبوط اسعار النفط التي ضربت اسواق النفط والتي اثرت وبشكل مباشر على تدني الاستثمارات لقلّة الاموال علما بان العراق يعتمد وبشكل كامل على واردات النفط في تمويل موازنته والسبب الاخر وله من الاهمية لا يقل شانا عن الاول الظروف الامنية والعمليات العسكرية التي عصفت بالشرق الاوسط بصورة عامة والعراق بصورة خاصة .

### شكل (3-4)

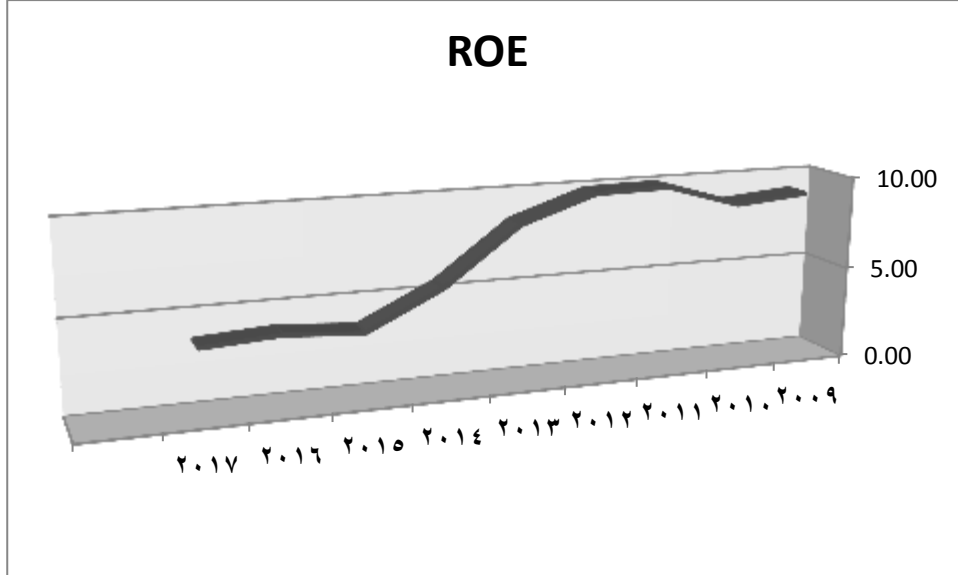
متوسط معدل العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-4)

### شكل (4-4)

متوسط معدل العائد على حق الملكية للمدة 2009-2017



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3-4)

### 3-2-3 معدل العائد على الاستثمار (ROI) Return On Investment

ويقيس معدل العائد على الاستثمار ROI كفاءة الادارة في تشغيل موجوداتها من اجل توليد

الارباح الصافية ويحتسب معدل العائد على الاستثمار بالمعادلة التالية :

معدل العائد على الاستثمار = الارباح الصافية / مجموع الاموال المستثمرة

جدول (4-4)

معدل العائد على الاستثمار ROI للمصارف عينة الدراسة 2009-2017

المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
اشور	15.2	10.46	4.67	6.20	7.62	3.99	4.47	6.60	5.26	7.23
الائتمان	6.89	6.12	3.54	4.09	5.94	4.68	3.89	2.11	2.75	4.44
الاتحاد	14.70	14.06	2.80	2.97	2.72	5.69	0.31	0.36	1.55	5.02
الاستثمار	8.43	11.09	3.03	0.37	15.6	10.8	6.61	3.66	1.52	6.80
الاقتصاد	9.90	15.42	7.75	5.79	4.00	3.09	4.12	1.86	1.98	5.99
الاهلي	1.20	2.33	1.35	4.57	8.68	7.96	9.64	10.8	1.27	5.32
التجاري العراقي	3.26	2.14	2.90	4.50	4.55	3.26	2.65	10.5	4.99	4.32
الخليج	15.14	13.66	3.29	7.26	14.1	12.2	3.61	2.22	2.41	8.21
الشرق الايوسط	4.99	3.28	2.76	2.96	2.10	1.69	3.00	7.84	4.76	3.71
الشمال	7.17	12.22	4.45	4.00	7.56	7.06	12.1	9.59	9.88	8.22
المتحد	10.23	9.18	7.63	4.82	10.4	8.25	7.53	6.72	5.13	7.78
المنصور	8.09	4.53	2.91	2.86	9.36	6.26	7.24	6.92	7.30	6.16
الموصل	12.83	18.03	0.41	3.44	15.1	7.09	2.22	1.77	2.38	7.04
بابل	8.92	11.06	1.78	1.65	2.98	4.04	2.10	4.28	3.01	4.42
بغداد	12.91	15.63	2.39	1.93	13.6	11.8	12.6	16.1	7.94	10.57
دار السلام	6.56	1.81	1.37	2.33	10.0	7.06	4.33	1.84	5.21	4.51
سومر	8.37	0.71	0.15	0.44	0.74	0.82	1.53	1.57	0.17	1.61
عبر العراق	2.76	3.12	0.50	0.53	3.01	2.44	3.14	3.79	3.84	2.57
كردستان	3.45	8.28	3.64	3.30	9.35	9.06	9.42	10.5	12.5	7.73
	8.51	8.59	3.02	3.37	7.77	6.18	5.30	5.75	4.41	5.88

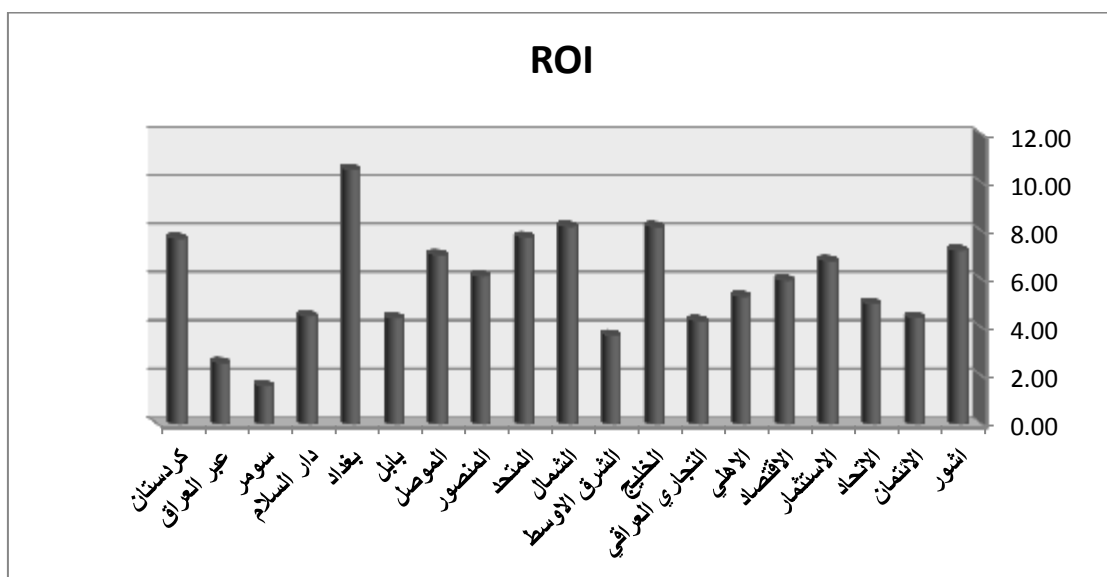
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي 2009-2017



نلاحظ من خلال الجدول (4-4) والشكل (4-5) ان المصارف عينة الدراسة حصلت على متوسط العائد على الاستثمار فكانت النسبة الاعلى لمصرف بغداد وقد حقق اعلى متوسط حيث بلغ 10.57 ويليه مصرف الشمال بمتوسط عائد 8.22 وجاء مصرف الخليج العربي بالمرتبة الثالثة فقد حصل على عائد 8.21 بينما صل كل من مصرف كردستان ، اشور ، المتحد والموصل على معدل عائد 7% ، وحصل مصرفي الاستثمار والمنصور على 6% ومصارف الاهلي والتجاري العراقي والاتحاد على 5% وحقق مصرف الائتمان والخليج وبابل ودار السلام على متوسط عائد 4% بينما تذيلت القائمة مصارف الشرق الاوسط وعبر العراق وسومر بحصولهم على اقل متوسط عائد 3% و2% و1% على التوالي .

شكل (4-5)

#### متوسط العائد على الاستثمار للمصارف عينة البحث

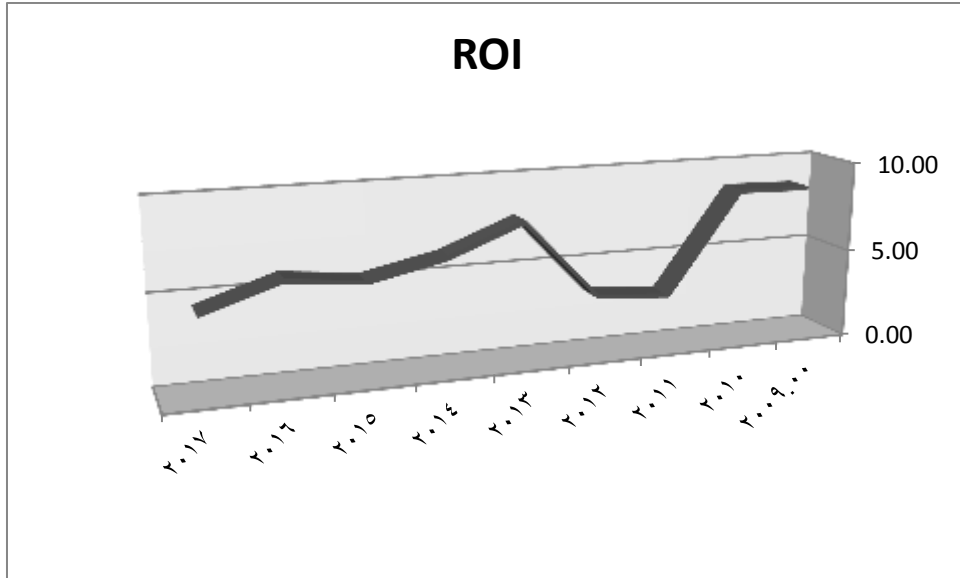


المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (4-4)

اما الشكل (4-6) فيبين لنا متوسط العائد على الاستثمار للمدة 2009-2017 كل سنة للمصارف عينة البحث فكانت سنة 2010 اعلى متوسط حصلت عليه المصارف عينة البحث بلغ 8.59% ويليه عام 2009 8.51% والمرتبة الثالثة عام 2013 7.77% ثم 2014 و2016 و2015 فقد حققت على متوسط 6% و5% و5% على التوالي وكان الاقل متوسط لعام 2017 4% وتذيلت القائمة عامي 2012 و2011 بحصولهم على اقل عائد وصل الى 3.3% و3% على التوالي

#### شكل (4-6)

متوسط العائد على الاستثمار للمدة 2009-2017



المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات الحاسوب

#### 3-3-3 ربحية السهم الواحد (EPS) Earning Per Sher

تمثل حصة السهم العادي الواحد من الارباح المتحققة خلال فترة اعداد الارباح ، وتعد مقياس للأداء الكلي للمصرف وهو احد النماذج الرياضية لتقييم السهم ويتم حسابه بالمعادلة التالية

$$\text{ربحية السهم} = \text{صافي الدخل} / \text{عدد الاسهم العادية}$$

جدول (4-5)

ربحية السهم الواحد لمصارف عينة الدراسة

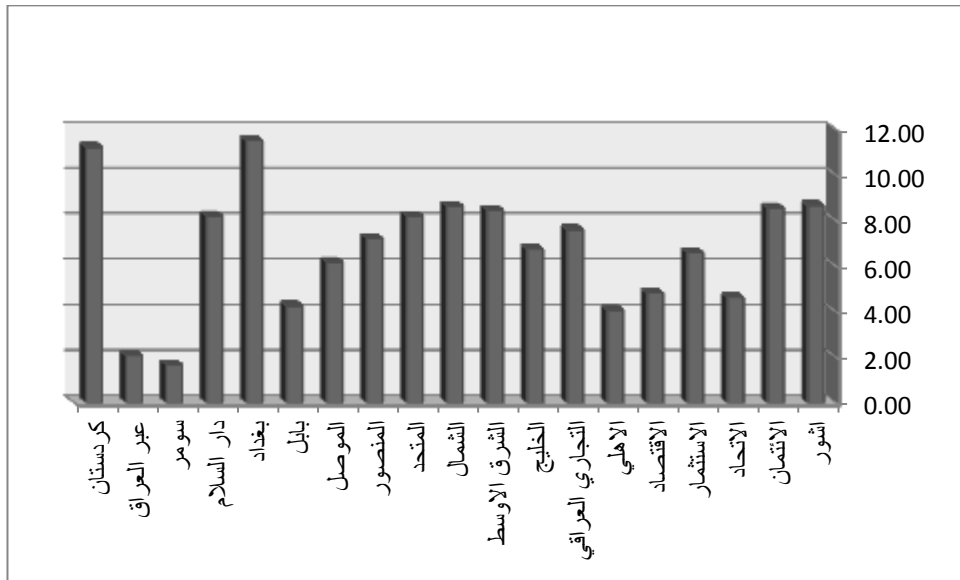
المتوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المصارف
8.66	5.40	5.90	4.31	3.86	7.50	11.1	11.9	10.8	17.	اشور
8.55	0.93	2.58	4.66	5.38	7.69	22.9	15.7	8.18	8.93	الائتمان
4.63	1.39	0.33	0.29	1.66	1.64	9.70	6.40	14.6	5.59	الاتحاد
6.59	1.60	4.07	7.00	7.55	7.29	1.40	9.90	11.3	9.12	الاستثمار
4.82	0.12	0.78	2.24	1.57	2.32	4.21	8.67	14.3	9.12	الاقتصاد
4.07	1.19	9.41	0.92	2.78	1.91	15.0	2.00	2.28	1.17	الاهلي
7.61	4.02	3.03	2.90	3.69	5.92	13.2	7.20	22.1	6.39	التجاري العراقي
6.75	1.68	1.95	3.29	1.05	1.98	13.0	11.0	10.8	15.9	الخليج
8.46	2.86	5.65	2.17	1.44	1.92	16.2	18.5	13.0	14.2	الشرق الاوسط
8.63	0.74	0.57	1.84	6.21	12.0	13.1	10.4	14.9	17.8	الشمال
8.19	0.29	0.35	6.61	7.21	10.0	11.0	12.0	12.2	14.0	المتحد
7.22	7.00	6.79	7.90	6.76	10.1	4.90	7.90	4.89	8.71	المنصور
6.17	1.94	1.39	0.13	0.90	1.92	8.00	14.0	13.4	13.8	الموصل
4.26	2.03	3.63	1.51	2.71	2.37	5.00	4.80	8.94	7.31	بابل
11.51	4.02	8.10	2.29	11.1	12.8	14.0	19.0	13.6	18.5	بغداد
8.20	6.96	1.50	4.73	7.72	11.0	15.3	10.3	1.56	14.7	دار السلام
1.68	0.16	1.50	1.44	0.79	0.71	0.80	0.30	0.69	8.70	سومر
2.08	3.88	3.81	3.16	2.54	3.63	0.70	1.00	0.00	0.01	عبر العراق
11.21	12.2	11.7	10.5	9.43	12.1	11.3	16.0	9.09	8.40	كردستان
6.80	3.07	3.85	3.58	4.44	6.05	10.0	9.84	9.85	10.5	متوسط

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسوب

من خلال الاطلاع على الجدول (4-5) والشكل (4-7) نلاحظ حصول مصرف بغداد على اعلى نسبة من متوسط ربحية السهم الواحد فقد بلغ 17% ويليه كردستان 11.21 ثم مصرف اشور 8.66 والشمال 8.63% وحصل كل من مصرف الائتمان والمتحد ودار السلام والشرق الاوسط على 8% وحقق مصرف التجاري العراقي والمنصور 7% وحقق كل من مصرف الموصل والاستثمار والخليج التجاري 6% بينما حقق كل من مصرف الاقتصاد والاتحاد والاهلي وبابل على نسبة قليلة مقارنة بالمصارف الاخرى حيث بلغ متوسط ارباح هذه المصارف 4% وكانت المصارف المتبقية وهي عبر العراق وسومر في ذيل القائمة وحصلت على 2% و 1% على التوالي والشكل (3-9) يوضح ربحية السهم للمصارف عينة البحث فكانت اعلى ربحية حققتها المصارف عام 2012 حيث بلغ على متوسط 10% وعام 2012 ايضا على نفس النسبة وعام 2009 2017 و 2013 على 6% بينما حصل كل من الاعوام 2014 و 2015 و 2016 على اقل نسبة لربحية المصارف وهذا الامر منطقي ويرجع السبب الى ان هذه الاعوام كانت عجاف ضربت اسواق النفط مما تدهورت اسعاره واثّر بضراله على اداء المصارف

#### شكل (4-7)

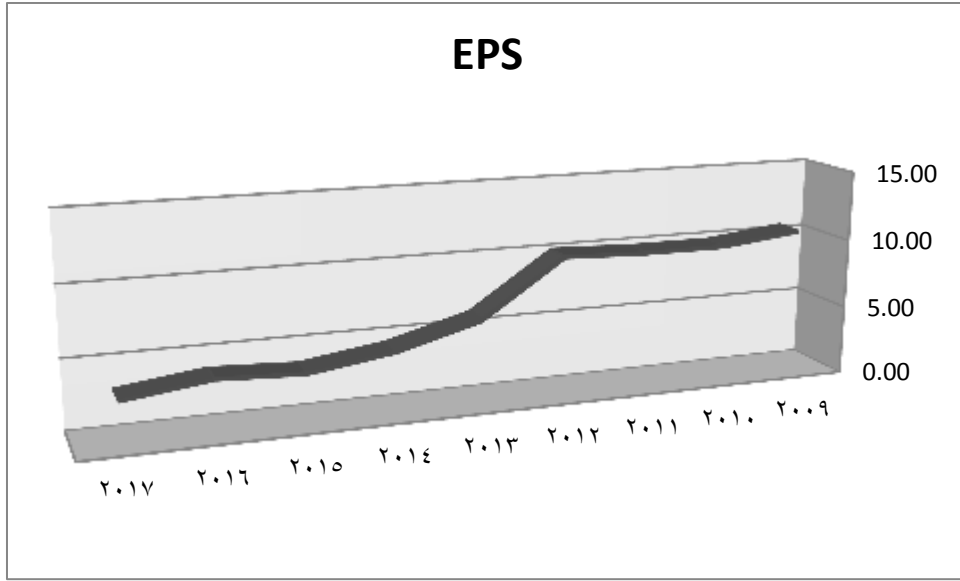
#### ربحية السهم الواحد للمصارف الخاصة للمصارف عينة البحث



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(3-5)

#### شكل (4-8)

#### ربحية السهم الواحد للاعوام 2009-2017



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول(4-5)

#### 3-3-4 العائد على الموجودات (ROA)

هو مؤشر يقيس مدى ربحية الشركة نسبة إلى إجمالي أصولها، ويعطي العائد على الموجودات **ROA** فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، ويتم احتساب العائد على الموجودات بقسمة أرباح المصرف السنوية على مجموع الموجودات بالنسبة المئوية .

جدول (4-6)

معدل العائد على الموجودات للمصارف عينة الدراسة ROA

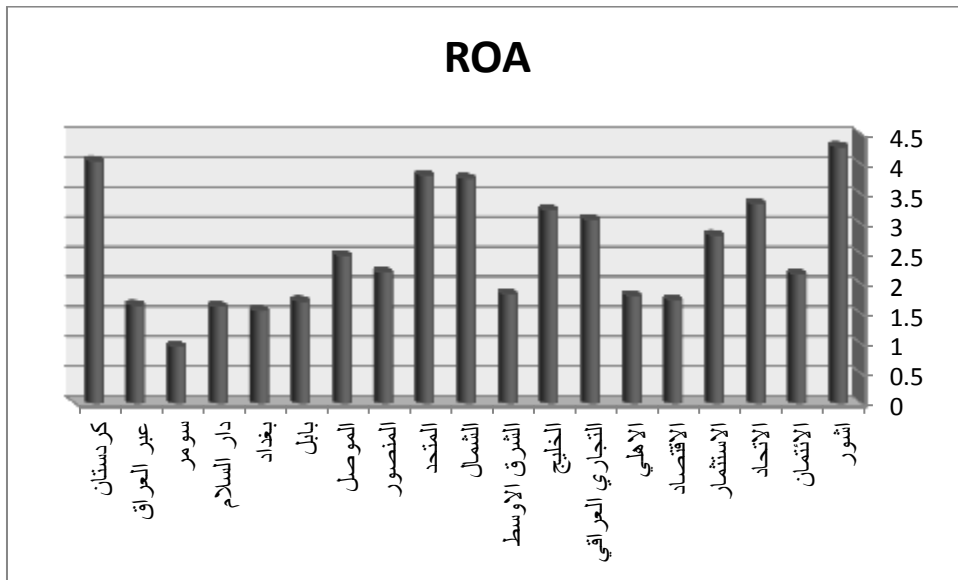
متوسط	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المصارف
4.30	3.59	3.85	2.39	2.23	4.43	6.20	4.67	5.21	6.14	اشور
2.17	0.47	1.24	1.88	2.15	1.91	4.86	3.54	1.37	2.09	الائتمان
3.35	2.56	1.26	0.12	2.10	9.02	2.97	2.80	6.94	2.35	الاتحاد
2.82	0.70	1.76	3.17	5.17	5.15	0.37	3.03	3.62	2.40	الاستثمار
1.74	0.50	0.31	0.88	0.46	0.53	3.89	2.54	3.46	3.08	الاقتصاد
1.81	0.49	4.06	0.43	1.13	2.56	4.57	1.35	1.06	0.62	الاهلي
3.08	2.18	3.39	1.75	2.05	2.65	4.50	2.90	6.50	1.84	التجاري العراقي
3.24	0.84	0.73	1.22	4.43	6.07	7.26	3.29	2.26	3.08	الخليج
1.84	0.95	2.23	0.80	0.53	2.70	2.96	2.76	1.49	2.10	الشرق الايوسط
3.77	4.26	3.34	7.71	1.31	2.62	4.00	4.45	2.80	3.46	الشمال
3.82	0.17	0.20	3.41	4.56	3.99	4.82	7.63	6.42	3.19	المتحد
2.20	1.33	1.54	1.84	1.91	3.20	2.86	2.91	2.13	2.12	المنصور
2.48	1.20	0.86	0.16	0.52	6.90	3.44	0.41	5.50	3.36	الموصل
1.72	1.46	2.51	1.00	1.56	1.08	1.65	1.78	2.22	2.17	بابل
1.56	0.92	1.69	0.35	1.52	1.82	1.93	2.39	1.42	1.97	بغداد
1.63	2.52	0.41	1.23	1.83	2.30	2.33	1.37	0.24	2.42	دار السلام
0.96	0.10	1.07	0.98	0.47	0.43	0.44	0.15	0.41	4.60	سومر
1.65	2.91	2.42	2.20	1.55	2.70	0.53	0.50	0.98	1.04	عبر العراق
4.06	6.29	5.24	4.14	5.49	3.38	3.30	3.64	1.85	3.19	كرديستان
2.54	1.76	2.00	1.88	2.16	3.34	3.31	2.74	2.94	2.70	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي 2009-2017

نلاحظ من خلال الجدول (4-6) والشكل (4-9) ان المصارف عينة الدراسة حصلت على متوسط العائد على الموجودات فكانت النسبة الاعلى لمصرف اشور 4.30% ثم مصرف كردستان 4% بينما حصل كل من المصارف العراقية الاخرى وهي كل من المصرف المتحد والشمال والخليج والتجاري العراقي والاتحاد على 3% بينما حصل مصرف سومر 09% ، وهذا يعني ان الادارة نجحت في استخدام اصولها لتحقيق اعلى عائد على الموجودات وتتميز بكفاءة عالية تفوق نظيراتها من المصارف الاخرى عينة الدراسة اما الشكل (3-9) يوضح لنا متوسطات العائد على الموجودات لسنوات البحث فكانت النسبة الاعلى 2013 ثم 2012 و 2011 و 3% اما النتائج الاخرى للاعوام 2015 و 2016 و 2017 فكانت اقل من 1%.

#### شكل (4-9)

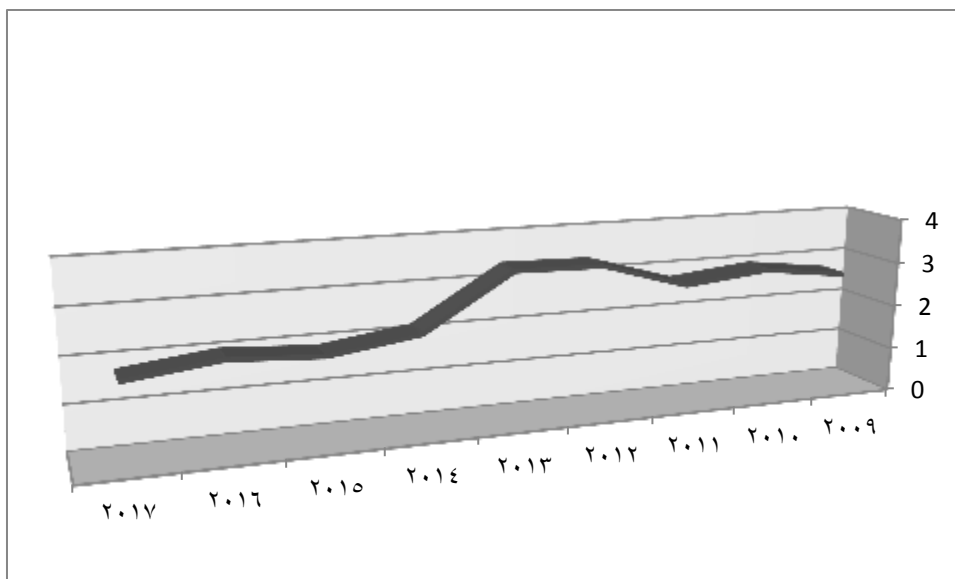
#### معدل العائد على الموجودات للمصارف الخاصة للمدة 2009-2017



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-6)

#### شكل (4-10)

#### متوسط العائد على الموجودات للسنوات 2009-2017



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-6)

#### 3-4 وصف وقراءة التطورات المحلية لسنوات الدراسة 2009-2017

من خلال الجداول والاشكال الخاصة بتحليل المؤشرات المالية في هذه الدراسة نجد هناك اختلافا في طبيعة مخرجات المؤشرات والمتغيرات المالية فعند النظر على جدول تطور رؤوس الاموال للمصارف عينة الدراسة نجد ان شكل الرسم يتجه صعودا بمعنى هناك تطور حقيقي لرأس المال في المصارف العراقية وبالمقابل نجد ان المؤشرات المالية وخاصة في السنوات الاخيرة هبوطا في معدلات العوائد مما يثير الاستغراب والسؤال هنا كيف يكون تطور وازدياد في رأس المال ولا وجود لاستجابة لهذا التطور بنفس الوتيرة على معدل المؤشرات بل العكس هناك انحدار معاكس في المعدلات والمؤشرات وخاصة الربحية منها والتفسير لهذه المشكلة كالاتي.

في عام 2011 فرض البنك المركزي العراقي على المصارف التجارية برفع رؤوس الاموال خلال ثلاثة اعوام المقبلة بما لا يقل عن 250000 مليار، وبعد مضي الثلاث سنوات رفعت المصارف رؤوس اموالها استجابة لقانون البنك المركزي والسبب ان العراق واجه ازميتين متتاليتين عام 2014 الاولى الهجمة التي يقودها تنظيم داعش ، وصدمة اسعار النفط وكان لهاتين



الازمتين اثار شديدة على اقتصاد العراق وتفاقت مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية وادت الى عدم الاستقرار السياسي وتراجع وتيرة الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص والانفاق الحكومي لا سيما على المشروعات الاستثمارية وفيما يلي الوقائع التي حدثت في السنوات عينة الدراسة

في عام 2009 و2010 حقق القطاع المصرفي العراقي نتائج جيدة وممكنه ذلك من تطوير مناخه الاستثماري كذلك ساهمت جهود الاصلاح الهيكلي في تحسين كفاءة القطاع المصرفي ودعم ملاءته المالية من خلا تحديث التشريعات وبما يعزز الاعتماد على قوى السوق والمنافسة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية محليا ودوليا حيث شهت هذه المرحلة تطورات منها المراجعة الدورية للسياسات السارية والتأكد من ملائمتها للأهداف والمعايير والاعراف الدولية ومن التطورات ايضا فتح مصارف جديدة محلية واجنبية تقليدية واسلامية وكذلك زيادة عدد شركات التحويل المالي(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2010)

واستمرت جهود البنك المركزي العراقي 2011 في الارتقاء بالتشريعات الرقابية والمالية بما يساهم في تقويم النظام المالي وذلك بالتزام المصارف التجارية برفع رؤوس اموالها بمستويات عالية ورفع ملائمتها بما يتناسب مع المعايير الفعلية وتسريع خدماتها المصرفية وتحديث الاجراءات الخاصة بإدارة المخاطر والسماح للمصارف التجارية بتدفق رؤوس الاموال الاجنبية بفتح حسابات تجارية بقيمة الدينار العراقي وبالعملة الاجنبية بغية الاستثمار والاستمرار باستيراد العملة الاجنبية والزام المصارف التجارية بالانضمام الى رابطة المصارف الخاصة في العراق وشهد هذا العام ارتفاع رؤوس الاموال بنسبة 40% من عام 2010 (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2011 )

وفي عام 2012 شهد زيادة رؤوس اموال المصارف التجارية الى 150 مليار وارتفاع رؤوس الاموال بنسبة 47% عن عام 2011 واخذ البنك المركزي التدابير اللازمة لرفع مستوى الاداء لمؤسسات الجهاز المصرفي واصدار قانون الدفع الالكتروني والمعاملات الالكترونية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2012) ، وشهد عام 2013 اجراءات ادت الى زيادة رؤوس الاموال في المصارف التجارية الى 250 مليار والتشديد على المصارف بضوابط منح

الائتمان وتحديد الحدود الدنيا للتأمينات على منح الائتمان . وحضر فتح حسابات لزيائن مجهولي الهوية والتحقق من مصادر الاموال ووجهتها وشهد تطور رؤوس الاموال بنسبة 29% عن عام 2012 (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2013 ) . اما عام 2014 ارتفعت رؤوس الاموال للمصارف التجارية بزيادة بلغت 18.5% عن عام 2013 ووصف هذا العام بأنه الأسوأ في تاريخ الاقتصاد العراقي بسبب عدم اقرار الموازنة العامة الاتحادية بالإضافة الى تراجع اسعار النفط العالمي الى مستويات غير مسبوقة . وكان لعدم اقرار الموازنة الاثر السلبي على كافة القطاعات الاقتصادية في العراق وسبب في تعطل عمل المشروعات كافة وتوقف عملية التنمية فضلاً عن التلكؤ في تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية وعزوف عدد كبير من الشركات والمستثمرين بسبب الازمة الامنية ، وكذلك عدم تسديد مستحقاتهم المالية مما اثر على عملية تنفيذ العديد من المشاريع فضلاً عن عدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتعاد عن الاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي وضعف مصدر القطاع الخاص ومحدودية الجهاز المصرفي في دعم عملية التنمية وظهور ظاهرة الفساد المالي والاداري ، وارتفاع الانفاق العسكري لمواجهة داعش . كل ذلك مع حصول ازمة مالية نتجت عن الانخفاض الحاد والاستثنائي في اسعار النفط خلال النصف الثاني من هذا العام (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2014 )

وتشير البيانات الخاصة الى ارتفاع رؤوس الاموال بنسبة 11.7 % عن العام السابق وشهد الاقتصاد العراقي ازمة مالية حادة تمثلت بالعجز الواضح في الموازنة العامة الاتحادية الناجمة عن تعرض الاقتصاد العراقي الى ازمة مزدوجة من جراء هبوط اسعار النفط وارتفاع تكاليف الحرب على الارهاب وارتفاع نفقات دعم وايواء النازحين مما ولد ضغوطاً اضافياً على الموارد الاقتصادية اضافة لذلك انخفضت الايرادات بنسبة عالية بلغت 37% عن العام السابق (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2015) انعكس الوضع الاقتصادي العالمي المتمثل بحالة الانكماش الاقتصادي منذ عام 2015 على الاسواق المالية بشكل عام وعلى اقتصادات الدول المعتمدة على النفط بعد الاجراءات التقشفية التي اعتمدها ميزانيات الدول بسبب بقاء اسعار النفط الخام عند مستوياتها المتدنية وكان لهذا التراجع تداعيات كبيرة على موازنة

الدولة وهذا ماسهم بزيادة نسبة العجز في الموازنة وتفاقم موطن الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد شبه الكامل على تصدير النفط فضلا عن الضغوط الناجمة عن زيادة الانفاق العسكري وكلفة التعامل مع الازمة الانسانية التي تسبب بها تنظيم داعش ، فقد سجلت اسواق هذه الدول انخفاضا ملحوظا ليصل الى ادنى مستوى له مما انعكس ذلك على مؤشرات الاقتصاد الكلي (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2016)

واستمر الوضع في هذا العام على ما هو عليه في السنة السابقة لكنه شهد تحسن خفيف على وانتعاش خجول في الاسواق المالية وسجل ارتفاعا في اجمالي رؤوس الاموال المصارف التجارية ارتفاعا بنسبة 25% عن العام السابق وتركزت هذه الاموال في المصارف الاهلية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2017)

## المبحث الثالث

### تطبيق نماذج DEA على المصارف العراقية

4-2-1 تحديد المدخلات والمخرجات وعينة الدراسة : تم تحديد ثلاث مدخلات هما رأس المال الثابت ، الودائع وحقوق الملكية وثلاث مخرجات هما القروض والاستثمارات وصافي الدخل (الملحق 2 ) ، ان هذا التعدد والتنوع في المدخلات والمخرجات يتيح لنا الفرصة الى الوصول الى نتائج اكثر دقة ، كما تم جمع بيانات عن 19 مصرف خاص في العراق للمدة 2009-2017 ، اذ جمعت البيانات لمدة تسع سنوات (2009-2017) وقد بلغت عدد المشاهدات 171 مشاهدة وهذا يكفي لتطبيق نموذج تحليل مغلف البيانات ، وتم الاعتماد على منشورات سوق العراق للأوراق المالية ، وهذه التقارير متوفرة على الموقع الرسمي للسوق. ([http: /www.isx-iq.net](http://www.isx-iq.net))

استخدم نموذج التوجيه الاخراجي لتقدير الكفاءة الفنية الثابتة والمتغيرة ، واستخدمت الحزمة البرمجية Max DEA2 لتقدير مؤشرات الكفاءة ، ويستخدم الباحثين في هذا المجال طريقتان في تعرف مدخلات ومخرجات النشاط المصرفي وهما: طريقة الانتاج وطريقة الوساطة فالطريقة الاولى تنظر الى المصارف على انها مؤسسات تنتج الودائع والقروض وعادة ما يتم تحديد المخلات على انها راس المال والعمل وتتجاهل هذه الطريقة كلفة الفائدة وتعطي اهتمام اكبر لكلفة العمل وراس المال وهو ما قد يتجاهل طبيعة الوظيفة الاساسية للمؤسسات المصرفية

وقدم Sherman & Gold 1985 طريقة الانتاج اما طريقة الوساطة المالية قدمها (Berger & Humphrey, 1991) والذي ينطلق من دور المصارف التقليدي كمؤسسات وساطة مالية وتتولى تحويل الموجودات المالية من الوحدات التي لديها فائض الى الوحدات التي تعاني من عجز ، ان مدخلات العملية المصرفية حسب طريقة الوساطة المالية تتمثل بالعمل وراس المال والودائع اما مخرجاتها فتتمثل بفقرات الموجودات المدرة للدخل في ميزانية المصرف (Hjalmarsson et al. 1999:266) ويرى بعض الباحثين ان الودائع تعتبر مدخلات في دالة الانتاج المصرفية لأنها تكلفة موجبة لا تحقق أي عوائد حتى يتم تحويلها الى موجودات .

وفي دراستنا تم الاعتماد على منهج الوساطة المصرفية في تحديد المدخلات والمخرجات للمصارف العراقية وهذا يتفق مع العديد من الدراسات التي استخدمت اسلوب الوساطة المالية في قياس الكفاءة المصرفية باستخدام DEA منها (Avkiran,2011) و (Mostafa,2009) و (Sufian,2007) وبناء على اسلوب الوساطة المالية تم تحديد ثلاث مدخلات هما راس المال والودائع والمصروفات الادارية وثلاث مخرجات الاستثمارات والقروض وصافي الدخل

#### 2-2-4 الوصف الاحصائي للقطاع المصرفي

لتطبيق نماذج تحليل مغلف البيانات DEA تم جمع بيانات 19 مصرف تجاريا خاصا في العراق للمدة 2009-2017 وتم الاعتماد على عدة مصادر في جمع البيانات التي تحتاجها الدراسة وهي:

- ❖ التقارير الاقتصادية السنوية التي يصدرها البنك المركزي العراقي
  - ❖ التقارير الفصلية الصادرة من البنك المركزي العراقي.
  - ❖ تقارير المركز المالي للمصارف العراقية الخاصة والمنشورة على الموقع الرسمي لسوق العراق لأوراق المالية ، وهذه التقارير مدققة من قبل محاسبين ومدققين قانونيين يمتلكون الصلاحية في اجازة في مثل هذه التقارير ومعتمدين من قبل البنك المركزي العراقي.
  - ❖ تقارير واصدارات رابطة المصارف العراقية الخاصة.
  - ❖ تقارير الاستقرار المالي التي يصدرها البنك المركزي
- وتبينت الدراسة انموذج عوائد الحجم المتغيرة ذا التوجيه الاخراجي في قياس كفاءة المصارف العراقية لسببين اولهما اختيار انموذج عوائد الحجم المتغيرة ذا التوجيه الاخراجي يعني امكانية زيادة المخرجات المصرفية مع الاحتفاظ بمستوي معين من المدخلات وهذا يتواءم مع متطلبات البنك المركزي العراقي، ومن اهم المتطلبات التي فرضها البنك المركزي بان لا يقل الحد الادنى لراس المال الخاص بكل مصرف عن 50 مليار بحدود اقصاها بداية 2010 ثم رفع هذا الرقم الى 250 مليار في نفس العام ولمدة اقصاها ثلاث سنوات لذا ليس من الصحيح تطبيق انموذج عوائد الحجم المتغيرة ذا التوجيه الادخلي.

وتم توظيف برنامج تحليل مغلف البيانات الاصدار الثاني للحصول على نتائج مؤشرات الكفاءة .

يظهر الجدول (4-7) والشكل (4-12) متوسط الكفاءة التكنولوجية حسب عوائد الحجم الثابتة والكفاءة التكنولوجية حسب عوائد الحجم المتغيرة والكفاءة الحجمية لكل مصرف من المصارف الخاصة عينه الدراسة خلال المدة 2009-2017 تبين بان افضل متوسط حصل عليه مصرف الائتمان من المصارف الأخرى اذ حقق اعلى نسب كفاءة مقارنة مع المصارف الأخرى والسبب ان مصرف الائتمان لديه قروض واستثمارات كبيرة ويمتلك موجودات اجنبية ويطمح بزيادة عوائده وهذا يعني انه يتحمل مخاطرة كبيرة بحجم العائد المطلوب التي يرغب المصرف الحصول عليها كما جاء مصرف التجاري العراقي في المرتبة الثانية فيما جاء مصرف بغداد بالمرتبة الثالثة اما مصرف كردستان ومصرف المنصور ومصرف اشور احتلا المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي وتظهر النتائج بانها جيدة للمصارف اعلاه

بينما احتلت المرتبة الأخيرة والأقل كفاءة المصرف الاهلي ومن ثم مصرف الاقتصاد ومصرف بابل فلم تتجاوز هذه المصارف 40% اما المصارف المتبقية من عينة الدراسة فنتراوح كفاءتها من مقبولة نسبيا الى جيد ويرجع السبب في تدني الكفاءة كون مدة الدراسة طويلة بلغت تسع سنوات وبسبب شدة المنافسة وتغير الادارات فقد تأرجحت كفاءة المصارف من سنة لأخرى ، فقد بلغ متوسط الكفاءة الفنية المتغيرة مستوى جيد بلغ 61% للمصارف عينة البحث والسبب في تدني مستوى الكفاءة يرجع لأسباب عديدة اهمها ، ان المدة عينة الدراسة طويلة جدا بلغت تسع سنوات ومن المنطق انه بسبب الاوضاع التي مرت بالعراق من دخول داعش وهبوط اسعار النفط وتحول الاموال من الاستثمار الى العمليات العسكرية كان لها الاثر الواضح في الارتقاء بالكفاءة المصرفية ، ورغم كل هذا نجد بان متوسط الكفاءة للمصارف العراقية بمستوى مقبول الى حد ما .

جدول (4-7)

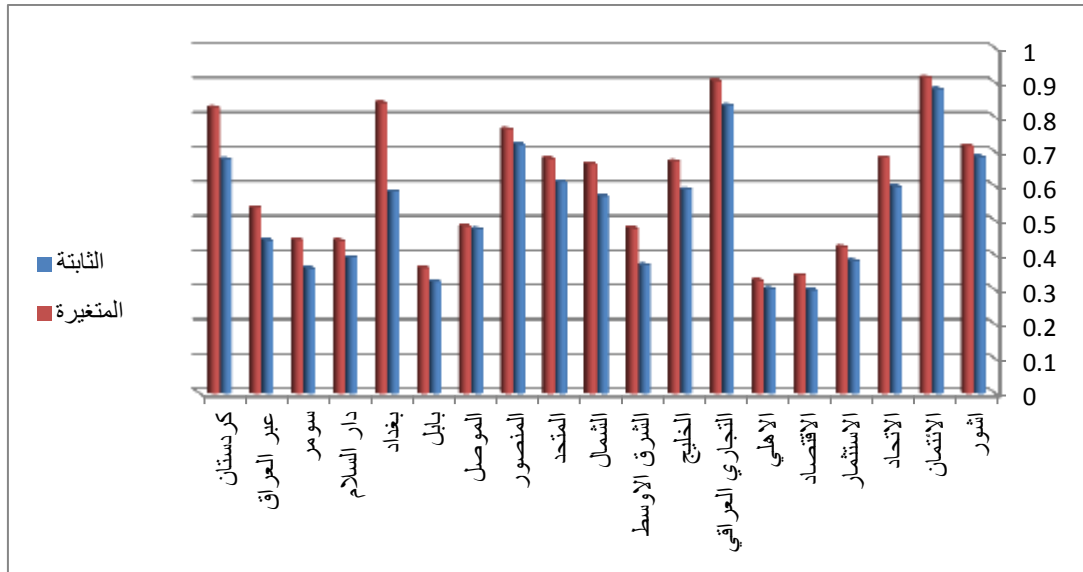
متوسطات الكفاءة الفنية الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية للمصارف العراقية

اسم المصرف	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاءة الحجمية
اشور	0.686	0.717	0.952
الائتمان	0.882	0.916	0.964
الاتحاد	0.600	0.683	0.900
الاستثمار	0.385	0.425	0.909
الاقتصاد	0.300	0.342	0.887
الاهلي	0.304	0.328	0.912
التجاري العراقي	0.835	0.906	0.921
الخليج	0.592	0.673	0.866
الشرق الاوسط	0.373	0.479	0.796
الشمال	0.572	0.665	0.863
المتحد	0.613	0.681	0.887
المنصور	0.722	0.766	0.929
الموصل	0.477	0.485	0.983
بابل	0.324	0.364	0.898
بغداد	0.585	0.842	0.698
دار السلام	0.394	0.443	0.892
سومر	0.363	0.445	0.821
عبر العراق	0.444	0.538	0.886
كرديستان	0.679	0.829	0.829
المتوسط	0.533	0.607	0.884

المصدر: من عمل الباحث وفقاً لمخرجات مؤشرات الكفاءة من خلال الحزمة البرمجية MaxDEA2

شكل (4-11)

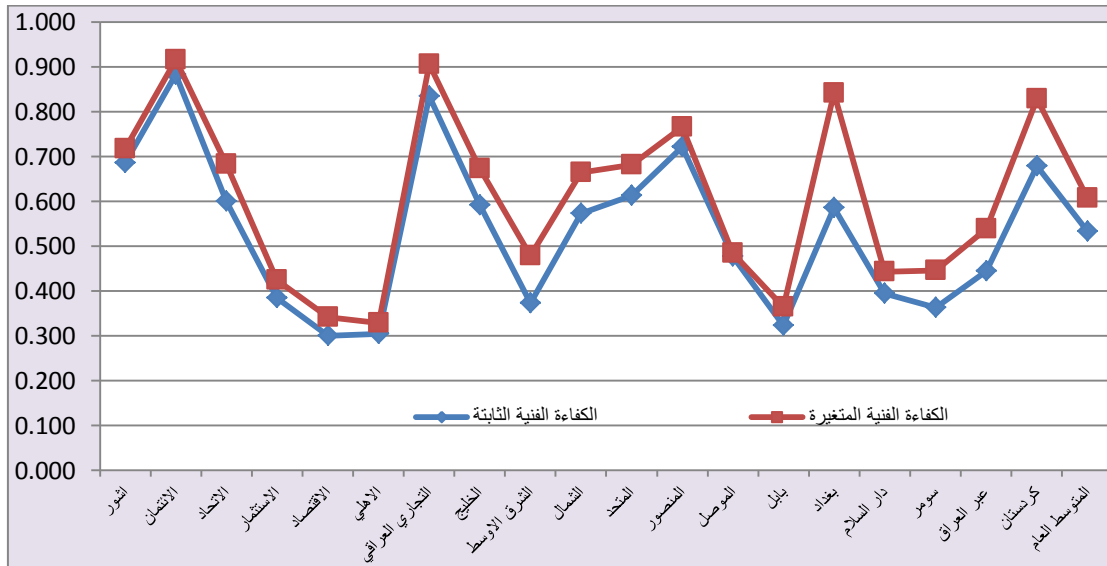
تطور المصارف الخاصة التي حققت الكفاءة المصرفية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (4-7)

شكل (4-12)

متوسط الكفاءة التكنولوجية حسب عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة والكفاءة الحجمية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4-7)



يظهر في الجدول (4-8) والشكل (4-13) (4-14) متوسطات مؤشرات الكفاءة للسنوات عينة الدراسة فكانت افضل متوسط للكفاءة الفنية المتغيرة والثابتة حصلت عليها المصارف عينة البحث سنة 2012 فقد بلغ المتوسط الكفاءة 0.741 ثم تليها سنة 2013 فقد بلغت متوسط الكفاءة 0.736 وجاءت سنة 2010 بالمرتبة الثالثة ب 0.678 والسنوات 2009 و 2011 و 2017 الرابعة والخامسة والسادس وكانت السنوات 2014 و 2016 بالمرتبة السابعة والثامنة بينما حصلت سنة 2015 على اقل متوسط حيث بلغت 0.486 وكما اسلفنا بان سوء الاوضاع الامنية التي تزامنت مع هذه السنة وانخفاض اسعار النفط الخام العالمية وحصول انكماش على مستوى الاقتصاد العراقي ، وتوجيه الموارد نحو العمليات العسكرية مما انعكس سلبا على اغلب المصارف اما في بعض المصارف التي لم تتأثر او تأثرت بشكل قليل فكانت هناك اموال واستثمارات اجنبية اسعفتها دون الرضوخ للواقع المرير التي مر بها القطاع المصرفي حين ذاك وكما في الشكل (4-3) و(4-4)

#### جدول (4-8)

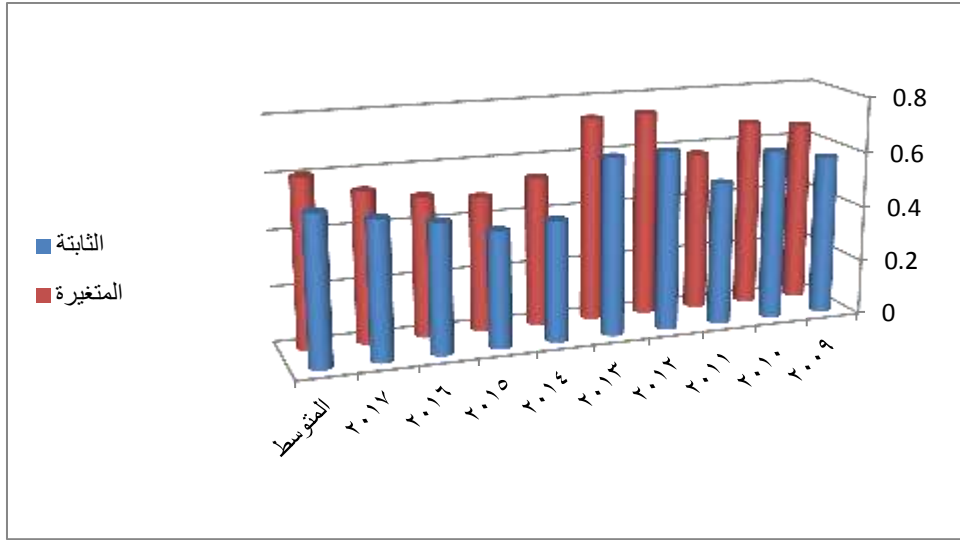
متوسط السنوات لمؤشرات الكفاءة خلال المدة (2009-2017)

السنة	الكفاءة الفنية الثابتة	الكفاءة الفنية المتغيرة	الكفاء الحجمية
2009	0.578	0.659	0.889
2010	0.614	0.678	0.889
2011	0.515	0.577	0.896
2012	0.644	0.741	0.873
2013	0.639	0.736	0.862
2014	0.433	0.538	0.837
2015	0.415	0.486	0.877
2016	0.465	0.504	0.912
2017	0.495	0.541	0.920
المتوسط	0.533	0.607	0.884

المصدر: من عمل الباحث وفقاً لمخرجات مؤشرات الكفاءة من خلال الحزمة البرمجية MaxDEA

شكل (4-13)

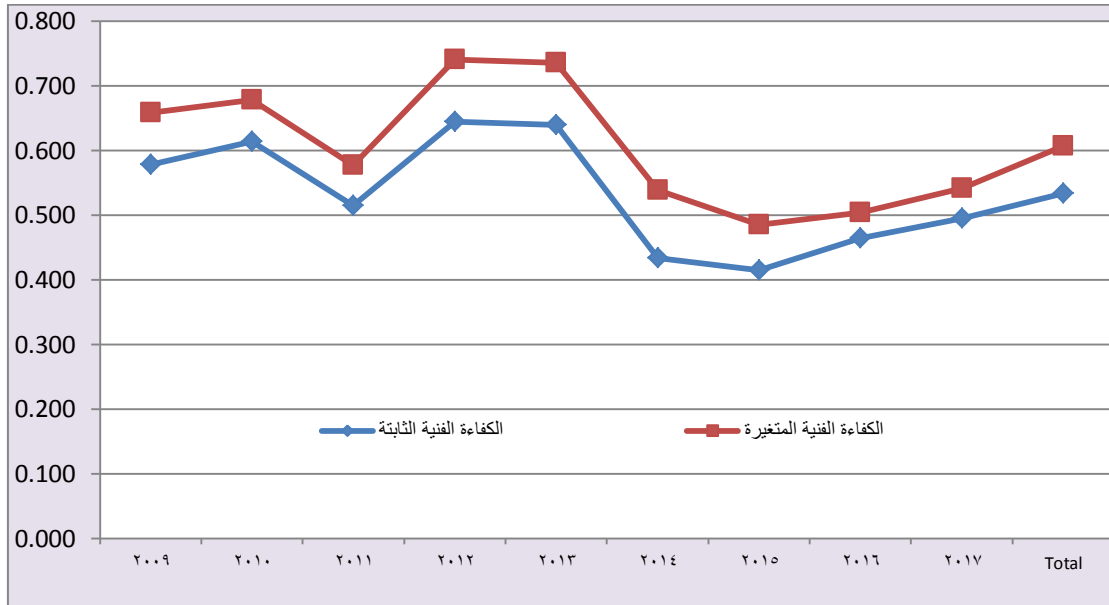
تطور متوسطات مؤشرات الكفاءة للمصارف خلال المدة 2009-2017



المصدر: من عمل الباحث وفقاً لمخرجات مؤشرات الكفاءة وبإعتماد على الجدول (4-8)

شكل (4-14)

متوسط السنوات لمؤشرات الكفاءة خلال المدة (2009-2017)



المصدر: من عمل الباحث وفقاً لمخرجات مؤشرات الكفاءة من خلال الحزمة البرمجية MaxDEA2

يبين الجدول (4-9) والشكل (4-15) نتائج الكفاءة الفنية المتغيرة للمصارف عينة الدراسة في العراق خلال المدة 2009-2017 واطهرت النتائج بان مصارف قد حققت مستويات كفاءة كاملة في بعض السنوات، ومنها والمصرف التجاري وحصل على المرتبة الاولى بدرجة كفاءة بلغت 92% ومصرف الائتمان 91% ومصرف بغداد 84% ومصرف كردستان 82% بينما تذيلت القائمة مصارف الاقتصاد والاهلي وبابل اما المصارف المتبقية عينة البحث فكان مستوى الكفاءة ما بين جيد ومتوسط .

جدول (4-9)

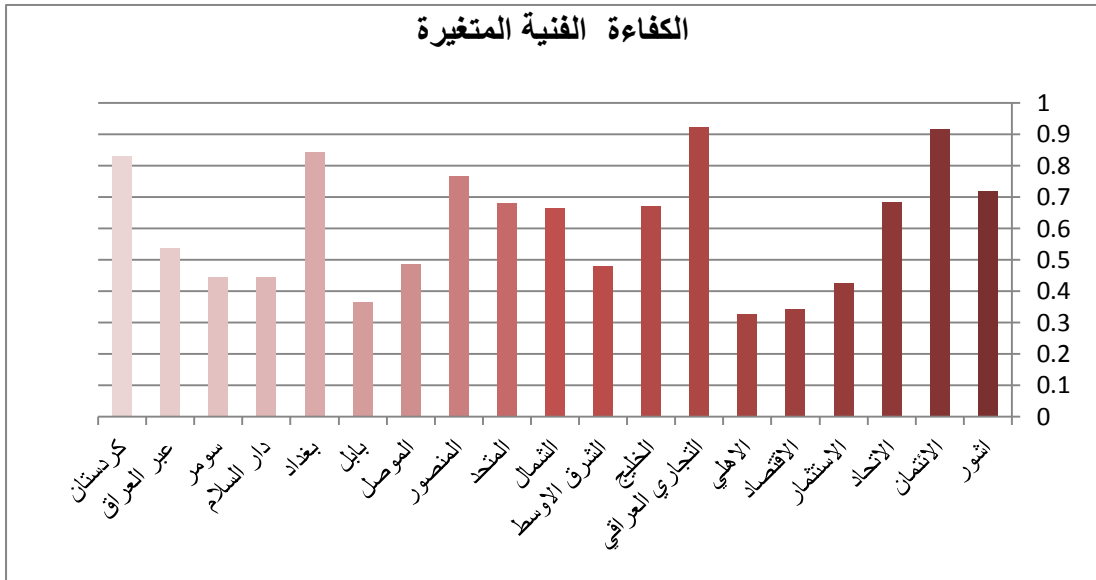
نتائج الكفاءة الفنية المتغيرة للمصارف عينه الدراسة 2009-2017

المصارف	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
اشور	1.000	0.820	0.640	1.000	0.841	0.399	0.398	0.663	0.688	0.717
الائتمان	0.659	1.000	0.794	1.000	0.932	0.924	0.934	1.000	1.000	0.916
الاتحاد	1.000	1.000	0.419	0.771	1.000	0.539	0.544	0.506	0.371	0.683
الاستثمار	0.314	0.467	0.456	0.395	0.721	0.621	0.406	0.273	0.174	0.425
الاقتصاد	0.403	0.613	0.492	0.740	0.276	0.190	0.164	0.134	0.066	0.342
الاهلي	0.294	0.265	0.213	0.598	0.395	0.225	0.179	0.653	0.132	0.328
التجاري العراقي	1.000	1.000	0.980	0.958	0.857	0.804	0.689	1.000	1.000	0.921
الخليج	0.823	0.656	0.611	1.000	0.957	0.752	0.517	0.424	0.321	0.673
الشرق الاوسط	0.764	0.637	0.725	0.636	0.579	0.209	0.224	0.312	0.222	0.479
الشمال	0.631	0.946	0.779	1.000	0.875	0.590	0.385	0.227	0.547	0.664
المتحد	0.697	1.000	1.000	1.000	0.800	0.619	0.511	0.245	0.258	0.681
المنصور	0.742	0.720	0.659	0.859	1.000	0.859	1.000	0.427	0.626	0.766
الموصل	0.531	0.707	0.534	0.530	0.929	0.257	0.266	0.294	0.315	0.485
بابل	0.406	0.392	0.330	0.246	0.422	0.287	0.271	0.520	0.401	0.364
بغداد	0.805	0.799	0.870	0.751	0.944	0.936	0.530	1.000	0.946	0.842
دار السلام	0.482	0.515	0.595	0.611	0.524	0.383	0.299	0.273	0.308	0.443
سومر	1.000	0.389	0.404	0.246	0.258	0.249	0.233	0.229	1.000	0.445
عبر العراق	0.090	0.412	0.104	1.000	1.000	0.360	0.476	0.402	1.000	0.538
كردستان	0.874	0.550	0.642	0.828	0.893	0.862	0.900	1.000	0.912	0.829
المتوسط	0.659	0.678	0.592	0.746	0.748	0.530	0.470	0.504	0.541	0.607

المصدر: من عمل الباحث وفقاً لمخرجات مؤشرات الكفاءة من خلال الحزمة البرمجية MaxDEA2

#### شكل (4-15)

#### نتائج الكفاءة الفنية المتغيرة للمصارف عينه الدراسة 2009-2017



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-9)

ومن اجل ترتيب مستويات الكفاءة المصرفية يمكن ان يكون الترتيب وفق الجدول المقترح الاتي

#### الجدول (4-10)

#### درجات تصنيف مؤشرات الكفاءة الفنية المتغيرة

الدرجة	الرتبة
0.9-1.0	ممتاز
0.8-0.89	جيد جدا
0.7-0.79	جيد
0.6-0.69	متوسط
0.5-0.59	مقبول
0.0-0.49	ضعيف

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج DEA

وطبقاً للتصنيف اعلاه تم استخراج الجدول (4-11) والذي يظهر توزيع المصارف حسب مستويات الكفاءة

#### الجدول (4-11)

##### درجات تصنيف لمؤشرات الكفاءة الفنية المتغيرة

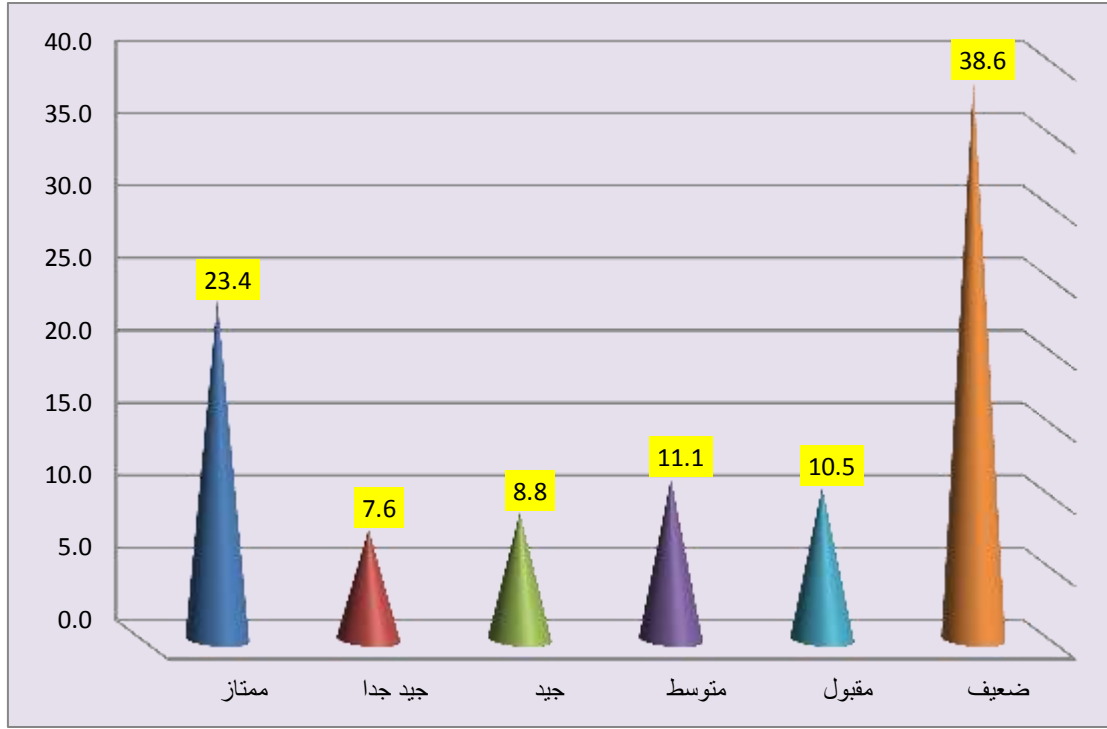
النسبة	التكرار	
23.4	40	ممتاز
7.6	13	جيد جدا
8.8	15	جيد
11.1	19	متوسط
10.5	18	مقبول
38.6	66	ضعيف
100.0	171	المجموع

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (4-10)

يظهر الجدول (4-11) مستويات الكفاءة المصرفية ، اذ نجد ان عدد المصارف التي حققت درجة ممتازة بلغ (40) مصرفا خلال المدة 2009-2017 ، وشكل (23.4%) من حجم العينة وهي نسبة عالية ، بينما بلغت نسبة المصارف التي حققت درجة جيد جدا (7.6% ) من حجم العينة ، في حين شكلت نسب الدرجات جيد ، متوسط ومقبول النسب (8.8% ، 11.1% و 10.5) على التوالي ، بينما بلغ عدد المصارف المتعثرة او التي حققت مستويات كفاءة فاشلة (66) مصرفا ونسبة بلغت (38.6) وكما يظهر الشكل ( 3 ) ، الامر الذي يشير الى ضرورة ان تقوم هذه المصارف بالبحث عن اسباب تدني مستويات الكفاءة ، ان تستفيد من المصارف التي حققت مستويات كفاءة مرتفعة في انماط التشغيل.

#### شكل ( 4-16 )

#### مستويات الكفاءة المصرفية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-11)

يظهر مؤشر عوائد الحجم في الجدول (4-12) اذ بلغ عدد المصارف التي تعمل في منطقة عوائد الحجم المتناقصة (9) في عام 2009 و(7) في 2010 و(11) في 2011 و (12) و(14) و(15) وللأعوام 2012 و2013 و2014 على التوالي و(13) و(14) و(11) للأعوام 2015 و2016 و2017 على التوالي ، بينما بلغ عدد المصارف التي وصلت لحجمها الامثل اقتصاديا (2) عام 2009 و(3) و(3) لعامي 2012 و2013 و مصرف واحد عام 2015 و (3) و(4) و (4) 2017 ، في حين بلغ عدد المصارف التي تعمل عند عوائد الحجم المتزايدة (8) لعام 2009 و(9) و(8) لعامي 2010 و2011 على التوالي و(4) و(2) لعامي 2012 و2013 و(4) و(5) لعامي 2014 و 2015 و(2) و(4) عام 2016 ، انظر الى الشكل (4-17) وهذا مؤشر ايجابي بان المصارف تتوسع في عملياتها من خلال زيادة الفروع وتقديم خدمات مصرفية جديدة مبتكرة وزيادة حجم رؤوس الاموال بنسبة متصاعدة تعكس كفاءة استخدام الاموال

المتاحة في المصارف اي زيادة المخرجات المصرفية تكون اكبر من الزيادة في المدخلات المصرفية .

جدول(4-12)

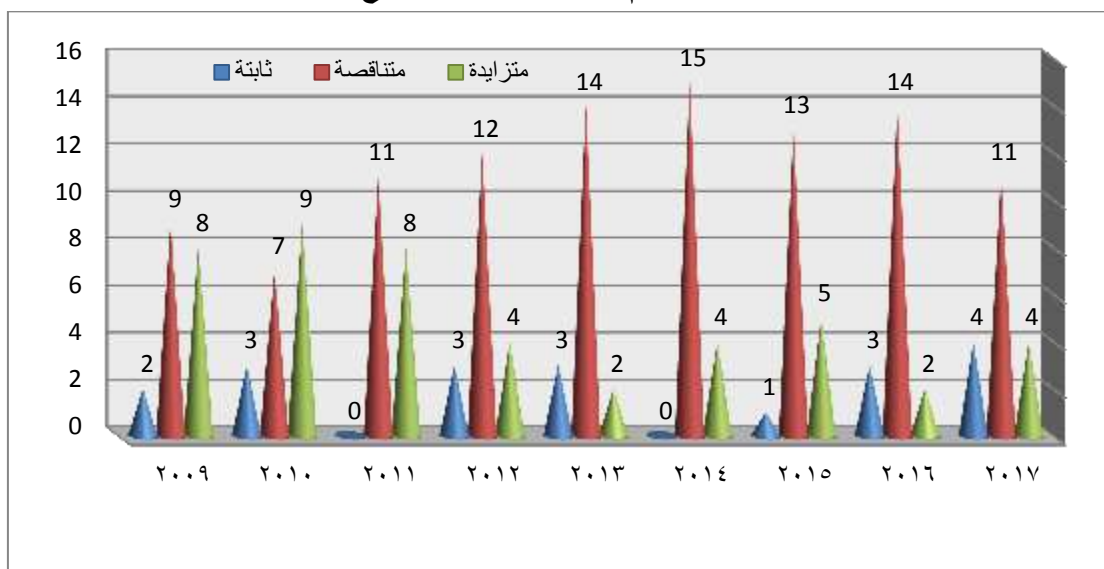
مؤشرات عائد الحجم خلال السنوات لجميع المصارف

السنوات	ثابتة	متناقصة	متزايدة
2009	2	9	8
2010	3	7	9
2011	0	11	8
2012	3	12	4
2013	3	14	2
2014	0	15	4
2015	1	13	5
2016	3	14	2
2017	4	11	4
المجموع	19	106	46

المصدر : تم استخراج مؤشرات الكفاءة من خلال الحزمة البرمجية MaxDEA2

شكل (4-17)

مؤشرات عائد الحجم خلال السنوات لجميع المصارف



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-12)



ويظهر في الجدول (4-13) الى ان متوسط عوائد الحجم الثابتة بلغت 11% في حين ان متوسط عوائد الحجم المتزايد بلغت 25% و ان متوسط عوائد الحجم المتناقص بلغت 62% انظر الشكل (4-18) من مجموع عدد المشاهدات البالغة 171 مشاهدة.

#### جدول (4-13)

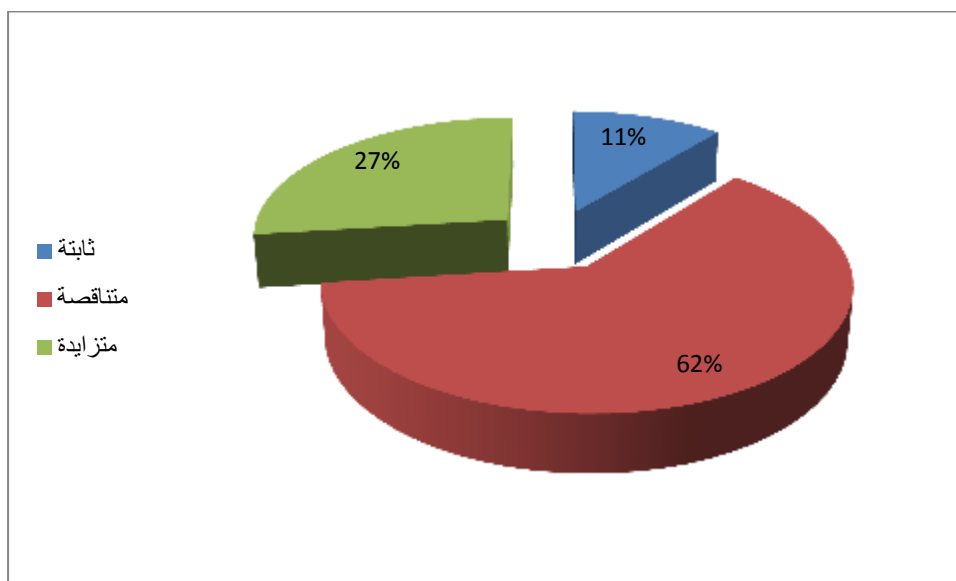
#### عائد الحجم لجميع المصارف خلال المدة 2009-2017

النسبة	التكرار	
11.1	19	ثابتة
62.0	106	متناقصة
26.9	46	متزايدة
100.0	171	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-7)

#### شكل (4-18)

#### نسب عائد الحجم لجميع المصارف خلال المدة 2009-2017



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-13)

اما على المستوى الفردي فتظهر النتائج في الملحق (1) حسب عوائد الحجم الثابتة ان مصرفي اشور والتجاري حققت الكفاءة الكاملة لعام 2009 ومصارف الائتمان والتجاري والمتحد

حققت الكفاءة الكاملة لعام 2010 اما في عام 2011 لم يحصل اي مصرف على الكفاءة الكاملة وفي عام 2012 حققت مصارف اشور والائتمان والمتحد والشمال على الكفاءة الكاملة وفي عام 2013 حصلت مصارف المنصور وعبر العراق والاتحاد على الكفاءة الكاملة وفي عام 2014 وعام 2015 لم يحصل اي مصرف على الكفاءة الكاملة والسبب يعود الى انخفاض اسعار النفط وتدهور الاوضاع الامنية بسبب دخول داعش بعض المناطق ، اما عام 2016 حققت مصارف الائتمان والتجاري وكردستان على الكفاءة الكاملة وفي عام 2017 حققت كل من مصارف الائتمان والتجاري وسومر وعبر العراق على الكفاءة الكاملة ، ففي حسب عوائد الحجم المتغيرة ان مصرفي اشور والتجاري والاتحاد حققت الكفاءة الكاملة لعام 2009 ومصارف الائتمان والتجاري والمتحد والاتحاد حققت الكفاءة الكاملة لعام 2010 اما في عام 2011 حقق مصرف المتحد على الكفاءة الكاملة وفي عام 2012 حققت مصارف اشور والائتمان والمتحد والشمال والخليج وعبر العراق على الكفاءة الكاملة وفي عام 2013 حصلت مصارف المنصور وعبر العراق والاتحاد على الكفاءة الكاملة وفي عام 2014 وعام 2015 لم يحصل اي مصرف على الكفاءة الكاملة والسبب يعود الى انخفاض اسعار النفط وتدهور الاوضاع الامنية بسبب دخول داعش بعض المناطق ، اما عام 2016 حققت مصارف الائتمان والتجاري وكردستان على الكفاءة الكاملة وفي عام 2017 حققت كل من مصارف الائتمان والتجاري وسومر وعبر العراق على الكفاءة الكاملة .

وبالنظر الى الملحق (1) نلاحظ ان بسبب طول فترة الدراسة التي بلغت تسع سنوات لم يظهر اي مصرف لديه لكفاءة الكاملة لكل السنوات وهذا الامر طبيعي بسبب طول فترة الدراسة حيث المنافسة الشديدة بين المصارف كان لها الدور الرئيسي في عدم ظهور مصرف بكفاءة ولفترة مستمرة وطبيعة العمل المصرفي الذي يتبع عمل كل ادارة من ادارات المصارف ، وتخللت بعض العقبات للمصارف العراقية بسبب تدهور الاوضاع في اواخر 2013 ولنهاية 2016 وبالمحصلة النهائية يمكن اعتبار مصارف بغداد والائتمان والتجاري والمنصور مصارف مرجعية لباقي المصارف العراقية غير الكفوءة بسبب حفاظها على مستوى جيد من الكفاءة المصرفية في ظل الظروف القاسية التي مربها القطاع المصرفي العراقي ويمكن ارجاع نجاح هذه المصارف الى عامل الاستثمار الاجنبي اي ان المصارف التي بلغت الكفاءة لديها مشاركات اجنبية مع مصارف

خارجية وهذا يتفق ما توصلت اليه دراسة (Barry ,et al.,2013) وقد ثبتت الدراسة ان مشاركة المستثمرين الاجانب في ملكية المصارف المحلية تؤدي الى تحسين الكفاءة وتتفق ايضا مع دراسة (بتال ، 2012) والتي جاءت نتائجها مماثلة مع دراستنا .

ويظهر في الجدول (4-14) الى ان متوسط عوائد الحجم الثابتة بلغت مجموعها 19 مشاهدة من سنوات عمر الدراسة ، في حين ان متوسط عوائد الحجم المتزايد بلغت 46 مشاهدة من سنوات عمر الدراسة، وان متوسط عوائد الحجم المتناقص بلغت 106 مشاهدة من مجموع عدد المشاهدات البالغة 171 مشاهدة انظر الشكل (4-19) والشكل (4-20).

جدول (4-14)

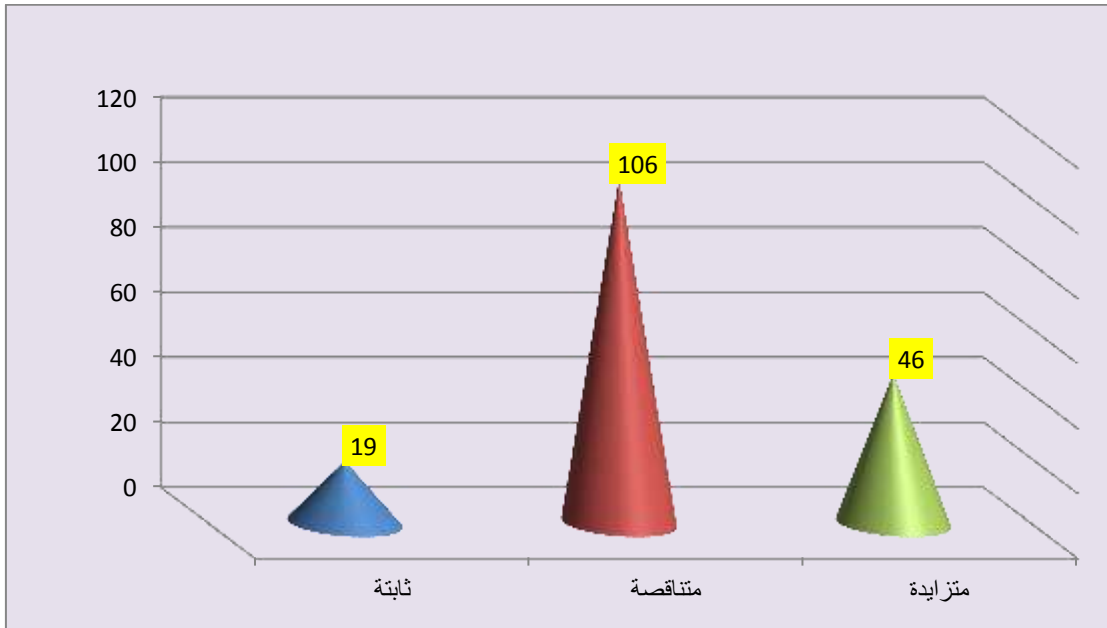
مؤشرات عائد الحجم لكل مصرف خلال المدة 2009-2017

متزايدة	متناقصة	ثابتة	المصارف
2	5	2	اشور
0	5	4	الائتمان
5	3	1	الاتحاد
1	8	0	الاستثمار
3	6	0	الاقتصاد
4	5	0	الاهلي
0	5	4	التجاري العراقي
0	9	0	الخليج
0	9	0	الشرق الاوسط
0	9	0	الشمال
1	6	2	المتحد
3	4	2	المنصور
6	3	0	الموصل
7	2	0	بابل
0	9	0	بغداد
1	8	0	دار السلام
7	1	1	سومر
5	2	2	عبر العراق
1	7	1	كرديستان
46	106	19	الاجمالي

المصدر: تم استخراج مؤشرات الكفاءة من خلال الحزمة البرمجية MaxDEA

شكل (4-19)

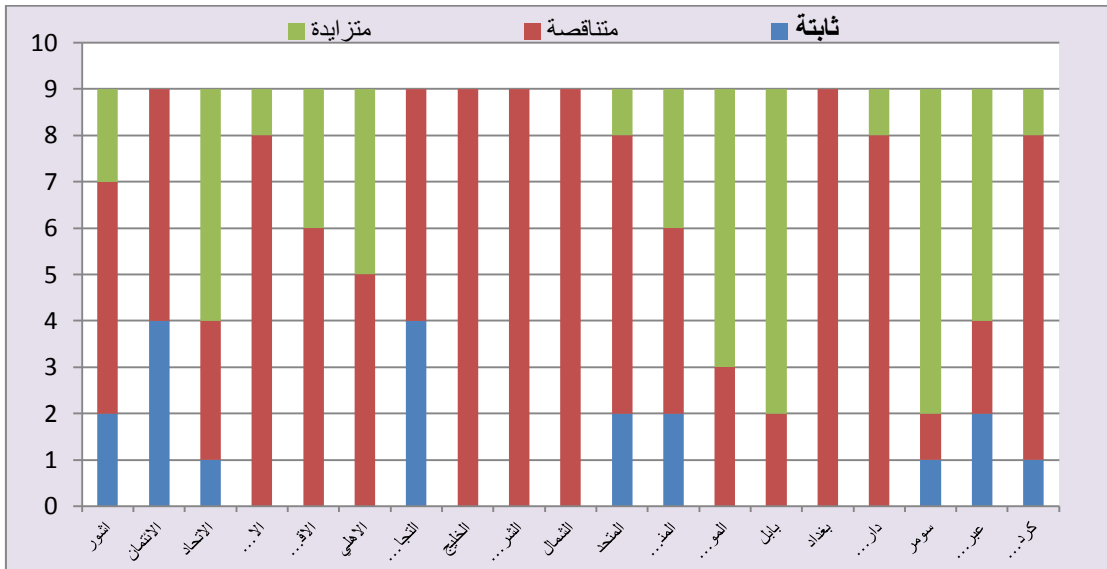
عائد الحجم للمصارف لجميع المصارف خلال المدة 2009-2017



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-14)

شكل (4-20)

عائد الحجم للمصارف لجميع المصارف خلال المدة 2009-2017



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4-14)

## المبحث الرابع

### نتائج العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية

ينقسم هذا المبحث الى ثلاث فقرات تتضمن الفقرة الاولى الاطار النظري للنموذج المستخدم في قياس العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية ، والفقرة الثانية عرض النتائج اما الفقرة الثالثة فتتضمن التعلق على النتائج .

#### 1-3-4 النموذج المستخدم في قياس العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية

#### 1-1-3-4 منهجية نماذج البائل Panel Data

يشتمل اطار الدراسة على تعريف بالسلاسل الزمنية ، المقطعية والتي نختصرها بكلمة "بائل" Panel في دراستنا والنموذج الاساسي المستخدم في التقدير .

#### 2-1-3-4 نماذج بائل ( Panel model ):-

ويقصد بنموذج بائل Panel المشاهدات المقطعية ، مثل ( الدول ، الولايات ، المصارف ) المرصودة عبر فترة زمنية معينة ، اي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في ان واحد ( Frees, 2007:2). واستطاعت نماذج بائل Panel data في الآونة الاخيرة ان تكسب اهتماما كبيرا خاصة في الدراسات التي تأخذ الطابع الاقتصادي والمالي لأنها تأخذ بنظر الاعتبار اثر تغير الزمن واثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء (Hsiao, 2003: 3) وفي هذه الدراسة تتمثل بيانات البائل في دمج عينة مأخوذة من المصارف (البعد المقطعي) وعددها 19 مصرفا عبر فترة زمنية تمتد من 2009-2017 (تسع سنوات البعد الزمني) .

بشكل عام يمكن كتابة بائل Panel بالصيغة التالية :-

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \epsilon_{ij} \quad \dots(1)$$

حيث ان  $y_{it}$  تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$  ،  $B_{0(i)}$  تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة  $i$  ،  $B_j$  تمثل ميل قيمة خط الانحدار ،  $X_{j(it)}$  تمثل قيمة المتغير

التفسيري  $z$  في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$  و  $\epsilon_{it}$  تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ . وتعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية ، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات او الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة ، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة (الجمال ، 2012 : 272) .

#### 4-3-1-2 انواع نماذج بانل Panel Data

##### ❖ نموذج الانحدار التجميعي (REM) Pooled Regression Model

يعتبر هذا النموذج من ابسط نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، حيث يفترض هذا النموذج ثبات جميع معلمات النموذج (  $B_{0i}$ ,  $B_j$  ) عبر الزمن ، بافتراض ان تأثير الزمن ثابت يقوم هذا النموذج بتقدير معلمات المتغيرات التفسيرية لكل المنشآت ( Cross Sections ) ، خلال السلسلة الزمنية المطلوبة ( Time Series ) وبإعادة صياغة المعادلة (1) ، يمكن كتابة نموذج الانحدار التجميعي ( Pooled ) كما يلي :-

$$y_{it} = B_0 + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \epsilon_{it} \dots\dots\dots 2$$

حيث يفترض هذا النموذج ان القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي تساوي صفر [  $E(\epsilon_{it}) = 0$  ] ، ويكون تباين حد الخطأ العشوائي ثابت [  $var(\epsilon_{it}) = \sigma^2$  ] فاذا كانت خصائص المنشآت ( Individual Effects ) ثابتة ومحددة لكل المنشآت ،ويمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ( OLS ) في تقدير هذا النموذج (العمري والحيط ، 2016 : 877-898) . ومن سلبيات هذا النموذج ، انه لا يميز بين اختلاف المنشآت ، ويفترض تجانس المنشآت الا ان عدم التجانس بين المنشآت والاختلاف في خصائصها يعتبر جزء لا يتجزأ من التحليل ( Chiranjib,at,el.2012 ,12)

### ❖ نموذج الاثار الثابتة Random Effects model

يهدف هذا النموذج الى تحديد سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية (المصارف) بشكل مستقل ، من خلال جعل معلمة المقطع ( $B_0$ ) تتفاوت من مصرف لأخر حيث يسمح هذا النموذج بوجود اختلاف بين المنشآت من خلال تقدير المقطع لكل منشأة ويكون المقطع متغير بين المنشآت وثابت عبر الزمن مع بقاء معلمات المتغيرات التفسيرية ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية وبالتالي يأخذ هذا النموذج الصيغة التالية

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{ij} \dots (3)$$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة (FE) في هذا النموذج ، ان المقطع ( $B_0$ ) لكل منشأة لا يتغير عبر الزمن (Time Invariant) ، وانما يتغير فقط عبر المنشآت ( Baltagi , 2005: 12-13 ) ولتحقيق هذا الغرض يعمل النموذج على استخدام متغيرات وهمية (Dummy Variable) عددها ( $N-1$ ) لتجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد ، وبعد ذلك يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج ، ويطلق على هذه الطريقة مسمى المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية . وبإضافة المتغيرات الوهمية الى المعادلة (3) ، يصبح نموذج التأثيرات الثابتة (FE) (العمري والحيط ، 2016 : 877-898) كما يأتي :- .

$$Y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^k a_d D_d + X_{jit} + \sum_{j=1}^k \beta_j \varepsilon_{it} \dots (4)$$

حيث يشير المقدار ( $a_1 + \sum_{d=2}^k a_d D_d$ ) الى التغير في المصطلح ( $B_0$ ) للمنشآت ا

### ❖ نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية (RE) ملائماً في تقدير المعلمات في حالة عدم اكتمال الفروض المذكورة سابقاً (Baltagi , 2005:14) .حيث يقوم هذا النموذج بمعاملة المقطع ( Intercept ) كمتغير عشوائي يأخذ وزن يساوي  $\mu$  ، والمعادلة التالية توضح ذلك :-

$$B_{0i} = \mu + V_i \dots (5)$$



وبتعويض المعادلة (5) بالمعادلة (3) يمكن الحصول على نموذج التأثيرات العشوائية (RE) كما يلي :-

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{jit} + V_i + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (6)$$

حيث تشير  $V_i$  الى حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية لكل منشأة  $i$  ويسمى هذا النموذج باسم نموذج مكونات الخطأ ( Error Components Model (ECM) ) حيث يحتوي نموذج (RE) على الخطأ المركب والذي يتكون من  $(V_i + \varepsilon_{it})$

ولتحديد اي من النموذجين السابقين (الاثار الثابتة او العشوائية ) يتم اجراء اختبار Hausman Test حيث يقوم اختبار الفرضية الصفرية  $H_0$  والتي تشير الى قبول نموذج (Random Effect) مقابل الفرضية البديلة (  $H_1$  ) التي تشير الى قبول ( Fixed Effect ) حيث يأخذ اختبار Hausman الصيغة التالية ( Baltagi , 2005:15-18 )

$$H = (\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE}) [\text{var} \hat{\beta}_{FE} - \text{var} \hat{\beta}_{RE}] (\hat{\beta}_{FE} - \hat{\beta}_{RE}) \dots \dots \dots (7)$$

وفي نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ  $\varepsilon_{it}$  ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي الى  $\sigma_\varepsilon^2$  لكي تكون معاملات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزه عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت متجانس لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك اي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة (الجمال ، 2012، 266-285)

#### 4-3-2 نتائج تقدير بانل

يظهر الجدول (4-15) نتائج تقدير نماذج البانل ، اذ تم تقدير ثلاثة نماذج (النموذج العام ، نموذج الاثار العشوائية ، نموذج الاثار الثابتة ) ، وبناء على اختبار LM ، اذ تظهر احصائية مربع كاي انها معنوية عند مستوى اقل من (0.10) مما يعني اختيار اما نموذج الاثار الثابتة او نموذج الاثار العشوائية على حساب النموذج العام ، ويظهر اختبار Hausman عدم معنوية مربع

كاي ، مما يعني انه من الافضل اختيار نموذج الاثار العشوائية في تحديد العلاقة بين المتغيرات المالية والكفاءة المصرفية ، وكما يظهر الجدول (4-15).

#### جدول (4-15)

##### نتائج اختبار نماذج البائل

المتغيرات	النموذج العام	الاثار العشوائية	الاثار الثابتة
	<i>Pooled data</i>	REM	FEM
EPS	0.012**	0.005	0.005
ROI	0.005	0.007**	0.008***
ROE	0.006	0.009	0.007
ROA	0.052***	0.049**	0.043***
C	0.327***	0.347**	0.368***
R <sup>2</sup>	0.381	0.390	0.700
Adj R <sup>2</sup>	0.366	0.375	0.636
F-statistic	25.562	25.562	10.912
Prob (F-stat.)	0.000	0.000	0.000
Observations(n)	171	171	171
Hausman test		Chi-Sq=5.27 p value=0.259	
LM test	Chi-square=115.859 p value =0.000		
*المعنوية عند مستوى 0.1 ، **المعنوية عند مستوى 0.05 ، *** المعنوية عند مستوى 0.01			

المصدر: نتائج مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر

#### 4-3-3 مناقشة نتائج الدراسة

من خلال النتائج في الجدول (4-15) نجد ما يلي :

1- ان نماذج البانل الثلاثة تقريبا تعطي نتائج تقريبا متجانسة في تحديد المتغيرات المالية المؤثرة على الكفاءة المصرفية من ناحية شكل العلاقة وحجم التأثير ، وهناك اختلافات طفيفة بين هذه النماذج ، والاختلاف يظهر في مقدار حجم التأثير . ونظر الى ان الاختبارات الخاصة اظهرت انه من المفضل اختيار نموذج الاثار العشوائية ، لذلك سيكون التفسير من خلال نتائج هذا النموذج

2- من نتائج نموذج الاثار العشوائية وجدنا هنالك تأثير طردي لعائد حقوق الملكية ROE في الكفاءة المصرفية في العراق خلال المدة 2009-2017 ، اذ ان زيادة معدل عائد حقوق الملكية بمقدار 1 يقود الى زيادة الكفاءة المصرفية بمقدار 0.009 ، علما ان هذا التأثير غير معنوي عند مستوى (5%) حسب اختبار t.

3- من نتائج نموذج الاثار العشوائية يظهر هنالك تأثير طردي للعائد على الاستثمار ROI في الكفاءة المصرفية في العراق خلال المدة 2009-2017، اذ ان زيادة معدل العائد على الاستثمار بمقدار 1 يقود الى زيادة الكفاءة المصرفية بمقدار 0.007 ، علما ان هذا التأثير معنوي عند مستوى (1%) حسب اختبار t.

4- من نتائج نموذج الاثار العشوائية وجدنا هنالك تأثير طردي لربحية السهم الواحد EPS في الكفاءة المصرفية في العراق خلال المدة 2009-2017، اذ ان زيادة معدل ربحية السهم بمقدار 1 يقود الى زيادة الكفاءة المصرفية بمقدار 0.005 ، علما ان هذا التأثير غير معنوي عند مستوى (5%) حسب اختبار t.

5- من نتائج نموذج الاثار العشوائية وجدنا هنالك تأثير طردي لمعدل العائد على الموجودات ROA في الكفاءة المصرفية في العراق خلال المدة 2009-2017 ، اذ ان زيادة صافي الربح 1 يقود الى زيادة في الكفاءة المصرفية بمقدار 0.049 ، علما ان هذا التأثير معنوي عند مستوى (1%) حسب اختبار t.

6- من خلال النتائج تظهر المعنوية الاجمالي للمتغيرات المالية المحددة للكفاءة المصرفية حسب اختبار F ، اذ بلغ مستوى المعنوية اقل من (1%) . مما يظهر اهمية المؤشرات المالية في تحديد الكفاءة المصرفية .

وفي ختام مناقشة نتائج الدراسة وبعد اختبار فرضيات الدراسة فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة في عملية التحليل الاحصائي للبيانات على السلاسل الزمنية المقطعية والتي تم اختصارها بكلمة PANEL المشاهدات المقطعية ، وان اسلوب بانل له عدة مزايا تتناسب وطبيعة الدراسة، علما بانه ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والبحث حول مقارنة دراستنا مع دراسات اخرى ، فوجد الباحث بانه لاتوجد دراسة مشابهة لدراستنا حول ايجاد العلاقة بين المؤشرات المالية والكفاءة المصرفية باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات في تقدير كفاءة المصارف مما شجع الباحث بالاجتهاد والرغبة للتفرد بالنتائج واعتبارها الدراسة الاولى التي جمعت بين المتغيرات المالية منفردة والكفاءة المصرفية باستخدام DEA ، الا انه ومن خلال نتائج دراستنا هناك تشابه واختلاف في جزئيات معينة مع بعض النتائج مع دراسات اخرى ومنها دراسة (Mohmed & omai, 2013) فقد تتطابق مع دراستنا بانه لاتوجد علاقة بين اسلوب تحليل مغلف البيانات وتحليل النسب المالية وأن كفاءة المصارف العربية اقل من المستوى المطلوب مقابل تحقيق ربحية جيدة ، وتشابهة مع دراسة (السقا 2008 ) في نواحي معينة فكانت مستويات الكفاءة النسبية متباينة من سنة لأخرى فكانت الكفاءة منخفضة عام 2002 ثم عاودت الارتفاع 2003 و 2004 وكانت العلاقة معنوية بين مؤشرات الكفاءة ومؤشرات الربحية ، واختلفت دراستنا مع دراسة (Ioanna et al, 2013) التي اظهرت نتائجها بان هناك علاقة عكسية بين الكفاءة والربحية وعلل الباحث ان الاختلاف مرتبط بنوع الصناعة وطبيعة المؤسسات والاستراتيجية المتبعة .

## الفصل الخامس

### الاستنتاجات والتوصيات

#### 1-5 الاستنتاجات

1. إن العولمة والتحرر المالي أسهما بشكل كبير في زيادة الكفاءة المصرفية وخصوصاً بعد التطورات والتغييرات التي حصلت في عقد التسعينات من القرن الماضي وما صاحبهما من تطورات تكنولوجية ومعلوماتية.
2. بعد عام 2003 واجه الاقتصاد العراقي تحولا جديدا وهو التوجه نحو اقتصاد السوق وفق رؤيا تعتمد تفعيل وتحفيز دور القطاع الخاص وتقليل دور الدولة .
3. الشروع في تنظيم اعمال القطاع المصرفي من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية وبرزها قانون البنك 56 وقانون المصارف 94 لعام 2004.
4. اثر وبشكل مباشر هبوط اسعار النفط على سوق العراق للاوراق المالية بصورة عامة وعلى القطاع المصرفي الخاص العراقي بصورة خاصة.
5. حصل مصرف بغداد اعلى معدل للعائد على حقوق الملكية 11.16% ثم مصرف كردستان بنسبة 11.9% ثم الشمال 10.21% والشرق الاوسط 10.52% ومصرف المتحد 9.32% مما يدل على ان اداء هذه المصارف اداء متميز وعلى المصارف الاخرى تحذو حذوها بينما حصل مصرف سومر على اسوء مصرف لتحقيقه اقل عائد بنسبة 1%.
6. بالنسبة لمعدلات العائد على الاستثمار حصل مصرف بغداد على اعلى معدل حيث حصل على معدل 10.57% ثم مصرف الشمال 8.22% ويليه مصرف الخليج العربي 8.21% وهذا دليل على ان ادارة هذه المصارف لديها كفاءة في تشغيل موجوداتها.
7. حصد مصرف بغداد على اعلى متوسط لربحية السهم الواحد بلغ 17% وكردستان 11.21% واشور 8.66% بمعنى ان هذه المصارف كان ادائها افضل من المصارف المتبقية عينة الدراسة.
8. حصول مصرف اشور على اعلى نسبة من متوسط العائد على الموجودات فقد بلغ 4,3% ويليه مصرف كردستان 4% ، ومصرف المتحد للاستثمار 3.82% وكان اسو مصرف حقق نسبة 0.9% من العائد على الموجودات, وهذا يعني ان المصارف اعلاه قد فاقت مبيعاتها المصروفات

وحققت ارباح عالية مقارنة بأقرانها من المصارف وبذلك فان اداء هذه المصارف يعتبر افضل من المصارف المتبقية عينة الدراسة بتحقيقها ارباح عالية

9. اظهرت نتائج الدراسة ان المتوسط العام للكفاءة المصرفية في المصارف العراقية الخاصة للمدة 2009-2017 قد بلغت (61%) مما يعني هنالك سوء استقلال وهدر للموارد المصرفية بلغ 39% ، لذا يجب البحث عن اسباب ومحاولة تقليل هذا النسبة الى ادنى حد ممكن .

10. من نتائج نموذج الاثار العشوائية وجدنا هنالك تأثير طردي معنوي للمتغيرات المالية المتمثلة (، العائد على استثمار ، ربحية السهم الواحد ،) في الكفاءة المصرفية ، مما يعني اثبات فرضية الدراسة الاساسية وهي تنص (يوجد تأثير طردي معنوي للمؤشرات المالية على الكفاءة المصرفية) .

11. اظهرت نتائج نموذج الاثار العشوائية وجود علاقة طردية غير معنوية بين (العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات) والكفاءة المصرفية (مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص بوجود علاقة طردية معنوية بين(العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات) والكفاءة المصرفية.

12. إن اتجاه العلاقة السببية من المؤشرات المالية إلى الكفاءة المصرفية بمعنى أن المؤشرات المالية تؤدي إلى زيادة الكفاءة المصرفية.

## 2-5 التوصيات

1. ضرورة إتباع المصارف عينة البحث التي لم تحقق الكفاءة الكاملة المصارف المرجعية التي ظهرت لها أثناء قياس الكفاءة الإنتاجية من خلال تعديل نسب المدخلات والمخرجات وبالأوزان المحددة لتتمكن هذه المصارف من الوصول إلى درجة الكفاءة الكاملة.

2. اعتماد استراتيجيات حديثة لإدارة العمل المصرفي بهدف زيادة القدرات الإنتاجية لتعظيم العوائد وتجنب المخاطر المصرفية.

3. اقتراح اجراء دراسات مستقبلية باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات ، اخذا بنظر الاعتبار المؤشرات المالية الحديثة المتمثلة بالقيمة الاقتصادية المضافة ومقارنتها بالكفاءة المصرفية .

4. تحتاج ادارات المصارف عينة البحث الى اتباع سياسات من شأنها رفع ربحها لمواجهة التحديات التي تواجهها في ظل الظروف والبيئة الداخلية التي تعيشها المصارف العراقية .
5. تدعيم الافصاح والشفافية بالمصارف العراقية من خلال نشر واعلان البيانات والمعلومات المالية والمصرفية لان هناك اضاءة للجهد والوقت في تجميع البيانات وخاصة ان هناك بعض النماذج الاحصائية والرياضية تحتاج الى بيانات كثيرة .
6. تحتاج ادارات المصارف الى استمارة يمكن من خلالها رفع مستوى الربحية لمواجهة التحديات التي تواجهها ومتابعة نسب الربحية والعمل على تطويرها وتحقيق نسب تساعد المصارف على تجاوز التحديات والعقبات والمخاطر التي تواجهها.
7. إزالة القيود والإجراءات التي تقيد العمل المصرفي في الأسواق والسماح للدخول الجديد للمصارف، فضلاً عن المصارف الأجنبية لتوسيع قاعدة التنافس في الأسواق المصرفية العربية واكتساب الخبرة والتكنولوجيا الحديثة القادمة مع المصارف الأجنبية.
8. تشجيع الباحثين على تناول السوق المصرفية لدراسة المؤشرات وتأثيرها على الكفاءة المصرفية للمصارف العراقية والعربية.

### 3-5 الصعوبات والمحددات التي واجهت الباحث

واجه الباحث عدة صعوبات لإتمام اطروحته طيلة فترة الدراسة وفي شتى المجالات ويحمد الله تم التغلب على هذه الصعوبات ونذكر اهمها.

1. قلة المصادر الحديثة التي يعاني منها كثير من الباحثين مما اخذ جهدا اضافيا ووقت ليست بالقليل لإتمام مخطط الرسالة الذي وضعه الباحث لإنجازه
2. صعوبة الحصول على البيانات من المصارف العراقية عينة الدراسة ومن البنك المركزي العراقي والاكتفاء بالبيانات المنشورة على المواقع الالكترونية مما حدد الباحث في اختزال عينة الدراسة.
3. ارتفاع تكاليف الدراسة من شراء المصادر والتنقل من مكان لآخر ودولة لأخرى للحصول عليها وتحمل الباحث تكاليف السفر والسكن .

4. واجه الباحث صعوبات في كيفية اختيار النموذج المناسب لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة واستعان ببعض الاساتذة الذين كان لهم دور كبير في مساعدة الباحث للتعرف على النموذج المناسب للدراسة وتحليله احصائيا.



## المصادر

### 6-1 المصادر العربية

#### اولاً: البحوث

1. الادريسي ،امين محمد ،ولقمان عمر(2014) قياس وتحليل اثر المؤشرات المالية على معدل العائد على الاستثمار ،جامعة صلاح الدين، المجلد 1، العدد1،31-46.
2. آل شبيب ، دريد كامل ، 2007 ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، المسيرة للنشر عمان
3. اهرمز، اسماء محمد (1996) تحليل مغلف البيانات استخدام البرمجة الخطية في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الادارية، مجلة الادارة العامة، المجلد 36، العدد 2.
4. البديري ، صباح (1999)الإدارة المصرفية لمخاطر سعر الفائدة ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، مجلد 1 الاردن
5. البلداوي، علاء عبد الكريم ، و وداد، فضيلة سلمان (2012) قياس كفاءة جودة خدمات المراكز الصحية في محافظة كربلاء باستخدام تحليل التطويقي للبيانات (DEA) مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد ،المجلد السابع ، العدد 20
6. بن ساحة ،علي بوخاري عبد الحميد، 2011، التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر
7. الجزراوي ،ابراهيم محمد، ونور عبدالله (2011) تحليل الاستثمارات المالية باستخدام المؤشرات المالية ،كلية العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 18، العدد66، 378-413.
8. الجمال ،زكريا يحيى (2012) اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ،العدد 21 ص 266-285
9. الجميل ، سرمد كوكب (1989) تقويم كفاءة العملية المصرفية تعبئة الموارد وتوزيعها في مصرف الرافدين ،مجلة تنمية الرافدين جامعة الموصل والعدد 26،ص 75-108 .

10. جميل ،سنان زهير وسوسن احمد سعيد (2007) تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، مجلة تنمية المرافدين ، العدد 85، المجلد 29، جامعة الموصل ، العراق.
11. الحاج ، طارق وفليح حسن (2009) الاقتصاد الاداري ، دار الصفا للنشر والتوزيع ، عمان الاردن
12. حسن ،باسم عبد الهادي (2004) دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المرحلة الجديدة، جريدة المدى العدد283 .
13. حسن ، محمود ، وعبدالحميد ، مظهر خالد (2010) قياس اداء كفاءة اداء المؤسسات التعليمية باستخدام (تحليل مغلف البيانات ) جامعة تكريت ،كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 6، العدد 17 .
14. الحسناوي، سالم صلال (2007) محددات معدل العائد على الاستثمار في اسهم المصارف المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة القدسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 9 ،العدد2، جامعة القادسية ، العراق.
15. الحسيني ،صادق (1995) الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ، مؤنة للبحوث والدراسات مجلد10،العدد6، 207-241.
16. الخزرجي ،ثرثيا عبدالرحيم، بتال ، احمد حسين (2012) الكفاءة المصرفية بين المفهوم وطرق القياس ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 18، العدد 66 كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.
17. رايس، حدة والزهران، فاطمة نوي (2009)، قياس الكفاءة باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي: دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد26، المجلد الاول، فلسطين.
18. رجب وجبارة ،مروان زهير ، اسامه كاظم (2016) قياس الكفاءة الفنية ومعدل التغيير في الانتاجية الكلية لمزارع القمح في المنطقة الديمة في ظل فئات المساحة لمحافظة السليمانية مجلة العلوم الزراعية العراقية (1475 - 1485 )

- 19.رمو، وحيد محمود ، سيف عبد الرزاق (2010) استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 100 ، المجلد 32، جامعة الموصل ، العراق .
- 20.سعيد وحسين ، عبدالسلام لفته ، احمد علي(2016) دور الكفاءة في الاداء المصرفي ، العدد 93 مجلد 22 ص 1-26 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد.
- 21.سعيد، عبد العزيز عثمان (1997) الصناعة المالية الحديثة (اتجاهات التجارة الدولية) ،المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، مصر
- 22.السعيد ،محمد بن علي (2014) متطلبات الكفاءة النسبية للاقسام الاكاديمية بكلية التربية في جامعة سلطان بن قابوس باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات ،العلوم التربوية ، العدد الثالث الجزء الاول.
- 23.سلامي ، سمية (2014) اثر الحوكمة على الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية ، دراسة حالة مصرفي البركة والسلام ، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية ، الجزائر .
- 24.سمحان ، حسين محمد (2015) اثر هيكل راس المال والرفع المالي والربحية على قيمة شركات التعليم والاستثمار الاردنية، ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد/17 ص 135-151 جامعة بسكرة الجزائر
25. الشيببي ،سنان (2007) ملامح السياسة النقدية في العراق صندوق النقد الدولي ، ابو ظبي ، الامارات.
- 26.الشكري ، عبد العظيم عبدالواحد، حسين ، حياة (2011) الاصلاح المصرفي في العراق الواقع والمتطلبات ، مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 15/، العدد/1.
- 27.الشمري ، مايح شبيب (2010) تحليل واقع القطاع المالي وفاق الاصلاح المستقبلية في اقطار عربية مختارة ، مجلة ابحاث عراقية ،العدد /4
- 28.شبيب، باسم (2006) قياس الانتاجية الكلية : التغير التقني استغلال الطاقة الانتاجية والكفاءة الفنية الاقتصادية ، مركز البحرين للدراسات والبحوث ، البحرين.
- 29.شندي ، اديب قاسم (2011) الاقتصاد العراقي الى اين . دار المواهب، العراق

30. عبد النبي ، وليد عبيدي (2015) دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تطوير النشاط الاقتصادي فب العراق، مؤتمر البنك المركزي العراقي المنعقد في بيروت للفترة 14-17/2015/9،
31. عبد مولا ، وليد (2011) كفاءة البنوك العربية ، مجلس جسر التنمية العدد 104 ،حزيران ، السنة العاشرة
32. العبدلي ، عابد بن عابد (2010) محددات التجارة البيئية للدول الاسلامية باستخدام نموذج بانل ، مجلة دراسات اسلامية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب البنك الاسلامي للتنمية جدة ، مجلد 12 العدد1، السعودية
33. العمري والحيط ،محمد وليد ، ونهيل اسماعيل (2016) اثر الكفاءة التقنية والصادرات على ربحية المنشآت الصناعية الدوائية الاردنية ،المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 12 ، العدد 4 ص 877-898.
34. العنيزي، وسام حسين ،(2015) قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل العشوائي للمدة 2007-2011 ،المجلد 12 ،العدد 35، مجلة الري للعلوم الاقتصادية والادارية.
35. الغالبي، عبد الحسين جليل (2004) اصدار الدينار العراقي الجديد بين الضرورات والمبررات ، مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،العدد 1 ، مجلد 1.
36. القيسي ، فوزان عبد القادر(2017) تحليل العوامل المؤثرة على اداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان ، المجلة الاردنية لادارة الاعمال ،المجلد 13 ، العدد 4
37. كاظم. حسين جواد و داغر منذر جبار (2008) القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية بازل 2 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 2، العدد 9 .
38. الكور ، عز الدين القيومي (2007) اثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على اداء البنوك التجارية ، المجلد- 3 ، العدد-3، 257

39. المشهداني، بشرى نجم ، وسلامة ابراهيم (2015) تأثير الابلاغ عن انخفاض قيمة الاصول غير المتداولة في بعض المؤشرات المالية ،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 21، العدد 83، 356-380.

40. معراج ، هواري وفيصل شياد (2011) قياس البنزك الاسلامية والتقليدية في الجزائر ،الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادية ظو التجارية وعلوم التيسير . المركز الجامعي بقرادية ،الجزائر

41. يونس ،أراز نبيل، 2006،مسؤولية مراقب الحسابات تجاه رأس المال، بحث مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ،بغداد

ثانيا: الرسائل والاطاريح

1. ابو الرب ، جهاد (2003) مدى فعالية السياسة النقدية والائتمانية للبنك المركزي الاردني. اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان

2. ابو دلبوح ،محمد عبد المولى(2012) اثر استخدام ادوات التحليل المالي للشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية، رسالة غير منشورة، جامعة ال البيت ،الاردن

3. بتال احمد حسين ، 2012 قياس وتحليل كفاءة اداء المصارف الخاصة في العراق باستخدام تكنيك تحليل البيانات اطروحة دكتوراه غير منشوره ، جامعة بغداد

4. بو رقبة ،شوقي (2009) ، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر.

5. تنمية ابو القاسم ، عباس محمد (2011) قياس اداء وضبط جودة العملية التعليمية في السودان ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة ام درمان الاسلامية ، السودان

6. جبار ،حسن هادي (2015) اثر المؤشرات المالية على الارباح الموزعة لاسهم شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان ، رسالة غير منشورة ،جامعة ال البيت ،عمان .

7. الجرجاوي ، حليلة خليل (2008) دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الاسهم ، الجامعة الاسلامية غزة -فلسطين

8. جواد ، لمعان عباس (2013) قياس كفاءة مكاتب المفتشين العموميين باستعمال تحليل تطويق البيانات (DEA) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التيسير، جامعة بلقايد ، الجزائر
9. السليمان ، ياسر حسين ( 2014 ) قدرة النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات المالية في التنبؤ بالفشل المالي ، رسالة غير منشورة ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان
10. صايل ، عبد الرحمن نبع (2017) قياس كفاءة البنوك الاسلامية الازنية باستخدام تحليل مغلف البيانات رسالة ماجستير غير منشورة / جامعة ال البيت ، الاردن
11. عبيسي ، محمد عبد الرحيم ،(2004) استخدام نسب التحليل المالي كمعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الادارية في الشركات المساهمة الاردنية ،رسالة غير منشورة ، جامعة ال البيت ، الاردن
12. عطية، عبدالسلام (2016) دراسة قياسية لدول منظمة اوبك خلال الفترة 2000-2014، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر
13. عمراوي ، زينب (2013) قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات ، رسالة ماجستير في علوم التيسير ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر
14. قريشي ، محمد الجموعي (2006) قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية ، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائريخلال الفترة 1994- 2003 اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، الجزائر
15. القضاة ، فادي حامد (2004) فاعلية كفاءة المصارف العاملة في الاردن رسالة ماجستير غير منشورة /عمان العربية للدراسات العليا . الاردن
16. كوكش ، ربا فهمي (2012) دور التحليل المالي بالتنبؤ بدرجة الامان المصرفي ، رسالة غير منشورة ، جامعة دمشق ،سوريا .
17. المحيسن ، طارق عبد الله ، 2006، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني دراسة قياسية (1978-2004) ، جامعة مؤتة ، الاردن

18. مريان ، سليم علي سليم (2010) مدى كفاءة النسب المالية في قياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية الاردنية ،رسالة غير منشورة ،جامعة جدارا للتميز ، عمان .
19. المومني ،سلام نواف (2011) تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي باستخدام المؤشرات المالية وغير المالية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة عمان العربية -عمان .
20. النعيمي ، زهراء احمد (2014) تحليل العلاقة بين التنافسية والكفاءة المصرفية في عينة من الاسواق العربية المصرفية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .
21. الهبيل، نهاد ناهض فؤاد (2013)، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي SFA "دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.
- ثالثا: الكتب
1. ابو زيد ، محمد مبروك ،(2009) التحليل المالي شركات واسواق مالية ،الطبعة الثانية ، دار المريخ، الرياض
2. ابو ناعم ، عبد الحميد مصطفى (1992) اساسيات الادارة المالية ،التعليم المفتوح ، جامعة القاهرة ،مصر .
3. بتال ، احمد حسين ، خليفة مهند ، منصور عادل (2017) تحليل مغلف البيانات النظرية والتطبيقات، ط 1 ، المكتبة القصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر
4. تيم ، فائز ، 2009 ، الإدارة المالية ، الطبعة الأولى ، عبد الحميد شوفان للنشر ، الأردن
5. جبل ، علاء الدين ،(2004) ، تحليل القوائم المالية ، منشورات جامعة حلب
6. الجميل ، سرمد كوكب (2011) الاسواق المالية نظريات وتطبيقات ، ابن الاثير للطباعة والنشر ، الموصل. الطبعة الاولى
7. الجميل، سرمد كوكب، 2006، ادارة المؤسسات المالية .الحدباء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، الموصل.

8. الحيايى ، ولىد ناجى ( 1991 ) الاتجاهات الءءىئة فى الءللل المالى ، الاءاءمى العربىة المففوءة فى الءنمارك ، كوئهاجن .
9. الءىالى ، ولىد ناجى (2004) الاتجاهات المعاصرة فى الءللل المالى، الطبعة الاءولى ، مؤسة الوراق للنشر والءوزىع ، عمان
10. الءىالى ، ولىد ناجى (2007) الءللل المالى ، منشورات الاءاءمىة العربىة المففوءة فى الءنمارك، الءنمارك
11. الءصاونة ، عهوء عبء الءلفىظ(2014) مباءئ الاءارة المالىة ، الطبعة الاءولى ، ءار وائل للنشر ، عمان.
12. الءلاىة ، مءموء عبء الءللم ( 2012 ) الءللل المالى باسءءءام البىانات المالىة ، الطبعة الساءسة ،ءار وائل للنشر ، عمان .
13. ءنفر ، مؤىء ، المطارنة ، غسان ( 2011 ) ءللل القوائم المالىة ، الطبعة الءالئة ، ءار المسىرة للنشر والءوزىع ، عمان .
14. الرفاعى، عمر بسىم (2008) معجم مصءلءات إءارة الأعمال، الطبعة الاءولى ،ءلب، سورىا
15. رىاض ، نعىم (2000) الاءارة المالىة والعولمة ، الءار الءامعىة ، المنصورة ، مصر
16. الزىبىءى ، ءمزة (2000) الءللل المالى ءقىىم الاءاء والءنبؤ بالفشل ، مؤسة الوارء للطباعة والنشر ، عمان، الاءرن.
17. الزىبىءى ، ءمزة مءموء (2010 ) الءللل المالى ،الوراق للنشر والءوزىع ،عمان
18. الزىبىءى ، ءمزة مءموء (2011 ) الءللل المالى لأعراض ءقىىم الاءاء والءنبؤ بالفشل ، الطبعة الءانىة ، مؤسة الوراق للنشر والءوزىع ، عمان
19. الزىبىءى، ءمزة مءموء (2000) إءارة الائءمان المصرفى والءللل الائءمانى، مؤسة الوراق للنشر والءوزىع، عمان،
20. السالم ،مؤىء سعىء (2005) نظرىة المنظمة ، الطلعة الءانىة ،ءار وائل للنشر والءوزىع ، عمان
21. السامرائى ، عءنان هاشم ، (2013) الاءارة المالىة \_ المءءل الكمى ، الطبعة الاءولى ، ءار زهران للنشر والءوزىع - عمان .



22. سليمان ، عبد العزيز جاسم ( 2005 ) التمويل والادارة المالية ، السودان
23. السيسي، صلاح الدين (1998) لتسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد بيروت، لبنان.
24. الشديفات ، خلدون ابراهيم (2001) ادارة التحليل المالي ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان
25. الشديفات ، خلدون ابراهيم (2001) ادارة التحليل المالي ،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان
26. الشمري ، خالد توفيق (2010) التحليل المالي والاقتصادي ، الطبعة الاولى ،دار اوائل للنشر والتوزيع ،عمان
27. الشواورة ،فيصل محمود (2013) مبادئ الادارة المالية ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان
28. الشوبكي ،سمير عماد (2006) المعجم الإداري، عمان، الاردن.
29. الشيخ ، فهمي مصطفى (2008) التحليل المالي ، الطبعة الاولى
30. العارضي ، جليل ، كاظم (2013) الادارة المالية المتقدمة ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان.
31. العامري ،محمد علي(2001) الادارة المالية ، دار الكتب والوثائق ،جامعة بغداد . العراق
32. العامري ، محمد علي (2013) الادارة المالية الحديثة ، الطبعة الاولى ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن
33. العامري ، محمد علي (2015) الادارة المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع -عمان ، الاردن
34. عبد الرحمن، ابتهاج مصطفى(2000) إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة،
35. عثمان ، محمد داود ( 2013 ) ادارة وتحليل الائتمان ومخاطرة ، الطبعة الاولى ، دار الفكر للنشر ، عمان
36. عجلواني، محمد محمود (2010)البنوك الإسلامية، الطبعة الاولى ، عمان، الاردن
37. عقل ، مفلح محمد ، 2011 ، الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الأردن.

38. عقل ، مفلح محمد، 2006، مقدمه في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الثانية ، المجتمع العربي للنشر ، عمان ، الأردن.
39. العلي ، اسعد حميد ، 2010 ، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية ، الطبعة الأولى ، وائل للنشر ، الأردن
40. العمار ، رضوان ، 1996 ، مبادئ الإدارة المالية ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن.
41. فريج، سامي محمد (2007) التخطيط للعقد ، الطبعة الاولى ، القاهرة، مصر .
42. فلوح، صافي ، واسماعيل اسماعيل ،ومرعي عبد الرحمن، وحمزة محيي الدين، (2009) تحليل القوائم المالية ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق .
43. كراجة ، عبد الحليم وربابعة علي والسكران ياسر ومطر موسى ويوسف توفيق عبد الرحيم ، 2006 ، الإدارة والتحليل المالي ( اسس ، مفاهيم ، تطبيقات ) ، الطبعة الثانية ، صفاء للنشر ، الاردن .
44. محمد قير شاكر ، اسماعيل اسماعيل ، عبد الناصر نور (2008) التحليل المالي مدخل صناعة القرار ، الطبعة الثالثة ، دار الاوائل للنشر ، الطبعة الاولى
45. مطر ، محمد (2003) الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان
46. مطر ، محمد ، 2010 ، التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات المستخدمة العلمية ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، الأردن .
47. مطر محمد (2006) الاتجاهات المدينة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية . الطبعة الثانية ،دار وائل للنشر \_عمان
48. الميداني ، محمد (1989) الادارة التمويلية في الشركات المساهمة . ط1 . عمان ، الاردن.
49. ناشد ، سوزي عدلي ،(2008) مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،لبنان .
50. النعيمي ، عدنان تايه ،والتميمي ارشد فؤاد ،(2008) التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة ، الطبعة العربية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان .

51. هندي ، منير ابراهيم ،1999،اساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ، المعارف للتوزيع ،الاسكندرية، مصر .

52. هندي ، منير ابراهيم ،2003 ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث للنشر ، الإسكندرية ، مصر

53. هندي ، منير إبراهيم 2004 ، الفكر الحديث في الاستثمار ،الطبعة الثانية، منشأة المعارف للنشر ، الاسكندرية .مصر.

54. هندي، منير ابراهيم (1996) ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3 ، المكتب العربي الحديث. القاهرة.

55.الهواري ، سيد (1996) الادارة المالية منهج اتخاذ القرار ، الطبعة السادسة ،مكتبة عين شمس، القاهرة.

#### رابعا :التقارير

1. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009
2. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2010
3. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2011
4. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2012
5. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2013
6. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2014
7. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2015
8. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2016
9. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2017
10. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي 2009
11. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي 2010
12. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي 2011
13. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي 2012

14. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي 2013
15. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي 2014
16. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي 2015
17. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي 2016
18. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي 2017
19. الجمعية السعودية للمحاسبة (2005) المعلومات المحاسبية ودورها في اسواق الاسهم ، جامعة الملك سعود السعودية 14.
20. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008-2017
21. النشرة السنوية لسوق العراق للاوراق الماليه للاعوام 2009-2017

#### المصادر الاجنبية

##### (A) Researches and Articles

1. Akcay,Alp Eren,Ertek,Gurdal ,and Buyukozkan,Gulcin,(2012),"Analyzing ,the Solutions, of DEA through information Visualizat on and Data mining techniques": Smart DEA frame work, Expert Systems with Applications,39.
1. Alrafadi ,Kh. & Mazila Md-Y.,(2011) Comparison between Financial Ratios Analysis and Balanced Scorecard American, Journal of Economics and Business Administration 3 (4): 618-622
2. Amadou Nchare, (2007) Analiysis of factors affecting the technical efficiency of Arabica coffee producers in Cameroon
3. Angelidis,Dimitrios,and Lyroudi,Katerina,(2006),"Efficiency in the Italian Banking Industry": Data Envelopment Analysis and Neural Networks, International Research Journal of Finance and Economics,5.
2. Avgouleas , Emilios (2015) Bank Leverage Ratios and Financial Stability: A Micro- and Macroprudential Perspective , Copyright © Levy Economics Institute All rights reserved p.p 1-47
4. Avkiran ,N. K (2011) Association of DEA super-efficiency estimates with financial ratios:Investing the case for Chinese banks. Omega, Volume 39,Issue 3, pp 323-334.

- 5.** Berger, A.N & Humphrey, D.B (1991) The Dominance of Inefficiencies Over Scale and Product Mix Economies in Banking , Journal of Monetary Economics, Vol. 23, No.2
- 6.** Charnes, A. , Cooper, W.W. and Rhodes, E. (1981), ((Evaluating Program and Managerial Efficiency : An Application of Data Envelopment Analysis to program follow Through)) , Management Science , No.27 .
- 7.** Chien, To-Ho, (2009) A study on the application of decision analysis on performance measurement for small and medium business , Lan-Yang institute of technology.
- 8.** Chiranjib Neogi, Atsuko Kamiike and Takahiro Sato (2012). "Identification of Factors Behind Performance of Pharmaceutical Industries in India", Research Institute For Economic and Business Administration, Kobe University, Japan
- 9.** Daisuke, Miyakawa, Tomohiko, Inui, & Keishi, Shoji, (2011), "Productivity of Banks and Its Impact on the Capital Investments of Client Firms", The Research Institute of Economy, Trade and Industry (RIETI) , 11-E-016.
- 3.** Dejan J. Mirjana T., Milka G (2017) financial indicators as predictors of illiquidity , Romanian Journal of Economic Forecasting , 128-149.
- 10.** Despic, Ozren, Despic, Mladen, and Paradi, Joseph C., (2007), "DEA-R: ratio-based Comparative Efficiency Model, its Mathematical relation to DEA and its use in Applications", , Journal of Productivity Analysis, 28.
- 11.** Deville, Aude, (2009), "Branch Banking Network Assessment Using DEA": A benchmarking analysis-A note, Management Accounting Research, 20.
- 12.** Dogan, Tirtiroglu, Kenneth N., Danieis, and Ercan, Tirtiroglu, (2005) , "Deregulation Intensity of Competition, Industry Evolution, and the Productivity Growth of U.S. Commercial Banks", Journal of Money, Credit, and Banking, 37(2)
- 13.** Drake, Leigh, Hall, Maximilian J.B., and Simper, Richard, (2009), "Bank Modeling Methodologies": A Comparative non-parametric Analysis of Efficiency in the Japanese Banking Sector, Journal of International Financial Markets Institutions & Money, 19.
- 14.** El- Dalabeeh, A., R., (2013) The Role of Financial Analysis Ratio in Evaluating Performance, Inter Disciplinary Journal of Contemporary Research in Business , VOL 5, NO 2, P.P 13-28.

- 15.** Elisabetta Fiorentino , Alexander Karmann, and Michael Koetter (2006) The cost efficiency of German banks: a comparison of SFA And DEA , Deutsche Bundesbank , Discussion Paper, Series 2: Banking and Financial Studies No. 10/2006.
- 16.** Farrel, M.J., (1957) ((The Measurement of Productive Efficiency)) , Journal of the Royal Statistical Society , Series A, 120,No.3 .
- 17.** Florenz C. Tugas, Ramon V.(2012) A Comparative Analysis of the Financial Ratios of Listed Firms Belonging to the Education Subsector in the Philippines for the Years 2009-2011 , International Journal of Business and Social Science , Vol. 3 No. 21,p.p173-190
- 18.** Gibson, C, H.,(2010),"Financial Reporting &Analyses",11,Edition, USA- Ohaio pp 460-477.
- 19.** Gupta,Omprakash K.,Doshit,Yogesh,and Chinubhai,Aneesh,(2008), "Dynamics of Productive Efficiency of Indian Banks", International Journal of Operations Research,5(2)
- 20.** Hauner,David,and Peiris,Shanaka J.,(2005),"Bank Efficiency and Competition in Low-Income Countries": The Case of Uganda, , International Monetary Fund,IMF Working Paper, WP/05/240.
- 21.** Hjalmarsson, Lennart, Irene Andersson, and Aziz Mlima. (1999) Swedish Banking Efficiency and Productivity in an International Perspective, Department of Economics, Goteborg University,
- 22.** Hsiao C., Analysis of panel Data, Cambridge University Press, Cambridge, 2003. ; Klevmarken, N. A., Panel Studies: What can we learn from them? Introduction, European, Economic Review, 33, 1989, pp.523-529
- 23.** Innocent,Ch.,Mary ,O., Matthew,O.,(2013) Financial Ratio Analysis as a Determinant of Profitability in Nigerian Pharmaceutical Industry , International Journal of Business and Management; Vol. 8, No. 8; P.P 107-117
- 24.** Jha,Suvita,Hui,Xiaofeng,and Sun,Baiqing,(2013),"Commercial Banking Efficiency in Nepal": Application of DEA and Tobit Model, Information Technology Journal,12 (2).
- 25.** Kablan,Sandrine,(2010),"Banking Efficiency and Financial Development in Sub-Saharan Africa" , International Monetary Fund,IMF Working Paper, WP/10/136.

- 26.** Kotane, Inta & , Irina K.-M(2012) Assessment of Financial Indicators for Evaluation of Business Performance , Riga International School of Economics and Business Administration, Latvia .p 216-224
- 27.** Lang G. & Welzel P. (1998) Mergers Among German Coöperence Banks: A Panel-based Stochastic Frontier Analysis, Small Business Economic 13, p 273-286
- 28.** Maghyereh,Aktham I.,and Awartani,Basel,(2012) ," Financial Integration of GCC Banking Markets": A non-parametric bootstrap DEA estimation approach,Research in International Business and Finance,
- 29.** Malinic, D. Milicevic, V. and Stefanovic, N., 2012. Upravljačko racunovodstvo. Beograd: Ekonomski fkultet.
- 30.** Maria Kopsakangas-Savolainen (2010) Parametric Versus Non Parametric Efficiency Measures: A Consistency Conditions Analysis Of the Finnish Electricity Distribution Industry, SSRN Working Paper Series. Rochester, Dec
- 31.** Mihaela, Gadoiu.,(2014) Advantages & Limitation of the Financial Ratios Used in the Financial Diagnosis of the Enterprise, Scientific Bulletin – Economic Sciences, Volume 13/ Issue 2 p.p 87-96.
- 32.** Mramor, D. and Valentincic, A., 2003. Forecasting the liquidity of very small private companies. Journal of Business Venturing, 18(6), pp. 745-771.
- 33.** Muresan, Elisa and Wolitzer, Philip(2004), Organize your Financial Ratios Analysis with PALMS Emuresan Working Paper No. 02-01. /ssrn.375880 Available at P 1-20
- 34.** Nejad,Narges Ghasemi,(2012),"Introduce an Optimum Model for Assessment of Performance of Persian Banks", Parametric and Non-Parametric Approach, Research Journal of Applied Sciences Engineering and Technology,4(15)
- 35.** Noole, Barth &Rice (1997) commercial Banking Structure Regulation and Per Formance :An Inter National Comparison,Vol.32, no.11 p11.
- 36.** Pahor, Marko & Mramor, Dusan, (2001)Testing Nonlinear Relationships between Excess Rate of Return on Equity and Financial Ratios. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=266928> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.266928>

- 37.** Rasidah, M., s., & Tumin, M., H., (2010) Performance and Financial Ratios of Commercial Banks in Malaysia and China, UKM Bangi, Selangor, Malaysia, affiliation not provided to SSRN ,P.P1-12
- 38.** Sekar M. and Gowri M (2015) Efficiency, Liquidity, and Profitability: Banking Performance Comparatistics SCMS Journal of Indian Management pp51-63
- 39.** Simonson, Hemple & Coleman , (1994) Bank Mangment text and Cases OP . cit p.269-271.
- 40.** Suarez, V., Lesneski C., Denison D. (2011). Making the case for using financial indicators in local public health agencies. American Journal of Public Health, Vol .101, No.3., pp.419.-425
- 41.** Sueyoshi, Toshiyuki, and Goto, Mika, (2012), "Efficiency-based Rank Assessment for Electric Power Industry": A Combined Use of Data Envelopment Analysis (DEA) and DEA-Discriminant Analysis (DA), Energy Economics, 34.
- 42.** Sufian F. (2007) ((The Efficiency of Islamic Banking Industry : A non-Parametric Analysis with non-Discretionary input variable)) , Islamic Economic studies , Vol. 14 , No. 1 and 2.
- 43.** Taufiq, Hassan (2009) Efficiency of conventional versus Islamic , International Journal of Islamic and middle estern finance and management, Vol.2 No. 1,
- 44.** Thomas , Arkan (2016) The Importance of Financial Ratios in Predicting Stock Price Trends: A Case Study in Emerging Markets Finanse, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia nr., 1/2016 (79) ,pp13-26.
- 45.** Varesi, Lindita, (2015) Measuring Banking Efficiency during Crisis Period Using Data Envelopment Analysis: Western Balkan Countries Case , Vol 4 , No 1 , p 264-274, Indai.
- 46.** Wang, Ying-Ming, and Chin, Kwai-Sang, (2010), " Some alternative DEA Models for two-stage Process" ,Expert Systems With Applications, 37.
- 47.** Wezel, Torsten, (2010), "Bank Efficiency amid Foreign Entry: Evidence from the Central American Region", International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/10/95.
- 48.** Zeen Okacha & Abdelkarim mensoun (2010) Measuring the Relative Efficiency of Algerian Banks By Amulti-Criteria Non-Parametric Technique; Data Envelopment Analysis (DEA)



**49.** Zhou,Zhonghao,Sun,Liang,Yang,Wenyu,Liu,Wenbin, & Ma, Chaoqun ,(2013)," A bargaining Game Model for Efficiency Decomposition in the Centralized Model of two-stage Systems", Computers & Industrial Engineering, 64.

(B) Books:

- 1.**Ahuja, H. L.(2009) Advanced Economic Theory: Microeconomic Analysis, S. Chand & Company LTD, New Delhi,
- 2.** Arthur A. Th. & Strickland A.G. (2001) Strategic Management, 12Th Edition, McGraw- Hill Higher Education, Von Hoffmann Press, New York.
- 3.**Baltagi Badi (2005)."Econometric Analysis of Panel Data", Ebook, 3rd edition, John Wiley and Sons TNC, USA.
- 4.**Baruch Lev,( 1994) Financial Statement Analysis. A New Approach. Prentice –Hint Inc, New York,.
- 5.**Bernstein, Leopold A., (1993) "Analysis of Financial Statements•" Fourth Edition, Richard D. Irwin Inc., Illinois,.
- 6.**Brigham, Eugene F., and Earnhardt, Michael C., (2005)"Financial Management- Theory and Practice", Eleventh Edition, Thomson South-Western, Mason, .
- 7.**Brigham, E., and Ehrhardt, M. ,2010 ,An Overview of Corporate finance & the Financial Environment.
- 8.**Brigham, E.F. and Earnhardt, M.C. (2008) . Financial Management Theory and Practice , Florida: Harcourt ,Inc., 11th Edition.
- 9.**Burgstaller,Johann,and Cocca,Teodoro D.,(2011), " Efficiency in Private Banking" : Evidence fromm Switzerland and Liechtenstein, Financial Markets and Portfolio Management,25.5.
- 10.** Charnes A.,Cooper W. W., and Rhodes E. (1978) ((Measurement the Efficiency of Decision Units)) , European Journal of Operational Research , No.2.
- 11.** Chortareas, Georgios E., Girardone, Claudia and Ventoun, Alexia,(2012), "Bank Supervision ,Regulation, and Efficiency": Evidence from the European Union, Journal of Financial Stability,8(4)
- 12.** Clyde P. Sterney, (1995)"Financial Statement Analysis Strategic Perspective", by Harcourt Brae Jovanovich. Inc..

13. Coelli, T., Rao, D. and Battese, G. (2005) An Introduction to Efficiency and Productivity Analysis. Springer Science Business Media, Inc. New York
14. Cooper W., Seiford L. and Joezhu (2006) ((Handbook on Data Envelopment Analysis)) , Kluwer's International series Boston.
15. Cooper, William W., Seiford, Lawrence M., Tone, Kaoru, (2006), Introduction to Data Envelopment Analysis and Its Uses, Springer Science + Business Media, Inc., New York.
16. Cooper, William W.,& Tone, Kaoru(2007) Data Envelopment Analysis,2<sup>end</sup> ed. Springer Science + Business Media. USA.
17. Dang Ngo-Thanh (2011). Effectiveness of the Global Banking System in 2010 - A Data Envelopment Analysis Approach, SSRN Working Paper Series. Rochester, April.
18. Daraio C. and Simar L .(2007) Advanced Robust and Nonparametric Methods in Efficiency Analysis Methodology and Applications , Springer New York.
19. David,and Peiris,Shanaka(2005) Working Paper No 8. City University of London.er, J., , "Bank Efficiency and Competition in Low-Income Countries": The Case of Uganda, , International Monetary Fund,IMF Working Paper, WP/05/240.
20. Eken,Mehmet Hasan,and Kale,Suleyman,(2011), "Measuring Bank Branch Performance Using Data Envelopment Analysis (DEA)": The case of Turkish Bank Branches, African Journal of Business Management ,5(3).
21. Emery D.,& John D., Finnerty (1997) Corporate Financial Management ,Prentice-Hall Inc., New York.
22. Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P., (2003)"Financial Management & analysis", 2nd Ed, John Wily & Sons ,Inc., Second Edition .
23. Faridson, M., & Alvarez, F.,( 2002) "Financial Statements analysis-A-Practitioner's Guide", Third Edition, John Wiley & Sons Inc., New York.
24. Foster ,George. (1986)Financial Statement Analysis, Second Edition. Prentice· Hall International. New York,
25. Frees. A, Kim, (2007) Longitudinal and Panel Data, University of Wisconsin, Madison,

26. Frich A. Helfert, (1991)"Techniques of Financial Analysis", Seventh Edition. Irwin, Boston,
27. Fu,Xiaoqing,and Heffernan,Shelagh,(2009),"The effects of reform on Chinas Bank Structure and Performance",Journal ofBanking & Finance,33.
28. Gibson ,Charles H.(2001) Financial Reporting and Analysis, south-western college publishing.
29. Gibson, C, H., (2007), "Financial Reporting & Analyses", Tenth Edition, Thomson South- Western Mason, USA
30. Gibson, C, H., (2009), "Financial Reporting & Analyses", 11, Edition, USA- Ohaio.
31. Gitman, Lawrence j. and Zutter, Chad j. (2012 ), Principles of Managerial Finance ,(13 Th ed. ), USA : Prentice Hall.
32. Gitman, Lawrence J., (2003) "Principles of Managerial Finance" Pearson Education Inc.
33. Gonzalez, M.M. & Trujillo, L. (2006) Efficiency Measurement in the Port Industry: A Survey of the Empirical Evidence. CCRP Working Paper No 8. City University of London.
34. Helfert E., (2001)Financial analysis tools and techniques – a guide for managers, The McGraw-Hill Companies.
35. Hempel, G. H. and Donald S., and Alan B. C., 1998, Bank management Text and cases, No. 4, John wiley & Sone. .
36. Horne. Von, James. G,( 1992) Financial management and police, Ninth Edition, Parntice-Hall, International, New York..
37. Jacob A. Bikker and Jaap W.B. Bos (2008) Bank Performance : A theoretical and empirical framework for the analysis of profitability, competition and efficiency , Rutledge , New York.
38. Jane F.-H., Mike S., Joanne P.( 2006) Inherent Limitations In Using Financial Ratios To Assess Small & Medium Sized Company Performance, Sheffield University Publishing.
39. Jha,Suvita,Hui,Xiaofeng,and Sun,Baiqing,(2013),"Commercial Banking Efficiency in Nepal": Application of DEA and Tobit Model, Information Technology Journal,12 (2).
40. John J.Wild, Subramanyam K.R..( 2007) Robert F. Halsey: “Financial statement analysis, McGraw” – Hill Companies, Inc, Ninth Edition,

41. Jun,Minjoon,and Cai,Shaohan,(2001),"The Key Determinants of Internet Banking Service Quality":a content analysis, International Journal of Bank Marketing ,19/7.
42. Khan, M. Y., Jain P K. (1995)Theory And Problems Of Management And Cost Accounting, Tata McGraw-Hill Company, New Delhi,
43. Kieso· Donald E. Paul D. Kimmel. Jerry J.(2012) "Weygandt. Accounting principles" 10e ‘ John Wiley & Sons‘ Inc Printed in USA.
44. Kontolaimou,Alexandra,and Tsekouras,Kostas,(2010),"Are Cooperatives the Weakest Link in European Banking?" A non-Parametric Meta frontier Approach, Journal of Banking & Finance,34.
45. Lermack, Harvey B.(2003) Financial Analysis Steps to a Basic Company Financial Analysis"http: //faculty. philau. edu/lermackh/ financial \_analysis. htm p19-22
46. Malhotra K. and Rashmi M (2008) Analyzing Financial Statements Using Data Envelopment Analysis , Commercial Lending Review , September–October.
47. Matin,Reza Kazemi,and Azizi,Roza,(2011)," A two-phase Approach for Setting Targets in DEA With Negative Data" , Applied Mathematical Modelling,35.
48. Nejad,Narges Ghasemi,(2012),"Introduce an Optimum Model for Assessment of Performance of Persian Banks", Parametric and Non-Parametric Approach, Research Journal of Applied Sciences Engineering and Technology,4(15) .
49. Parlour,Christine A.,and Winton,Andrew,(2013),"Laying off Credit Risk:Loan Sales Versus Credit Default Swaps", Journal of Financial Economics ,107.
50. Paul G. Keat & Philip K. Young,( 2000) Managerial Economics, Mc Grew-Hill, Inc, New York,
51. Peter Bogetoft and Lars Otto (2011) Benchmarking with DEA, SFA, and R , Springer , New York.
52. Peter R. W. Demerjian, Stephen M. Ross(2007) Financial Ratios and Credit Risk, The Selection of Financial Ratio Covenants in Debt Contracts, School of Business University of Michigan.
53. petty, J, W., (1993), "Basic Financial Management" , 6 Edition, Prentice-Hall International, Inc New York,

- 54.** Plantus, Titus M., (2012) Fundamentals, Techniques & Theory FINANCIAL STATEMENT ANALYSIS National Association of Certified Valuators and Analysts (NACVA).
- 55.** Ramesh. K.S.Rao.(1992) "Financial management concepts and applications", second dition, Macmillan Publishing company, New York.
- 56.** Regan, Philip (2005) "Financial Information Analysis", First Edition, John Wiley & Sons Ltd, London.
- 57.** Rettab,Belaid,Kashani,Hossein,Obay,Lamia,and Rao ,Ananth (2010) "Impact of Market Power and Efficiency on Performance of Banks in the Gulf Cooperation Council Countries", International Research Journal of Finance and Economics,50.
- 58.** Revsine, Lawrence., Collins, Daniel W., & Johnson, W. B.(2005),"Financial Reporting and Analysis",Third Edition, Pearson Prentice Hall, New Jersey,
- 59.** Robinson, Th. R., Hennie van G., Elaine Henry., Michael A. (2009) "Broihahn, International Financial Statement Analysis" Copyright © by CFA Institute. All rights reserved. Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey. Published simultaneously in Canada.
- 60.** RogerL. M &Dived D. V. (1993) Modern money and banking 3rd ed .MACGRHILL, NEW york USA.
- 61.** Saleem, Mohammed Majeed, (1999)"Financial Statement Analysis: Theory & Applications", Al-HAMED,.
- 62.** Sarafidis, V. (2002) An Assessment of Comparative Efficiency Measurement Techniques, Europe Economics, Office of Water Services, UK
- 63.** Sarngadharan, M . and Kumar, Rajitha S. (2011) , Finanical Analysis for Management Decisions, New Delhi: PHI Learning.
- 64.** Scatt Besley and Eugene F . Brigham , (2000) Essential Of Managerial Finance ,nHarcourt Inc, .
- 65.** Sekar M. and Gowri M. (2015)Efficiency, Liquidity, and Profitability: Banking Performance Comparatistics , SCMS Journal of Indian Management , ISSN 0973- 3167 ,Indai .
- 66.** Shapiro , A.C.(1991) , Modren Corporate Finance , New York ; Maxwell Macmillan .

- 67.** Sharon DeVeaney,( 1993) An Empirical Analysis of The predictive Value of Household Financial Ratios, dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Accountancy, Ohio State University.
- 68.** Shin,Dong Jin,Kim,Brian H.S.,(2013), "Bank Consolidation and Competitiveness": Empirical evidence from the Korean Banking Industry, Journal of Asian Economics, 24. Technology Journal,12 (2).
- 69.** Stancu I., Finances(2007) 4th Edition, Economic Publishing House, Bucharest.
- 70.** Sylvanus, Ikhide (2000) Efficiency of commercial Bank of Namibia
- 71.** Wezel,Torsten,(2010),"Bank Efficiency amid Foreign Entry: Evidence from the Central American Region", International Monetary Fund,IMF Working Paper, WP/10/95.
- 72.** Wild, John J., Subramanyam, K. R., and Hasley, Robert F., ( 2004) "Financial Statements analysis", Seventh Edition, The Mc Graw- Hill Companies, New York.
- 73.** Wild, John J.,Bernstein, Leapold A.,(2001) Financial statement analysis, seventh edition, MC, Hill -Irwin,
- 74.** Williams, R. (2006), 'Financial Accounting', 12th ed, McGraw\_ Hill Irwin New York.
- 75.** Zhang,Jianhua,Wang,Peng,and Qu, Baozhi,(2012)," Bank Risk Taking ,Efficiency, and law Enforcement": Evidence from Chinese City Commercial Banks,China Economic Review,23(2).
- 76.** Zuzana I. (2009) , ((Measuring Bank Efficiency)) , Master Thesis , Charles University in Prague.
1. [http: /www.isx-iq.net](http://www.isx-iq.net)
  2. <https://ar.wikipedia.org>
  3. <http://www.ipbl-iraq.org/content.php>

## الملاحق

### ملحق(1) مؤشرات الكفاءة لجميع المصارف ولكل السنوات

Scale Efficiency Score	Pure Technical Efficiency Score(VRS)	Technical Efficiency Score(CRS)	year	Banks
1.000	1.000	1.000	2009	اشور
0.978	0.820	0.802	2010	اشور
0.879	0.640	0.563	2011	اشور
1.000	1.000	1.000	2012	اشور
0.999	0.841	0.841	2013	اشور
0.998	0.399	0.398	2014	اشور
0.956	0.398	0.380	2015	اشور
0.899	0.663	0.596	2016	اشور
0.862	0.688	0.593	2017	اشور
0.985	0.314	0.309	2009	الاستثمار
0.999	0.467	0.466	2010	الاستثمار
0.947	0.456	0.432	2011	الاستثمار
0.838	0.395	0.331	2012	الاستثمار
0.957	0.721	0.690	2013	الاستثمار
0.744	0.621	0.462	2014	الاستثمار
0.926	0.406	0.375	2015	الاستثمار
0.860	0.273	0.235	2016	الاستثمار
0.925	0.174	0.161	2017	الاستثمار
0.969	0.403	0.391	2009	الاقتصاد
0.925	0.613	0.566	2010	الاقتصاد
0.832	0.492	0.409	2011	الاقتصاد
0.864	0.740	0.639	2012	الاقتصاد
0.689	0.276	0.190	2013	الاقتصاد
0.827	0.190	0.157	2014	الاقتصاد
0.976	0.164	0.160	2015	الاقتصاد
0.902	0.134	0.121	2016	الاقتصاد
0.998	0.066	0.066	2017	الاقتصاد
0.856	0.294	0.251	2009	الاهلي
0.891	0.265	0.236	2010	الاهلي
0.979	0.213	0.209	2011	الاهلي
0.961	0.598	0.575	2012	الاهلي
0.960	0.395	0.379	2013	الاهلي
0.866	0.225	0.195	2014	الاهلي
0.823	0.179	0.147	2015	الاهلي
0.956	0.653	0.625	2016	الاهلي
0.917	0.132	0.121	2017	الاهلي
0.998	0.659	0.658	2009	الائتمان
1.000	1.000	1.000	2010	الائتمان
0.989	0.794	0.785	2011	الائتمان
1.000	1.000	1.000	2012	الائتمان
0.971	0.932	0.905	2013	الائتمان

0.861	0.924	0.795	2014	الائتمان
0.854	0.934	0.798	2015	الائتمان
1.000	1.000	1.000	2016	الائتمان
1.000	1.000	1.000	2017	الائتمان
1.000	1.000	1.000	2009	التجاري العراقي
1.000	1.000	1.000	2010	التجاري العراقي
0.980	0.703	0.689	2011	التجاري العراقي
0.958	0.865	0.828	2012	التجاري العراقي
0.857	0.628	0.538	2013	التجاري العراقي
0.804	0.968	0.778	2014	التجاري العراقي
0.689	0.989	0.681	2015	التجاري العراقي
1.000	1.000	1.000	2016	التجاري العراقي
1.000	1.000	1.000	2017	التجاري العراقي
0.999	0.823	0.822	2009	الخليج
0.998	0.656	0.654	2010	الخليج
0.999	0.611	0.611	2011	الخليج
0.999	1.000	0.999	2012	الخليج
0.763	0.957	0.730	2013	الخليج
0.710	0.752	0.533	2014	الخليج
0.765	0.517	0.395	2015	الخليج
0.793	0.424	0.336	2016	الخليج
0.771	0.321	0.248	2017	الخليج
0.805	0.764	0.615	2009	الشرق الاوسط
0.631	0.637	0.402	2010	الشرق الاوسط
0.743	0.725	0.538	2011	الشرق الاوسط
0.834	0.636	0.530	2012	الشرق الاوسط
0.794	0.579	0.460	2013	الشرق الاوسط
0.829	0.209	0.173	2014	الشرق الاوسط
0.832	0.224	0.186	2015	الشرق الاوسط
0.857	0.312	0.268	2016	الشرق الاوسط
0.835	0.222	0.185	2017	الشرق الاوسط
0.890	0.697	0.621	2009	المتحد
1.000	1.000	1.000	2010	المتحد
0.906	1.000	0.906	2011	المتحد
1.000	1.000	1.000	2012	المتحد
0.732	0.800	0.586	2013	المتحد
0.866	0.619	0.536	2014	المتحد
0.825	0.511	0.422	2015	المتحد
0.822	0.245	0.201	2016	المتحد
0.945	0.258	0.244	2017	المتحد
0.975	0.742	0.724	2009	المنصور
0.907	0.720	0.653	2010	المنصور
0.967	0.659	0.637	2011	المنصور
0.926	0.859	0.795	2012	المنصور
1.000	1.000	1.000	2013	المنصور
0.933	0.859	0.801	2014	المنصور
1.000	1.000	1.000	2015	المنصور



0.750	0.427	0.321	2016	المنصور
0.902	0.626	0.565	2017	المنصور
0.998	0.531	0.530	2009	الموصل
0.984	0.707	0.696	2010	الموصل
0.997	0.534	0.532	2011	الموصل
0.974	0.530	0.516	2012	الموصل
0.983	0.929	0.913	2013	الموصل
0.933	0.257	0.240	2014	الموصل
0.993	0.266	0.264	2015	الموصل
0.998	0.294	0.294	2016	الموصل
0.990	0.315	0.311	2017	الموصل
0.696	0.406	0.282	2009	بابل
0.819	0.392	0.321	2010	بابل
0.857	0.330	0.283	2011	بابل
0.991	0.246	0.244	2012	بابل
0.882	0.422	0.372	2013	بابل
0.977	0.287	0.281	2014	بابل
0.992	0.271	0.269	2015	بابل
0.949	0.520	0.494	2016	بابل
0.920	0.401	0.369	2017	بابل
0.756	0.805	0.608	2009	بغداد
0.644	0.799	0.515	2010.00	بغداد
0.690	0.870	0.600	2011	بغداد
0.687	0.751	0.516	2012	بغداد
0.608	0.944	0.573	2013	بغداد
0.598	0.936	0.559	2014	بغداد
0.770	0.530	0.408	2015	بغداد
0.754	1.000	0.754	2016	بغداد
0.776	0.946	0.733	2017	بغداد
0.829	0.482	0.400	2009	دار السلام
0.990	0.515	0.510	2010	دار السلام
0.931	0.595	0.554	2011	دار السلام
0.852	0.611	0.521	2012	دار السلام
0.814	0.524	0.427	2013	دار السلام
0.853	0.383	0.327	2014	دار السلام
0.826	0.299	0.247	2015	دار السلام
0.933	0.273	0.254	2016	دار السلام
1.000	0.308	0.308	2017	دار السلام
0.725	1.000	0.725	2009	سومر
0.459	0.389	0.178	2010	سومر
0.598	0.404	0.242	2011	سومر
0.786	0.246	0.193	2012	سومر
0.880	0.258	0.227	2013	سومر
0.990	0.249	0.246	2014	سومر
0.976	0.233	0.228	2015	سومر
0.979	0.229	0.224	2016	سومر
1.000	1.000	1.000	2017	سومر

0.956	0.090	0.086	2009	عبر العراق
0.873	0.412	0.360	2010	عبر العراق
0.975	0.104	0.101	2011	عبر العراق
0.243	1.000	0.243	2012	عبر العراق
1.000	1.000	1.000	2013	عبر العراق
0.954	0.360	0.343	2014	عبر العراق
0.977	0.476	0.465	2015	عبر العراق
0.997	0.402	0.401	2016	عبر العراق
1.000	1.000	1.000	2017	عبر العراق
0.968	0.874	0.846	2009	كردستان
0.990	0.550	0.545	2010	كردستان
0.980	0.642	0.629	2011	كردستان
0.803	0.828	0.665	2012	كردستان
0.761	0.893	0.680	2013	كردستان
0.641	0.862	0.552	2014	كردستان
0.674	0.900	0.607	2015	كردستان
1.000	1.000	1.000	2016	كردستان
0.644	0.912	0.588	2017	كردستان
0.489	1.000	0.489	2009	الاتحاد
0.910	1.000	0.910	2010	الاتحاد
0.864	0.419	0.362	2011	الاتحاد
0.995	0.771	0.767	2012	الاتحاد
1.000	1.000	1.000	2013	الاتحاد
0.849	0.539	0.458	2014	الاتحاد
0.992	0.544	0.539	2015	الاتحاد
1.000	0.506	0.506	2016	الاتحاد
0.999	0.371	0.370	2017	الاتحاد
0.997	0.631	0.629	2009	الشمال
0.890	0.946	0.842	2010	الشمال
0.907	0.779	0.707	2011	الشمال
0.878	1.000	0.878	2012	الشمال
0.726	0.875	0.635	2013	الشمال
0.672	0.590	0.397	2014	الشمال
0.826	0.385	0.318	2015	الشمال
0.876	0.227	0.199	2016	الشمال
0.999	0.547	0.546	2017	الشمال

المصدر: من عمل الباحث وفقاً لمخرجات مؤشرات الكفاءة من خلال الحزمة البرمجية MaxDEA2

المحلق (2)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المصرف
250000	250000	250000	250000	210000	150000	250000	57500	50000	اشور
250000	250000	250000	250000	155000	100000	250000	50400	37500	الاستثمار
207000	207000	207000	207000	150000	100000	100000	70000	25000	الاقتصاد
250000	250000	250000	250000	152000	100000	250000	50000	25000	الاهلي
250000	250000	250000	250000	150000	100000	250000	85000	70000	الائتمان
250000	250000	250000	250000	150000	100000	250000	60000	60000	التجاري العراقي
300000	300000	300000	300000	250000	103950	300000	50000	37500	الخليج
250000	250000	250000	250000	150000	150000	250000	55000	42000	الشرق الاطلس
300000	300000	300000	300000	300000	250000	300000	100000	25000	المتحد
250000	250000	250000	250000	250000	236000	250000	75000	60500	المنصور
252000	252000	252000	202000	202000	202000	252000	50000	35000	الموصل
250000	236000	236000	150000	150000	100000	236859	50000	30000	بابل
250000	250000	250000	250000	250000	175000	250000	85000	70000	بغداد
150000	150000	150000	150000	150000	155800	155800	67000	50000	دار السلام
250000	250000	250000	250000	187300	151000	250000	50000	45000	سومر
264000	264000	264000	200000	56500	56500	264000	56000	56000	عبر العراق
400000	400000	400000	400000	300000	300000	400000	100000	100000	كردستان
261000	261000	252000	252000	152000	100000	252000	50000	25000	الاتحاد
300000	300000	300000	300000	265000	210000	100000	85000	70000	الشمال

المصدر: من عمل الباحث وفقاً لمخرجات مؤشرات الكفاءة من خلال الحزمة البرمجية MaxDEA2

المعلق (3)

الكفاءة المصرفية المتغيرة للمصارف عينة البحث

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المصارف
0.69	0.66	0.40	0.40	0.84	1.00	0.64	0.82	1.00	اشور
1.00	1.00	0.93	0.92	0.93	1.00	0.79	1.00	0.66	الائتمان
0.37	0.51	0.54	0.54	1.00	0.77	0.42	1.00	1.00	الاتحاد
0.17	0.27	0.41	0.62	0.72	0.40	0.46	0.47	0.31	الاستثمار
0.07	0.13	0.16	0.19	0.28	0.74	0.49	0.61	0.40	الاقتصاد
0.13	0.65	0.18	0.23	0.40	0.60	0.21	0.27	0.29	الاهلي
1.00	1.00	0.69	0.80	0.86	0.96	0.98	1.00	1.00	التجاري العراقي
0.32	0.42	0.52	0.75	0.96	1.00	0.61	0.66	0.82	الخليج
0.22	0.31	0.22	0.21	0.58	0.64	0.73	0.64	0.76	الشرق الايوسط
0.55	0.23	0.39	0.59	0.88	1.00	0.78	0.95	0.63	الشمال
0.26	0.25	0.51	0.62	0.80	1.00	1.00	1.00	0.70	المتحد
0.63	0.43	1.00	0.86	1.00	0.86	0.66	0.72	0.74	المنصور
0.32	0.29	0.27	0.26	0.93	0.53	0.53	0.71	0.53	الموصل
0.40	0.52	0.27	0.29	0.42	0.25	0.33	0.39	0.41	بابل
0.95	1.00	0.53	0.94	0.94	0.75	0.87	0.80	0.81	بغداد
0.31	0.27	0.30	0.38	0.52	0.61	0.60	0.52	0.48	دار السلام
1.00	0.23	0.23	0.25	0.26	0.25	0.40	0.39	1.00	سومر
1.00	0.40	0.48	0.36	1.00	1.00	0.10	0.41	0.09	عبر العراق
0.91	1.00	0.90	0.86	0.89	0.83	0.64	0.55	0.87	كردستان

المصدر: من عمل الباحث وفقاً لمخرجات مؤشرات الكفاءة من خلال الحزمة البرمجية MaxDEA2

(4) الملحق

الكفاءة المصرفية الثابتة للمصارف عينة البحث

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المصارف
0.59	0.60	0.38	0.40	0.84	1.00	0.56	0.80	1.00	اشور
1.00	1.00	0.80	0.80	0.91	1.00	0.79	1.00	0.66	الائتمان
0.37	0.51	0.54	0.46	1.00	0.77	0.36	0.91	0.49	الاتحاد
0.16	0.24	0.38	0.46	0.69	0.33	0.43	0.47	0.31	الاستثمار
0.07	0.12	0.16	0.16	0.19	0.64	0.41	0.57	0.39	الاقتصاد
0.12	0.63	0.15	0.20	0.38	0.58	0.21	0.24	0.25	الاهلي
1.00	1.00	0.68	0.78	0.54	0.83	0.69	1.00	1.00	التجاري العراقي
0.25	0.34	0.40	0.53	0.73	1.00	0.61	0.65	0.82	الخليج
0.19	0.27	0.19	0.17	0.46	0.53	0.54	0.40	0.62	الشرق الايوسط
0.55	0.20	0.32	0.40	0.64	0.88	0.71	0.84	0.63	الشمال
0.24	0.20	0.42	0.54	0.59	1.00	0.91	1.00	0.62	المتحد
0.57	0.32	1.00	0.80	1.00	0.80	0.64	0.65	0.72	المنصور
0.31	0.29	0.26	0.24	0.91	0.52	0.53	0.70	0.53	الموصل
0.37	0.49	0.27	0.28	0.37	0.24	0.28	0.32	0.28	بابل
0.73	0.75	0.41	0.56	0.57	0.52	0.60	0.52	0.61	بغداد
0.31	0.25	0.25	0.33	0.43	0.52	0.55	0.51	0.40	دار السلام
1.00	0.22	0.23	0.25	0.23	0.19	0.24	0.18	0.73	سومر
1.00	0.40	0.47	0.34	1.00	0.24	0.10	0.36	0.09	عبر العراق
0.59	1.00	0.61	0.55	0.68	0.67	0.63	0.55	0.85	كردستان

المصدر: من عمل الباحثين وفقاً لمخرجات مؤشرات الكفاءة من خلال الحزمة البرمجية MaxDEA2

(5) الملحق

الكفاءة المصرفية الحجمية للمصارف عينة البحث

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المصرف
0.86	0.90	0.96	1.00	1.00	1.00	0.88	0.98	1.00	اشور
0.93	0.86	0.93	0.74	0.96	0.84	0.95	1.00	0.99	الاستثمار
1.00	0.90	0.98	0.83	0.69	0.86	0.83	0.93	0.97	الاقتصاد
0.92	0.96	0.82	0.87	0.96	0.96	0.98	0.89	0.86	الاهلي
1.00	1.00	0.85	0.86	0.97	1.00	0.99	1.00	1.00	الائتمان
1.00	1.00	0.69	0.80	0.86	0.96	0.98	1.00	1.00	التجاري العراقي
0.77	0.79	0.77	0.71	0.76	1.00	1.00	1.00	1.00	الخليج
0.84	0.86	0.83	0.83	0.79	0.83	0.74	0.63	0.81	الشرق الاوسط
0.95	0.82	0.83	0.87	0.73	1.00	0.91	1.00	0.89	المتحد
0.90	0.75	1.00	0.93	1.00	0.93	0.97	0.91	0.98	المنصور
0.99	1.00	0.99	0.93	0.98	0.97	1.00	0.98	1.00	الموصل
0.92	0.95	0.99	0.98	0.88	0.99	0.86	0.82	0.70	بابل
0.78	0.75	0.77	0.60	0.61	0.69	0.69	0.64	0.76	بغداد
1.00	0.93	0.83	0.85	0.81	0.85	0.93	0.99	0.83	دار السلام
1.00	0.98	0.98	0.99	0.88	0.79	0.60	0.46	0.73	سومر
1.00	1.00	0.98	0.95	1.00	0.24	0.98	0.87	0.96	عبر العراق
0.64	1.00	0.67	0.64	0.76	0.80	0.98	0.99	0.97	كردستان
1.00	1.00	0.99	0.85	1.00	1.00	0.86	0.91	0.49	الاتحاد
1.00	0.88	0.83	0.67	0.73	0.88	0.91	0.89	1.00	الشمال

المصدر: من عمل الباحثين وفقاً لمخرجات مؤشرات الكفاءة من خلال الحزمة البرمجية MaxDEA2

## الملحق (6)

### مدخلات الكفاءة المصرفية

المصروفات الادارية	رأس المال الاسمي والمدفوع	حسابات جارية وودائع	yaer	Banks
2424479706	57500000000	86055379987	2009	اشور
2410656229	66700000000	55265344331	2010	
3064792154	66700000000	69752505896	2011	
4426221680	150000000000	71552547499	2012	
4915608207	210000000000	83163935254	2013	
6184608000	250000000000	109506382000	2014	
7904624000	250000000000	120776425000	2015	
8874843000	250000000000	94380000000	2016	
9122374000	250000000000	81267219000	2017	
3766492000	50400000000	118951666000	2009	الاستثمار
5315170000	75020000000	139014126000	2010	
6143457000	100000000000	187225119000	2011	
7380692000	100000000000	193308065000	2012	
7390973000	155000000000	283287759000	2013	
7878949000	250000000000	735256897000	2014	
7918174000	250000000000	260109892000	2015	
6717265000	250000000000	283975000000	2016	
7347277000	250000000000	263857000000	2017	
7980223364	70000000000	116086959201	2009	الاقتصاد
7444089998	76000000000	182217713963	2010	
11311042474	100000000000	261950650468	2011	
19420659018	100000000000	366676207471	2012	
24583985301	150000000000	359182042709	2013	
12685985084	207153884929	344506354830	2014	
7712514663	207153884929	201990434225	2015	
1012000000	207153000000	184301000000	2016	
1130000000	250000000000	179766000000	2017	
3047354000	50000000000	40308484000	2009	الاهلي
3637860000	50000000000	51706265000	2010	
5727669000	100000000000	75720087000	2011	
6927452000	100000000000	154837515000	2012	
7545297073	152000000000	360328792951	2013	
11649473588	250000000000	338268095253	2014	
14357046474	250000000000	267565700038	2015	
14122000000	250000000000	163039000000	2016	

16318000000	250000000000	184728884000	2017	
6485777871	85000000000	222578040793	2009	الانتماء
6675479374	100000000000	430018107630	2010	
7440198000	100000000000	261062827000	2011	
7099825000	100000000000	354914757000	2012	
6866544000	150000000000	380529864000	2013	
6497086000	250000000000	311749827000	2014	
5949612000	250000000000	162043183000	2015	
1391257000	250000000000	184997012000	2016	
1030108000	250000000000	164428138000	2017	
5809029526	60000000000	86892770560	2009	التجاري العراقي
10223845059	60000000000	80272452103	2010	
5786954099	100000000000	83430122075	2011	
6288180806	100000000000	112077560154	2012	
8541047248	150000000000	96691418365	2013	
6105452296	250000000000	121063102866	2014	
6351232934	250000000000	90506262034	2015	
8663476	250000000000	117737848000	2016	
12463711	250000000000	134225248000	2017	
6276183380	50000000000	187469559369	2009	الخليج
7086170673	56990000000	190009726077	2010	
7922450289	103950000000	216937195119	2011	
9662142787	103950000000	260779664078	2012	
11735636357	250000000000	417143122798	2013	
13452786405	300000000000	455212133539	2014	
13778628974	300000000000	409220684788	2015	
14940470162	300000000000	475066375596	2016	
13910646167	300000000000	273677382785	2017	
9728795304	55000000000	452515342363	2009	الشرق الاطلسي
10352999001	66000000000	463327210550	2010	
12071099856	100000000000	505117764165	2011	
13089453957	150000000000	615784212672	2012	
13403533759	150000000000	551856183588	2013	
15866008144	250000000000	358117941092	2014	
14507841157	250000000000	331665994322	2015	
15608000000	250000000000	324806000000	2016	
14620000000	250000000000	333465000000	2017	
2414917000	100000000000	231888485000	2009	المتحد
3287535000	150000000000	286556308000	2010	



6725919000	200000000000	299377982000	2011	
12898383000	250000000000	246693418000	2012	
14463463000	300000000000	349519977000	2013	
12005275236	300000000000	186156224510	2014	
15745429428	300000000000	228902501601	2015	
14276305193	300000000000	139124696718	2016	
8096544000	300000000000	176960746000	2017	
1960659737	750000000000	53387474628	2009	المنصور
2313548977	750000000000	83253313091	2010	
3036915674	1000000000000	156178767186	2011	
3521847392	2360000000000	136083176133	2012	
4280833133	2500000000000	485305552220	2013	
6552410613	2500000000000	568324668719	2014	
5929161251	2500000000000	753373271331	2015	
6299755000	2500000000000	781009823000	2016	
7040564000	2500000000000	977535905000	2017	
2890775339	500000000000	167721436677	2009	الموصل
3350919600	500000000000	151794581450	2010	
3849592267	750000000000	156589970123	2011	
4435886929	2020000000000	242406948560	2012	
5431482620	2020000000000	269410391227	2013	
4735173155	2020000000000	71464617712	2014	
4054538414	2525000000000	86496968867	2015	
4172057629	2525000000000	91856988609	2016	
4492100521	2525000000000	100690238687	2017	
1797405279	500000000000	109872220579	2009	بابل
2302715485	500000000000	136761210843	2010	
2588506499	1000000000000	161756448836	2011	
3063890537	1000000000000	188920895932	2012	
3719714097	1500000000000	165532372462	2013	
5060064065	178859273334	112649874913	2014	
4045509074	236859273334	99943500282	2015	
6649919000	2500000000000	72566284000	2016	
6109518000	2500000000000	48626200000	2017	
12762178000	850000000000	661618527000	2009	بغداد
14473475000	1000000000000	804688378000	2010	
16335421000	1129000000000	699368971000	2011	
18517049000	1750000000000	1046719009000	2012	
22124432000	2500000000000	1393584250000	2013	
24940647000	2500000000000	1491599288000	2014	
24997593000	2500000000000	897310898000	2015	

35699550000	250000000000	790048306000	2016	
40762000000	250000000000	737423000000	2017	
13708697520	670000000000	337405877011	2009	دار السلام
16438909863	720000000000	388496739139	2010	
21348878128	1058000000000	661107527641	2011	
14856344419	1058000000000	534465453950	2012	
11632564366	1500000000000	523832392419	2013	
11401951047	1500000000000	438401538157	2014	
10799017413	1500000000000	375057637072	2015	
6975886213	1500000000000	346702004686	2016	
3505479416	1500000000000	308224253276	2017	
1459223856	500000000000	29020893995	2009	سومر
1897800511	700000000000	38595640063	2010	
2141619000	1000000000000	51778454000	2011	
2656002000	1510000000000	104957333000	2012	
3172651000	1873000000000	105254247000	2013	
3965886000	2500000000000	135693685000	2014	
4352489000	2500000000000	92153819000	2015	
6538781000	2500000000000	67663355000	2016	
11627007000	2500000000000	89771184000	2017	
2538294000	565000000000	11424623000	2009	عبر العراق
5043996000	565000000000	16944322000	2010	
10050822000	565000000000	59835112000	2011	
2505702000	565000000000	975419000	2012	
1718230000	565000000000	1133251000	2013	
2686000000	2000000000000	104807176000	2014	
3875000000	2640000000000	96405847000	2015	
7513459000	2640000000000	110473644000	2016	
7657416000	2640000000000	34049583000	2017	
4647647164	500000000000	253712962582	2009	کردستان
5089588583	1000000000000	324315498690	2010	
6322897463	1500000000000	347610043058	2011	
4950000000	3000000000000	574717192617	2012	
6789000000	3000000000000	563952712585	2013	
9330000000	4000000000000	517064063004	2014	
10079000000	4000000000000	428320892858	2015	
4262138000	4000000000000	273051936000	2016	
19214000000	4000000000000	398611000000	2017	
1300229156	500000000000	63219060156	2009	الاتحاد
1448434810	500000000000	42208908201	2010	
2108610220	598000000000	57149540257	2011	

3468862024	100000000000	427906016667	2012	
6132312842	152000000000	247363813696	2013	
6452847427	252000000000	375327075452	2014	
6432294450	252000000000	346000888243	2015	
6244000000	261614000000	265495000000	2016	
7258750000	261614000000	263908000000	2017	
4967896113	100000000000	365496222830	2009	الشمال
7426011850	100000000000	712937679887	2010	
10520107000	175000000000	633281700000	2011	
16623921000	210000000000	1084631144000	2012	
16945182000	265000000000	1183202853000	2013	
18966584000	300000000000	1079966838000	2014	
11084316000	300000000000	437788540000	2015	
8413329000	300000000000	262890436000	2016	
2723000000	300000000000	94747000000	2017	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للسنوات 2009-2017

## الملحق (7)

### مخرجات الكفاءة المصرفية

صافي ربح السنة (العائد)	الائتمان النقدي	الاستثمارات المالية	yaer	Banks
9846365374	3128131833	103748275000	2009	اشور
7259158409	16372459173	56878941667	2010	
7906061042	43931667077	3767453751	2011	
16622635580	50698010598	112607532751	2012	
15755502516	96974401724	12607532751	2013	
9654689000	61283000000	4923191000	2014	
10785328000	28440000000	12787542000	2015	
14741576000	17683000000	2566000000	2016	
13498810000	10463000000	2614000000	2017	
4595326000	25444788000	1433848000	2009	الاستثمار
8902008000	82326617000	3799306000	2010	
9918450000	126138734000	3232010000	2011	
1383021000	180576422000	3385370000	2012	
26802265000	244163323000	4250028000	2013	
28877485000	165468683000	3790438000	2014	
17498695000	123741613000	16932319000	2015	
10179136000	103401278000	16982722000	2016	
3995916000	118712026000	23738889000	2017	
6387215629	67498282721	3582439961	2009	الاقتصاد
10878420334	138088913582	3806231868	2010	
9987828984	150998888883	4249279065	2011	
21163240194	166721763468	4448976397	2012	
3480125112	165669248237	4209993152	2013	
3249482931	152817550862	2432220721	2014	
4646242240	108580441919	2432220721	2015	
1612000000	13749000000	2432000000	2016	
290000000	10808000000	18432000000	2017	
586028000	18574055000	19732000000	2009	الاهلي
1141504000	36973424000	11546291000	2010	
2495273000	51583916000	16335759000	2011	
15415475000	69094292000	1943512000	2012	
13874430379	116288728637	32785606334	2013	
6947167704	165476985518	14674757272	2014	
2295361442	184042463507	2542082924	2015	
23537321000	115643000000	2528000000	2016	
2965436000	118831000000	2549000000	2017	

7592444235	11729137793	173142378111	2009	الائتمان
8180823232	13847732453	356742378111	2010	
15732702000	10106639000	226294788000	2011	
22946962000	7458736000	359114788000	2012	
11531884000	2531915000	391570000000	2013	
13443102000	1228860000	408720000000	2014	
11638708000	68636000	306640000000	2015	
6439555000	11530000	421780000000	2016	
2325141000	13230000	402920000000	2017	
3831577203	6660802713	159525111799	2009	التجاري العراقي
13265759120	359656116	133588687750	2010	
7180859954	829146550	115410332363	2011	
13216647101	2311016973	127962889280	2012	
8877001724	3956341543	112852275410	2013	
9214518386	7154494691	280262998377	2014	
7244863700	9101997145	231149923325	2015	
7577912000	9903977000	290669048000	2016	
10050154000	10789288000	316904200000	2017	
7977359433	36585535538	135527441633	2009	الخليج
6161760788	45873603563	110162518987	2010	
11632340917	87645089722	129604956002	2011	
30856990864	214344082121	17944848065	2012	
47451841795	286574411711	64783630176	2013	
36146585353	288100225025	77925472377	2014	
9859903430	310868747242	167113347120	2015	
5855099332	270335359636	149412677203	2016	
5040967412	186597409612	90155670816	2017	
11707089059	63799904195	77067476505	2009	الشرق الاطلسي
8627332075	142631093952	8702260320	2010	
18453235704	190756998516	5257699027	2011	
24282285942	198350141945	43487581000	2012	
20875713678	208867795736	19065496297	2013	
3605722835	187865081586	26859775228	2014	
5420512717	149924804832	42573025969	2015	
14132000000	113713000000	42149000000	2016	
7156000000	116279000000	42149000000	2017	
14024593000	109781540000	3308599000	2009	المتحد
33309070000	262085288000	6395072000	2010	
43458904000	286827109000	10786505000	2011	

52818323000	387398560000	14397131000	2012	
30139437000	537829286000	14103316000	2013	
21636184749	429494405947	13419906349	2014	
19831113680	324228812054	4584432204	2015	
1058973402	272651572920	6741457003	2016	
869128000	286820887000	5259848000	2017	
4355882974	13434150681	76757329981	2009	المنصور
3670645517	34713884161	85296267255	2010	
7912139569	65702636597	101688673717	2011	
11636696625	67356229597	232616483500	2012	
25278350272	89654754667	474860575980	2013	
16908831578	102037870463	486806857554	2014	
19760368633	109922978323	698695188392	2015	
16967428000	114534681000	38302796000	2016	
17508754000	116742879000	306712670006	2017	
6908477781	65404679945	5173743638	2009	الموصل
10223746698	66164695553	8885032572	2010	
10673498118	84020122207	6298207206	2011	
16260701721	202599300914	17674114246	2012	
38689185587	153688546676	14937376579	2013	
1820660945	165163756075	5578796579	2014	
-332104667	156906813787	5328796579	2015	
3522197716	172318429355	4308425192	2016	
4895038845	173463860907	4061425192	2017	
3657280112	13868831991	1715529035	2009	بابل
4470731912	28141538682	1856510884	2010	
4833629154	69842173470	3042725230	2011	
5023724663	53575054812	3041524180	2012	
3553775302	190502064618	2984978110	2013	
4853162041	174843333332	1670296946	2014	
3579352348	146367623470	1685519384	2015	
9068970000	146638356000	1507148000	2016	
5071883000	113433267000	1507148000	2017	
15802020000	79504860000	163198369000	2009	بغداد
13669420000	180800066000	129539147000	2010	
20958120000	149781983000	185465080000	2011	
25099377000	147401038000	239128048000	2012	
32066680000	219169792000	410177510000	2013	
27780658000	228903972000	455021749000	2014	
5716622000	237923157000	258837884000	2015	
20245026000	790048306000	276377930000	2016	

1005500000	705572892000	282174000000	2017	
9880238140	8512130757	1766545977	2009	دار السلام
1120643763	11583078916	133200109835	2010	
10907678632	20337265905	213494505471	2011	
16193855610	10921288478	155264974997	2012	
16494625488	29801251539	158490330798	2013	
11585490080	128235652450	51179714893	2014	
7099096095	147547590832	1285073381	2015	
2248008463	170354567662	10321939972	2016	
10441349386	46833961481	1321939972	2017	
4392957873	46974159015	1104973303	2009	سومر
489844821	49182148795	1205944211	2010	
251889000	75548883000	1205944000	2011	
1193553000	74692282000	1510011000	2012	
1331841000	105472401000	1510011000	2013	
1970475000	143049826000	1510012000	2014	
3612464000	116279253000	2260537000	2015	
3760420000	108062232000	1338834000	2016	
400397000	94838407000	1738400000	2017	
1374249000	2302183000	11348780000	2009	عبر العراق
1767533000	2679088000	11925829000	2010	
-414921000	1481292000	12502878000	2011	
393284000	376905000	12572878000	2012	
2050486000	1829000	63209970000	2013	
5070004000	96350745000	4352381000	2014	
8352047000	161517784000	13826570000	2015	
10054335000	157633394000	1656081000	2016	
10244632000	1112773313000	27773313000	2017	
13232917629	11504318143	16921797282	2009	کردستان
9088103020	93217789622	104181983655	2010	
24032538228	4479000000	67919547445	2011	
34047355225	12858000000	93666811140	2012	
36365641061	18042000000	170382049999	2013	
37729650659	7704000000	155783525242	2014	
42375999241	17225000000	100426287697	2015	
47129775000	19869128000	11860309000	2016	
48818000000	15117000000	12745000000	2017	
2795314259	13131581473	38561051938	2009	الاتحاد
7324175258	39432279181	5101854066	2010	
3827524803	32234285431	7046847394	2011	
17935028047	155459261717	7749740014	2012	

42020208433	257067401893	66370073	2013	
14264631712	352812853924	66670073	2014	
-739953385	504361004893	63902990	2015	
862000000	459806000000	71000000	2016	
3642500000	390750000000	71000000	2017	
17815583323	116479530471	3805066794	2009	الشمال
24955122066	223799697340	10121175143	2010	
35628513000	268516473000	18642890000	2011	
56887515000	443053117000	9537557000	2012	
39875614000	489638114000	53702109000	2013	
18618049000	443163431000	55879991000	2014	
-5532273000	347478774000	66743767000	2015	
-22703743000	214755416000	31649650000	2016	
-2222500000	219563000000	30909000000	2017	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للسنوات 2017-2009